

مجلة معهد المخطوطات العربية

علمية، نصف سنوية، محكّمة،
تُعنى بشؤون التراث العربي

المجلد ٥٢ - الجزآن ١، ٢ - ربيع الآخر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م



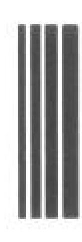
القاهرة

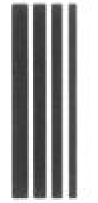
ر د مد ٢٢٠٩ - ١١١٠
I.S.A.N. 1110 - 2209



مجلة
معهد المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية محكّمة ، تُعنَى بالتعريف بالمخطوطات العربية ، وفهرستها ، ونشر النصوص المحققة ، والدراسات القائمة عليها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .





* الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد ، وترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية ، ولا علاقة له بمكانة الكاتب .

* يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة ، وقواعد النشر وثمن النسخة في آخر المجلة .

المجلد ٥٢ - الجزآن ١ ، ٢ - ربيع الآخر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م



معهد المخطوطات العربية
القاهرة

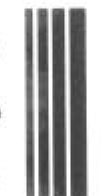
مجلة معهد المخطوطات العربية / معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - مج ٥٢ ، الجزآن ١ ، ٢ ، ربيع الآخر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م / ٢٦٠ ص .

ط / ٢٠٠٩/٠١/٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

* * *



المتشابه في القرآن ، للطريثيثي :

دراسة للكتاب ونسخه الخطية

د. عبد الرحمن السالمي (*)

ظلَّ تراث المعتزلة قرونًا طويلة متواريًا أو شبه متوارٍ ، وخلال العقود الخمسة الماضية جرى اكتشاف جزء من هذا التراث ، وصدر عددٌ لا بأس به من مخطوطاته محققةً ، وقامت عليه مجموعةٌ من الدراسات المهمة .

في عام ٢٠٠٢ وقعنا على كتاب « المتشابه في القرآن الكريم » لرُكْن الدين أبي طاهر الطُّرَيْثيثي ، فكان ذلك - في تقديرنا - إضافةً مهمة في التعرُّف على هذا التراث (المعتزلي) ذلك أن الكتاب يُعَدُّ أسبَق التفاسير الموضوعية في تراثنا الإسلامي عامَّة ، وقد بناه صاحبه على منهج خاص يجعل منه كتابًا فريدًا ومتميِّزًا .

وهذه الدراسة تهدف إلى التعريف بالطُّرَيْثيثي ، وكتابه ، وتقديم دراسة أوَّلية لنُسَخ الكتاب الخَطِّيَّة .

(١)

أبو طاهر الطريثيثي

لم نستطع العثور على ترجمة ، أو ذكر لأبي طاهر الطُّرَيْثيثي لا في كتب المعتزلة ، ولا في كتب التَّراجم والطَّبقات عامَّة ، مما جعلنا في حيرة حين بدأنا كتابةَ ترجمة عنه ، وكلُّ ما توصَّلنا إليه هو من نتائج استقراء نصوص الكتاب ، واقتباساته ، أو النظر في الشخصيات الواردة فيه .

(*) رئيس تحرير مجلّة « التسامح » - وزارة الأوقاف العُمانيَّة .

إنَّ أهم مصادر الكتاب هما كتابا « المتشابه في القرآن » ، للقاضي عبد الجبار (٣٢٥-٤١٥/١٠٢٥)[1] ، و«الكشاف» للزمخشري (٤٦٧-٥٣٨/١٠٧٥-١١٤٤)[2] ، وهما - كما نعلم - الممثّلان للتفاسير المعتزلية. ومن خلال المقارنة بين الاقتباسات، وملاحظة توارد الأدلّة وتشابه الحُجَج والبراهين بين كتاب الطُّرَيْثيثي والكتابين - يبدو أنَّ العلاقة أكثر وضوحًا بين الطُّرَيْثيثي و « الكشاف » بل إن هنالك اقتباسات لِفِقْرات كثيرة شبهَ كاملة بينهما ، وهو ما يثير الاهتمام والتساؤل: أيُّهما المتقدم وأيُّهما المتأخر ؟ لأن ذلك سيفصح بعض الشيء عن شخصية الطُّرَيْثيثي ، وعن زمنه .

لدينا ثلاثة افتراضات :

الأول : أن يكون القاضي عبد الجبار قد اقتبس من أبي طاهر ، مما يشير إلى أن أبا طاهر عاش في أوائل القرن ٤هـ/١٠م .

والثاني : أن يكون أبو طاهر هو المقتبس ، مما يشير إلى أن أبا طاهر عاش في القرن ٦هـ/١٢م . ويؤيد هذا الرأيَ أن أبا طاهر اقتبس من كتاب القاضي عبد الجبار ولم يُشِرْ إليه .

والثالث : أنهما يقتبسان من مرجع مشترك ، وكلاهما لا يشير إليه ، فهما متعاصران . وهذا يشير إلى احتمال أن أبا طاهر عاش بين القرنين ٥-٦ هـ / ١١-١٢م .

وربما يؤيد هذا الافتراض (الأخير) أمران :

(١) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، متشابه القرآن ، تحقيق عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩م .

(٢) جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف ، ضبطه ورتبه محمد عبد السلام شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٣م .

(أ) أن هذه الآراء والاستنتاجات الكلامية للمعتزلة كانت متداوَلة خلال القرنين ٤-٥هـ/١٠-١١م ، فلا يحتاج إلى ذكر المصدر أو المرجع المنقول منه .

(ب) أن مصنّفات التّفاسير القرآنية عادةً لا تشير إلى مصادرها ، وهذا أمرٌ يكاد يكون عامًّا في منهج - أو طريقة - كتابة التفاسير خلال العصور الإسلامية المبكّرة .

أما الافتراض الثاني الذي يقول بتأخر أبي طاهر عن عبد الجبار ، فيستند إلى ردود أبي طاهر على الأشعرية والحنابلة ، فأبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م)، لم تُتداول آراؤه في الكتابات المعتزلية بشكل موسّع إلا بأخَرة ، تعني منذ النصف الثاني للقرن ٤هـ/١٠م ، بدءاً من القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني»، مرورًا بتلميذه أبي القاسم البُسْتي[1] .

كما يستند إلى أنَّ أبا طاهر يميز في تقسيمه لآراء مدرسة أهل الحديث الكلامية ، ويصنّفها إلى حنابلة ، وأشعرية ، ونجارية ، وكلابية ، وهي لم تتضح معالمها ومسمَّياتها بشكل دقيق إلا في نهاية القرن ٣هـ/٩م .

وثَمَّ مستند يُستفاد من الحاكم الجُشَمي (ت ٤٨٤هـ/١١٠١م) الذي يذكر في طبقات المعتزلة رجلاً اسمه « أبو طاهر عبد الحميد بن محمد البخاري » ، قرأ على القاضي عبد الجبار ، وله مؤلّف « ديوان الأصول »[2] . على أنَّ هذا قد يكون من قبيل التشابه في الكُنَى ، فإذا أضفنا إلى ذلك اختلافَ نسبة الرجلين (الطُّرَيْثيثي ، البخاري) تعذَّر القول بأنهما شخص واحد .

---

(١) انظر : أبو القاسم البستي ، كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق ، تحقيق ويلفرد مادلونك وزابينة أشميتكه ، مطابع جامعة طهران ، طهران ، ٢٠٠٣ .

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق فؤاد سيد ، ص٣٨٧-٣٨٨ ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٤ .

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ التشابه بين أبي طاهر والقاضي عبد الجبار ليس مقصورًا على الآراء الكلامية فقط ، فالفصل الأخير من كتاب أبي طاهر - وهو الفصل العاشر - يتّضح من خلاله أنهما ينتميان إلى الآراء الفقهية الشافعية وأصول الفقه الشافعي .

على ضوء ما سبق نستبعد الافتراضين الثاني والثالث (أن يكون أبو طاهر قد عاش قبل القاضي عبد الجبار ، أو أن يكونا متعاصرين) ؛ لأمور :

الأول : أن أبا طاهر ذكر في كتابه خمس شخصيات معتزلية ، وهي[1] : أبو الهُذَيْل العلاّف (١٣١ - ٢٢٦هـ / ٧٤٨ - ٨٤٠ م) ، وأبو علي الجُبَّائي (ت ٣٠٣هـ/٩١٥م) ، وأبو هاشم (ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م) ، وإبراهيم النَّظّام (ت ٢٢٠-٢٣٠هـ/ ٨٣٥-٨٤٥م) ، وأبو محمد عبد الله الرَّامَهُرْمُزي (ت. قبل سنة ٣٥٠هـ/٩٤٢م) وهو من معاصري أبي علي الجُبّائي ، وأبو زيد البَلْخي (٢٣٥-٣٢٢هـ/٨٤١-٩٤٣م) ، وهو صديق لأبي القاسم البَلْخي (ت ٣١٩هـ/ ٩٣١م) ، ويشير إلى أبي زيد بقوله : شيخنا ، بوصفه أستاذًا معاصرًا له ، أو تقديرًا له في الأسبقية . وهذه الإشارة تدعو إلى احتمال أن أبا طاهر كان زيديًا ، ويظهر ذلك من خلال استقراء آرائه في الإمامة ، فهو يردُّ على كلا الفريقين المناصرين والمدّعين ، سواء في أحقية علي بن أبي طالب أو أبي بكر - رضي الله عنهما - وهذا قلّما يوجد إلا في آراء الزيدية . وإشارته إلى أبي زيد بكلمة « الشيخ » يشير بها كذلك إلى أبي هاشم الجُبّائي ، ثم إن أبا زيد وأبا هاشم كانا متعاصرين ، فلعلّه كان تلميذًا لكليهما . وهذا يدعونا إلى القول بأن أبا طاهر وُلِدَ في بداية القرن ٤هـ/١٠م بطُرَيْثيث ، ولذلك نُسب إليها ، ثم هاجر في طلب العلم ،

(١) يمكن الرجوع بشكل موسع عن هذه الشخصيات إلى دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية .

وتتلمذ في بداية عمره على أبي هاشم الجُبّائي ، ثم تتلمذ على أبي زيد البَلْخي ، ولكنه لم يعمّر طويلاً ، فقد توفّي في بداية منتصف القرن ٤هـ/١٠م .

ثم إن هناك أبا محمد عبد الله الرامَهُرمُزي ، وهي شخصية مشتركة بين أبي طاهر والقاضي عبد الجبار ، أبو طاهر يذكره في كتابه ، والقاضي تتلمذ عليه في مقتبل عمره[1] ، وهو ما يساعد على الميل إلى هذا الترجيح .

والثاني : ردوده على الأشعرية ، وذلك نتيجة لبروز أبي الحسن الأشعري حينها ، وبداية انتشار آرائه الكلامية بشكل واسع ، وكان ذلك سابقًا على أبي بكر الباقلاّني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م) ، فهو لا يشير إليه مطلقًا ، أو إلى الشيوخ الذين طوّروا الفكر الأشعري في ما بعد ، كالجويني (ت٤٧٨هـ) والغزالي (ت٥٠٥هـ) وغيرهما .

والثالث : لم تُذكَرْ في الكتاب شخصياتٌ أخرى يمكن الاستناد إليها ، حتى ما بعد النصف الأول من القرن ٤هـ/١٠م .

والرابع : من خلال استقراء النص نجد أن أبا طاهر يولي اهتمامه المباشر للردّ على تلك المزاعم حول المطاعن في القرآن ، وكذلك الآراء حول تثبيت دلائل النبوة . ومثل هذا النوع من التأليف اشتهر خلال القرنين ٣- ٤هـ/ ٩-١٠م ، مثل مصنّفات القاسم بن إبراهيم الرَّسّي في ردّه على ابن المقفّع[2] ، و « بيان إعجاز القرآن » لأبي سليمان أحمد بن محمد الخَطّابي (ت ٣٣٨-٣٤٠هـ/٩٤٠-٩٤٢م) ، و « النُكت في إعجاز القرآن » لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ٣١٢-٣١٧ ، ٣٦٦؛ الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ج٨ ، ١١٣ .

(2) Josef Van Ess, Some Fragments of the Mu'āradat al-Qurān attributed to Ibn al-Muqaffa'", in Studia Arabica & Islamica Festschrift for Ihsān 'Abbās, edited by Wadād al-Kadī, American University of Beirut, 1981, p. 151-163.

(ت ٣٨٦هـ/٩٩٦م)[١] ، و « إعجاز القرآن » للباقلاّني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م)[٢] ، و « تنزيه القرآن عن المطاعن » للقاضي عبد الجبار[٣] . لقد بدأت النظرة الأدبية للقرآن من خلال انعكاسات فهم النص وتطوُّر نظريات النقد الأدبي عند العرب ، والتُفِتَ إلى اختلافات اللغة وطرق استخدامها خلال القرنين ٣-٤هـ/٩-١٠م ، وحدث تطورٌ أكبر تمثّل في الجمع بين ازدواجية الإعجاز واللغة القرآنية ، وصارت هناك نظرة تحكم على القرآن بمقاييس اللغة العربية الكلاسيكية ، بيد أنها فترة ازدهرت فيها - على ما يبدو - كثرةُ أقوال الطّاعنين في القرآن ، ومحاولة الرد على هذه المطاعن . وردوده اتّسمت بتشابه واضح مع آراء الباقلاني والقاضي عبد الجبار ، فهو لا يتطرّق إلى الآراء الكلامية التي ازدهرت في ما بعد القرن ٥هـ/١١م[٤] .

والخامس: إذا ما افترضنا تأخُّر الفترة التي عاشها أبو طاهر إلى القرنين ٥-٦هـ ، فإنّه يتحتّم عليه عرض الآراء والتفسيرات الباطنية للقرآن ، خصوصًا أن إقليم قوهستان كان يعدُّ من أقوى المعاقل الإسماعيلية[٥] . ونحن نعلم أن ثمّ مصنّفاتٍ أُلِّفت للردّ عليها ، منها مصنّفات ألّفها الغزالي (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)

(١) انظر : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(٢) أبو بكر الباقلاني ، إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

(٣) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، تنزيه القرآن عن المطاعن ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، (د.ت).

(٤) للمزيد انظر :

G. E. Von Grundebaum, A tenth century of Arabic literary theory and Criticism. The Section on Poetry al-Bāqillānī's I'jāz al-Qurān, Chicago University Press, Chicago, 1950.

(5) F. Daftary, Ismailis in Medieval Muslim Societies: A Historical Introduction to an Islamic community, Institute of Ismaili Studies, London, 2006, p. 124-149.

في « الرد على الباطنية »[1] ، والحاكم الجُشَمي (ت ٤٨٤هـ/١١٠١م) في « الرد على الباطنية »[2] ، إلا أنه لم يشر إلى الإسماعيلية والباطنية أو حتى يسمِّاها ، ولا تكلَّم عنها من خلال ذكره وتصنيفه للفرق . وردوده على الشيعة كانت مُنْصَبَّة حول الإمامة ، وإشارته لهشام بن الحكم حول التَّشبيه والتجسيم إنما تعكس الآراءَ المبكرة لعلوم الكلام الشيعية « الاثنا عشرية » ، ولا تمثل وجهات النظر تلك بعد التحول الذي طرأ عليها خلال القرن ٥هـ/١١م .

وبالجملة فإن الملاحظ في تفسير أبي طاهر أنه لا يسلك مسلك القاضي عبد الجبار في التفسير ، على الرغم من التَّشابه في الموضوع والاقتباسات ؛ إلا أن منهج القاضي عبد الجبار يمكن وصفه بالمنهج التقليدي الذي يتماشى وترتيب سور القرآن ، على حين إن منهج أبي طاهر أكثر تأصيلاً ؛ بربط الآيات المتشابهة المراد تفسيرها بتقسيم تلك الآيات القرآنية موضوعيًّا بحسب الآراء الكلامية .

كما أنَّ أبا طاهر كان يعتمد الأسلوب البياني اللغوي أكثر من القاضي عبد الجبار ، في محاولة منه مقاربةَ التفسير القرآني على ضوء معطيات البلاغة اللغوية .

(١) أبو حامد الغزالي ، المستظهري في فضائح الباطنية أو فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، دار بليون ، باريس ، ٢٠٠٦ .

(٢) الحاكم المحسن بن كرامة الجشمي ، الرد على الباطنية ، مخطوط بالمكتبة السليمانية ، إستانبول ، رقم ٨١٠ .

(٢)

طريثيث :

يُنْسَب أبو طاهر إلى طُرَيْثِيث ، التي نرى في المصادر تغييرات كثيرة على لفظها ، ولا شك أنها امتدت إلى نُطْقها ، فقد عرفت كذلك بطرثيث ، وترشيش ، وترشيس ، وترشيز .

ويوضّح ياقوت مسمّاها بقوله : طرثيث تطلق على محلّة ، بها قرى كثيرة من أعمال نيسابور ، وطُرَيْثِيث قَصَبَتُها ، ويطلق عليها الخراسانيون ترشيش[1] .

وتقع محلّة طُرَيْثِيث في الشمال الغربي لإقليم قوهستان ، الذي يقع بدوره في شمال شرقي إيران حاليًا ، وقد تم تحديد موقع هذه المدينة في منطقة بشت أو بوشت بقرب مدينة كُشْمَرْ[2] ، وهذه المدينة - بحسب Le Strange - لم يعد لها وجودٌ على الخارطة ، فقد انتهت منذ بداية القرن ٩هـ/١٦م[3] ، وذلك نتيجة الغزوات المتكرّرة التي تعرّضت لها ، وكأن السكان - في ما يبدو - انتقلوا إلى إنشاء محلّة أخرى بالقرب منها ، وهي مدينة كندر في إيران ، بيد أن المنطقة لا تزال تحتفظ بالاسم ، وذلك لعراقة المدينة التي عُرفت في الأساطير الفارسية ، واشتُهرت بأنّ فيها شجرة زرادشت .

ازدهرت طُرَيْثِيث في القرون الإسلامية المبكّرة ، ويبدو أنها كانت مركزًا تجاريًا للقوافل بين فارس وأصفهان ، ومنها إلى آسيا الوسطى ، ولذا عرفت بحومة نيسابور ، وبخزانة خراسان ، وازداد هذا الازدهار التجاري مع التوسّع البُوَيْهي (٣٢٠-٤٥٤هـ/ ٩٣٢-١٠٦٢م) في ضمّ الأقاليم الفارسية ، التي شهدت نهوضًا

(١) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج٤ ، ص٣٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ .

(٢) كُشْمَرْ : من قرى نيسابور . معجم البلدان ٤/٤٦٣ .

(3) G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate, Cambridge University Press, 1938. p. 354-363.

للفكر الاعتزالي والشيعي الذي أحدث توسُّعًا لكليهما ، بعد مرحلة سيطر فيها الفكر السُّنّي خلال المرحلة الظاهرية (٢٠٥-٢٧٨هـ / ٨٢١-٨٩١م)، والسّامانية (٢٠٤- ٣٩٥هـ/ ٨١٩-١٠٠٥م).

ومع حلول القرن ٥هـ/١١م بلغت الدعوة الفاطمية في الأراضي الإيرانية ذروتها في زمن المستنصر (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، وكان الإسماعيليون الفرس يَدينـون لسـلطة داعي الدُّعاة الذي اتخذ من أصفهان عاصمة السّلاجقة (٤٣١- ٥٩٠هـ/ ١٠٤٠-١١٩٤م) مقرًّا سريًّا لقيادته[1] ، التي حققت نجاحها مع دخول حسن الصَّبّاح قلعة الموت عام ٤٨٤هـ/ ١٠٩٠م ، وكانت العلامة الفارقة لإقليم قوهستان ، وبداية لصراع مرير امتدّ ما يزيد على قرن ونصف[2] .

وسرعان ما بعث حسن الصَّبّاح، بعد نجاحه بثلاثة أعوام ٤٨٧هـ/١٠٩٣م، حسن قائيني إلى قوهستان ، وكان السكان متذمرين من الحكم السّلجوقي المتسلّط ، وأعلنت ثورة شعبية من أجل الحصول على الاستقلال من الحكم السّلجوقي ، وأصبحت قوهستان - على إثر ذلك - مركزًا للدعوة الإسماعيلية[3] ،فالإقليم لا يزال يحتفظ بآثار القلاع الإسماعيلية الشهيرة ، وهو

(1) F. Daftary, Persian Historiography of the Early Nizārī Isma'īlis, Journal of the British Institute of Persian Studies, 30 (1992), pp. 91-97.

(2) Edmund C. Bosworth, The Isam'ilis of Quhistān and the Maliks of Nimrūz of Sīstan", in F. Daftary (ed)., Medieval Isma'ili History, pp. 221-229.

(3) F. Daftary, Hasan-i Sabāh and the Origins of the Nizārī Isam'ili Movement' in F. Daftary ed., Medieval Isma'īli History and Thought, Cambridge, 1996, 181-204; Marshall Hodgson, The Order of Assassins: The Struggle of the Early Nizari Isma'ilis Against the Islamic World. The Huge, 1955; Nadia Eboo Jamal, Surviving the Mongols; Nizari Quhistan and the Continuity of Ismaili Tradition in Persia, London, 2002.

ما مكّنهم من بَسْط نفوذهم ، وإن كان الإقليم قد ظل متوزعًا في نزعاته بين الفِرَق السُّنية والشّيعة الاثنا عشرية والإسماعيلية .

ويذكر ابن الأثير أن السّلاجقة حاصروا طُرَيْثِيث ونهبوها عام ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م ، ولكن ما لبث أن انتقلت سيطرتها من جديد إلى القيادة الإسماعيلية[١] . ويذكر ياقوت الحموي أن قدومهم إليها كان عام ٥٣٠هـ/١١٣٦م[٢] ، وأنهم تمكّنوا من بسط سيطرتهم عليها ؛ لتكون مركزًا رئيسًا لنشر دعوتهم التي امتدت ما يقارب قرنًا ونصف قرن ، إلى أن سقطت المدينة على يد هولاكو مع الزحف المغولي سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م[٣] ، وتمكن من القضاء على الإسماعيلية والاستيلاء على معظم قلاعهم في قوهستان[٤] . وبعد أن انتهت الخلافات العسكرية للسيطرة على الإقليم استعادت طُرَيْثِيث مكانتها التجارية ، لكنها انهارت مرة أخرى أمام قوة تَيْمورلَنْك عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م ، ولم يَبْقَ من المدينة بعد نهبها غير أنقاض[٥] ، ومنذ ذلك الحين اختفى رسمها تدريجيًا من الخارطة ، ولم يَبْقَ إلا اسمُها التاريخي[٦] .

---

(١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، اعتنى به صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص١٦٣١ .

(٢) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

(3) Robert Marshall, storm from the East: From Gengis Khan to Khubilai Khan, London, 1993, 195.

(4) Peter Willey, Eagle's Nest Isma'ili Castles in Iran and Syria, (I.B. Tauris in association with Institute of Ismaili Studies), London, 2005, pp. 71-79.

(5) Peter Willey, "The Assassins in Qohistan", Royal Central Asian Journal, 55 (1968), pp. 180-183.

(6) G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate, Cambridge University Press, 1938. p. 354-363.

(٣)

الكتاب :

(أ) المادة والبنية :

يقع هذا المصنَّف بين نوعين متمايزين من المصنَّفات الإسلامية التقليدية : مصنَّفات « متشابه القرآن » ، وكتب « علم الكلام » ، فهو يعالج موضوعاتٍ كلاميةً في تسعة فصولٍ من عشرة ، والعاشرُ في آراء المعتزلة العامة كالمعراج واللَّوح المحفوظ ، وباب في أصول الفقه . ومعالجته لتلك الموضوعات كان على ضوء التفسير القرآني ، والأسلوب البلاغي للآيات المتشابهة ، فالآيات تُفسَّر بحسب مضامينها ، لا العكس ، فالمؤلِّف معتزليّ ، مُلتزمٌ بالأصول الخمسة ، ويردُّ على مَنْ لا يقولُ بخَلْق القرآن ، كما يردُّ على مَنْ يقول : إنّ الله يخلُقُ أفعالَ العباد ، كما أنه يقول بالوعد والوعيد . ثم إنه يردُّ على سائر الفِرَق ، كالشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، والجبرية ، والحَشَويَّة ، والأشاعرة ، والحنابلة .

ومنهجُ المؤلِّف هو منهجُ معتزلة البصرة حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، وأبرز معالمه : الاستدلال للمذهب من خلال النَّصِّ القرآني ، ويعتقد مادلونغ أنه من أتباع مدرسة بغداد المعتزلية ، وذلك لوجود رابط بينه وبين أبي زيد البَلْخي ، وهو صديق أبي القاسم البَلْخي الذي يُعَدُّ أحد شيوخ هذه المدرسة . بيد أنّ المؤلِّف ليس معنيًا بإثبات عقائد المعتزلة فقط ، بل بالردّ على خصومهم أيضًا ، ولذا عقد الفصل الأولَ في إيضاح منهجه البياني أو اللُّغوي ، مثلما فعل الشافعيُّ (ت ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م) في « الرسالة »[1] . وفرَّع على ذلك تفصيلاً كبيرًا في مهاجمة الذين يقولون بالتَّشبيه والتَّجسيم ، واتَّهم بذلك مقاتل بن سليمان

(١) محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

(ت. في حدود ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) ، وهشام بن الحكَم (ت. في حدود ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) ، « وجماعة من الحنابلة » ، وذكر أن المسلمين في مسألة « المتشابهات » على ثلاثة مذاهب : مذهب الذين يقولون: إنه لا يعلمها إلا الله ، و « الواجب إطلاقها على ما أطلقه الله عليه من غير أن تُتأوّل » ، والثاني: مذهب الذين يقولون: إن كل ما يعلم معناه ، وكان إلى معرفته سبيلٌ ، وإن احتمل أكثر من معنى - واحد ، والثالث: مذهب الذين يقولون: إنها آيات مخصوصة في القرآن دون غيرها .

بعد ذلك يمضي المؤلف في فصله الثاني المُسْهَب ، الذي قَسّمَه أبوابًا : باب مسألة الوجه ، وباب اليد ، وباب اليمين ، وباب رؤية الله بالأبصار ، وباب الاستواء ، وباب العرش ، وباب العين ، وباب النفس ، وَبيّنَ خلاله أن المتشابه في الآيات منه ما هو لُغويٌّ ، يعتمد على ما عُرِف بالوجوه والنظائر ، وذلك عندما يكون للكلمة الواحدة أكثرُ من معنًى في السِّياقات المختلفة . والمؤلف يرجع في ذلك كلّه إلى أشعار العرب ، وإلى كتب اللغويين ، ومنها كتاب « العين » للخليل بن أحمد[1] .

ثم عقد المؤلف فصلاً طويلاً ، هو الثالث لمسألة الجبر ، وجعل تحتها أحدَ عشرَ بابًا ، ينتمي تسعةٌ منها إلى مدرسة الكلام البصري في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ويُضاف إليها مسألتان من القرن الرابع ، هما: التكليف بما لا يُطاق، والردُّ على مَن قال: إنّ الاستطاعة تكون مع الفعل .

ويعود في الفصل الرابع إلى المسألة المعتزلية القديمة ، وهي مسألة الأسماء والأحكام التي يُقالُ إنّ المعتزلة سُمُّوا بهذا الاسم لسببها ، أي لأنهم تجنّبوا

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، (د.ت) .

تطرُّفَ الخوارج وتساهلَ المرجئة ، فما اعتبروا مرتكب الكبيرة كافرًا كما قالت الخوارج ، ولا عَدّوه مؤمنًا مثل ما قالت المرجئة . وعقد المؤلف في أول فصل الأسماء والأحكام من « كتاب ركن الدين » أربعةَ أبواب : بابًا في الرّد على التكفير الذي قال به بعض الخوارج ، وثانيًا في الرّد على تسمية المرجئة للفاسق مؤمنًا ، وثالثًا في الرّد على من سمّاه منافقًا ، ورابعًا حول ملاحظات في المصطلحات .

وتكلّم في الفصل الخامس عن الوعيد ، وكرّر فيه بعض ما ورد في الأسماء والأحكام ، لكنه لما قرّر بالتحديد نفي العذاب عن مرتكب الكبيرة ، قال : « إن هذا يُروى عن مقاتل » . أمّا مَن أجاز غفران الكبائر ، ومَن قال بانقطاع العذاب عن مرتكب الكبيرة فبِشْر المَرِيسيّ (ت ٢١٠-٢٢٦هـ/ ٨٢٥-٨٤٠م) ، وعلى الذين أرادوا ردّ الوعيد بالتوبة والشفاعة .

وعقد فصلاً سادسًا في الرّد على مَن خالف رأي المعتزلة في الإمامة ، وأكثرُ أبوابِ هذا الفصل في الرّد على الشيعة في (مسألة النصّ على إمامة علي بن أبي طالب وأبنائه ، ومسألة العصمة) ، لكنه يَرُدُّ أيضًا على مَن زعموا أن أبا بكر كان منصوصًا عليه ، وهم بعض أهل الحديث ، ومن الغريب أنه لا يذكر مسألة الغَيْبة ، إلاّ أن يكون لم يفعل ذلك لأن أحدًا لم يحتجّ بالقرآن عليها حتى أيامه ، أو أن هذا يؤيد ما ذُكر سابقًا من أنه من المعتزلة المتقدّمين .

ودافع في الفصل السابع - تحت أبواب متعددة - عن عصمة الأنبياء وتنزيههم عن المعاصي والكبائر وأفعال السوء ، ويظهر أن في عنوان الفصل خطأً فقد سمّاه : « الفصل السابع من كتاب رُكْن الدّين في الرّد على شبهات الأنبياء عليهم السلام » . وهو يرى في النهاية أن المسألة تنحصر في أمرين : استحالة الكبيرة على الأنبياء ، والاختلاف في معنى العِصْمة ومقتضياتها ، وبعد حديث

طويل عن الأمرين يبدأ باستعراض قصص المتشابهات الواردة في العدالة ، وأقوالِ المفسّرين على الأنبياء منذ آدم حتى خاتم النّبيين، فتارةً يؤوّلُ بما يتفق والعصمة ، وتارةً يَعُدُّ الخبر أو التأويل اختلاقًا لا يصحُّ الأخذُ به ، وهناك أيضًا هجوم على أهل الحديث ورُواة الأخبار الضّعيفة وغير المعقولة .

وفي الفصل الثامن يدافع عن القرآن ضد الذين يقولون بالتّناقض والاختلاف في القرآن ، وضد أولئك الذين يقولون: إن في القرآن لحنًا وخطأً في اللُّغة والإعراب ، وإن فيه كذلك تكرارًا وأشياء تستحيل على الله ، كما أنه ليس فيه إجاباتٌ شافية في مسائل مهمّة .

ويعود في الفصل التاسع إلى ذكر التّفسيرات الغرائبية أو الحرفيّة للقرآن ، كالنجوم ، وتكليف الحيوانات ، والتّناسخ ، ومرور كل الناس على النار ، ومعرفة قارون للكيمياء ، وإثبات الميزان ، واللّوْح المحفوظ ، والمعراج ، وعذاب القبر ، والصّراط ، ولا يفوته الرّدُّ على مَن لا يقول بخَلْق القرآن .

أما في الفصل العاشر المتعلّق بأصول الفقه ، فهو ينصرف إلى مجادلة أصوليّي الفقه بإيراد آراء المعتزلة المخالفة . ومشكلته في ذلك أن القاضيَ عبدَ الجبار المعتزلي كانَ شافعيًا في الفقه والأصول ، ثم إنه لا يوجد خلافٌ كبيرٌ بين المعتزلة والشّافعية في المباحث الأصوليّة في الرّد على نُفاة القياس . وهو يبدو بذلك أقرب إلى مدرسة الشّافعية منه إلى المدرسة الحنفيّة الفقهيّة .

والطُّرَيْثيثي حريصٌ على الاستقلاليّة المعتزليّة ، ولذلك لا يتوانى في الرّدّ على سائر الفرق التاريخية والمعاصرة له . لكنه ليس حادًّا تجاه الخوارج والشّيعة مثل حدّته تجاه أهل الحديث والحنابلة والأشاعرة .

(ب) المنهج :

يتكوَّن الكتاب من مقدّمة وعشرة فصول ، اتّبع المؤلّف فيه منهجًا خالف ما درَج عليه التأليف ، فقد قَسّم الكتاب إلى فصول ، والفصولَ إلى أبواب ، والمعهودُ أن يُقَسّمَ الكتاب إلى أبواب تنضوي تحتها فصولٌ. وبيّن في المقدّمة خطّته العلمية ، والسببَ الذي دعاه إلى وضع كتابه ؛ وهو أنه وجد كثرة اختلافات الأمّة وتفرُّق مذاهب أهل القِبْلة فيها ، وما وقع من ضُروب التأويلات المتباينة ، وما كُتِبَ من فنون التفاسير المختلفة ، الأمر الذي كان سببًا في كل فساد وفتنة ، وضلال وبدعة ، وحَصَرَ أسباب ذلك في أمرَيْن :

أوّلهما : احتمال الوجوه من التفسير مع ما يتداخل من فنون التّغيير والتّحريف .

وثانيهما : ترك الأصول المعتبرة التي يتّضح فيها صحيح التأويلات من فاسدها ، وإهمال البحث في أدلّة الكتاب وحقيقة إفادتها ومحور خطابها ، وتساهُل الكثير في نقل مذاهب غيرهم عن جهل وقلّة علم ، وادعاؤهم ما ليس في كتاب الله ، وتأوُّل خطابه على غير مراده .

لهذا كانت عنايته بفُنون المتشابهات في أبواب الكلام ، وقد أفرد لكل فَنٍّ فصلاً ، غير أنه حدّد في مقدمة كتابه نهجًا لم يكن دقيقًا في اتباعه ، فقدَّم وأخَّر ، ولم يراعِ الترتيبَ الذي أورده في خطبة الكتاب .

ويمكن عرض منهجه في النّقاط الآتية :

الأولى : أن يأتيَ بعنوان الفصل على وَفْق ما ورد في خطّة الكتاب وكذا ما تحته من أبواب ، اتّضح ذلك في الفصل الثاني عن الكلام في التوحيد مع تغيير طفيف في عنوان الفصل وعناوين الأبواب ، غير أنه أضاف بابًا تحت عنوان « في

ما يتعلّق به في إجازة المجيء والإتيان » ، لم يذكره في مَطْلع الفصل كما يفعل ، إذ إنه من عادته ذِكْرُ الفصل وما ينتظمه من أبواب إذا انتهى من سابقه .

والثانية : يأتي بعنوان الفصل وما تحته من أبواب ، ولكنه لا يستوفيها ، ويترك بعض تلك الأبواب دونما ذكر ، ولعلّه يذكر تلك الأبواب وما فيها من فصول بشكل إجمالي ، يمكن معه للقارئ المتفحّص الوقوفُ بعد تأمُّل على تلك الفصول ، ظهر ذلك في الفصل الأول من الكتاب ، إذ قسمه سبعةَ أبواب ، لم يتناول منها غير بابين .

والثالثة : تغيير عناوين الفصول والأبواب عما قاله سابقًا ، وزيادة عناوين جديدة شارحة للعناوين المختصرة التي سبق أن ذكرها بشكل إجماليّ ، وقد ظهر ذلك في الفصل الثالث (الكلام في الجبر) ، فقد قسمه أحدَ عشرَ فصلاً ، قال : « باب في أنه عَدْلٌ لا يفعل ما هو ظُلْم » ، ولكنه ذكره في ما بعد تحت عنوان : « الباب الأول : في أن الله - تعالى - عَدْلٌ لا يفعل الظُّلْم » ، وفي الباب الثاني ذكره إجمالاً تحت عنوان : « باب في ما يتعلق به في الأخذ بجُرْم الغير » ، وجاء في التفصيل هكذا : « الباب الثاني في ما يتعلّق به من قال بأن في القرآن آياتٍ تدلّ على أنه جائزٌ أخذُ الغير بجريمة الغير » .

والرابعة : زيادة فصول لم يذكرها سلفًا في خطّة الفصل وما فيه من أبواب ، ومن ثَمّ فلا يقف القارئ المتصفّح للكتاب على مثل تلك الفصول المزيدة ، وقد وضح ذلك في الفصل الثالث الذي قسمه أحدَ عشرَ فصلاً ، بعد الفصل السابع منها (في الهداية والإضلال) ذُكِرَت ثلاثة فصول لا إشارة لها سلفًا ، وهي : فصل في الخلاف : فيه اختلفت الأمّة في معنى قوله : « هداه الله » و « أضله الله » في أوجه ... ، وفصل في بيان الأصحّ من هذه الأقوال ، وفصل في ذكر الآيات التي يتعلّق بها الخَصْم في باب الإضلال والهداية .

ولا يُوازِن المؤلّف بين الفصول والأبواب ، فربما استغرق في فصل واحد عشرات الصّفحات مثل الفصل الثالث . وقد لا يشغل الباب سوى صفحة واحدة ، كما في الباب العاشر من الفصل الثالث : « في ما يتعلّق به من تعذيب الأطفال » . والباب الحادي عشر « الاستطاعة مع الفعل » .

وكما فعل في الفصل الرابع (الباب الثالث : في ما يتعلق به مَن ذهب إلى أن الفاسق منافق) ، والباب الرابع من الفصل نفسه (في الإسلام والإيمان) ، حيث اقتصر الباب على ستّة أسطر فقط ، أي أقل من نصف صفحة مع خلاف بين ما ذكر في صفحة عنوان الفصل ، إذ قال هناك : الباب الرابع : في ما يتعلّق به في باب الأسامي من الإيمان والكفر والإسلام والنّفاق وغيرها ، وما ذكر عند الباب فقد اختصر فقال : الباب الرابع في الإسلام والإيمان .

وكذا فعل في الباب الثاني من الفصل العاشر « في البيان » ، حيث جاء الفصل أربعةَ أسطر فقط ، وفي الباب السابع من الفصل نفسه ، وكان المؤلف في آخر فصلٍ من فصول كتابه يختصر اختصارًا ملحوظًا ، بشكل يشعر القارئ معه أنه - المؤلّف - أُجهد إجهادًا ، ويودُّ الانتهاء من كتابه بعد طويل عَناء ، وكثير نقاش ، واحتدم عراك ، وعُمْق جدال .

والخامسة : أن يذكر في العنوان شيئًا ، ثم يأتي بمعناه عند شرحه ، كما حدث في الفصل الخامس (الكلام في الوعيد) ، فقد ذكر في الباب الثالث منه عنوانًا هو : « في ما يتعلق به من نفي التخليد » ، لكنه كان عَنْوَنَه من مقدمة الفصل الخامس بقوله : « الباب الثالث: في انقطاع العذاب ورفع التأبيد » . وكذا فعل في الباب الرابع من الفصل نفسه ، فقد ذكر في مقدّمة الفصل الخامس عنوانًا مُسْهَبًا جاء فيه : « الباب الرابع : في ما يتعلق به في باب التوبة والشفاعة وغير ذلك مما يتعلق بالوعيد » ، لكنه داخل الكتاب ذكره باختصار فقال: « باب في ما يتعلّق

في سائر الوجوه المتعلّقة بالوعيد » ، ثم زاد كلامًا تحت عنوان « فصل » ، وفصلاً آخر تحت عنوان : « فصل سؤال في باب الشفاعة » ، ثم فصلاً ثالثًا تحت عنوان « فصل » . وكلُّ ذلك لم يذكره سلفًا في مقدّمة الفصل التي يقدّم بها عادة .

والسادسة : تقديم بعض الأبواب على بعض، وعدم الالتزام بما قرره سلفًا ، مثال ذلك الفصل السادس (باب الإمامة) : ذكر فيه خمسة أبواب ، قدّم الباب السادس على الباب الثاني ، مع مغايرة في عناوين الأبواب عما هي عليه في المقدّمة .

والسابعة : خالف منهجه فلم يضع في الفصل السابع أبوابًا على عادته ، ثم عاد ، فقسم الفصل بعد ذلك تقسيمًا داخليًا لم يراع فيه دقّة العناوين بين الفصول والأبواب ، كما لم يضع في كثير منها اسمَ الباب قبل مناقشة ما فيها وعَرْض آرائه ، الأمر الذي يُوقع القارئ في كثير من الغموض والوهم ، وربما كان للمؤلّف عذرٌ في ذلك ؛ لأن العمل ضخم والآراء والأدلة كثيرة ، وبعضها متباينٌ ومتداخلٌ ، ومع ذلك فهو محيطٌ بأصول الجدال ، ويمتلك ناصية القول .

والثامنة : تقديم فصل من فصول الكتاب عن مكانه إلى فصل سابق عليه ، على الرّغم من أنه ذكره في فصل متأخّر ، غير أن الواقع خلاف ذلك ، ففي الفصل السابع (الذي كثر فيه الخَلْط والتَّقْديم والتأخير والسَّهْو) قدّم المؤلّف فصلاً من الفصل الثامن ، وأدخله في الفصل السابع ، سهوًا منه ؛ فقدّم الفصل الخاص بما قالوه في الملائكة عليهم السلام - وهو داخل أصلاً في الفصل الثامن - على الباب السادس من الفصل السابع ، فخالف فيه ما سبق أن قدّمه في خطّة الكتاب . وكذلك فعل في الباب العاشر من الفصل التاسع ، إذ قدم الحاديَ عشرَ على العاشر (بحسب خطّته) ، فقدّم عذاب القبر على إثبات المعراج .

وفعل مثل ذلك في الفصل التاسع (الباب الثاني والعشرين) « في تعلُّق مَنْ يجوِّز أن القبيح حَسَنٌ ، والكذب خير » ، فقدّمه على الباب الحادي والعشرين (في تجويز البَدَاء على الله تعالى) .

والتاسعة : وَضْعَ عناوينَ داخلية مخالفة تمامًا لما سبق أن ذكره في تفصيل الأبواب ؛ ففي الفصل الثامن (في الكلام في ما يطعنون به على القرآن) ذكر خمسة أبواب منها : الباب الثالث : في ما ادَّعَوْا فيه من الفساد من جهة التّكرار، ذكره بعد ذلك تحت عنوان : الباب الثالث : في ما يتعلّقون به من التّكرار في الطَّعْن على القرآن .

وكذلك ما فعله في الباب الرابع عشر من الفصل التاسع ، فقد ذكر في المقدّمة الموضوعة للفصل : الباب الرابع عشر في ما تعلّقوا به من رفع إدريس وعيسى - عليهما السلام - إلى السماء ، ثم ذكره في ما بعد بعنوان: « في ما ادَّعَوْه من رَفْع عيسى إلى السماء » دون ذكر لإدريس.

لكن يبقى أن الكتاب فريدٌ في بابه ، جديدٌ في مجاله ، أعطى فكرةً واضحة عن طبيعة النّقاش العلمي الجاد ، وخصوصًا في مسائل علم الكلام أو الفقه الأكبر ، وكَشَفَ عن عقلية واعية ومحيطة بأساليب الجدال .

(٤)

النسخ الخطية :

(أ) الوصف :

توجد لكتاب الطُّرَيْشِي سبع نُسَخ :

- نُسْخة وزارة التُّراث والثقافة (سلطنة عُمان) .
- نُسْخة مكتبة السَّالمي (سلطنة عُمان) .
- نُسْخة مدينة صَعْدَة بالجمهورية اليمنية .
- نُسْخة اليمن (الثانية) .
- نُسْخة اليمن (الثالثة) .
- نُسْخة اليمن (الرابعة) .
- نُسْخة جامعة ييل .

نسخة وزارة التراث والثقافة :

تقع في مائتين وثلاثين ورقة ، وثمة ترقيمٌ آخر ورد على يمين الصفحة ينتهي بالعدد إلى أربعمائة وإحدى وسبعين صفحة ، وهو ترقيم غير صحيح ؛ لأنه يبدأ بعد صفحة (٢٠) عشرين برقم (٥٥) ، فربما وقع سقط بين ذلك !

مقاسها ١٨ × ٩,٥ سم ، أو ١٨ × ١٠سم ، أو ١٨ × ١١سم ، ومسطرتها متفاوتة ، وكل صفحة بها ثلاثة وعشرون سطرًا ، والسطر يتضمّن من ثلاثَ عشرةَ كلمة إلى أربعَ عشرةَ كلمة . وهذه النُّسْخة كُتِبَتْ بخط واضح أهْمَل الناسخ فيه الهَمْز ، والتزم نظام التَّعْقيبة .

وأعلى صفحة الغلاف يوجد رسم زخرفي ، كُتِب تحته مباشرة : « هذا كتاب رُكْن الدّين في تفسير متشابه القرآن الكريم ، من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ العلاّمة الأوحد حجّة العرب العَدْلي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، آمين ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم » . وأسفل هذه الصفحة يوجد رسم زخرفي مماثل لما ورد أعلاها ، غير أنه رُسِمَ مقلوبًا ، لتحقيق التّنسيق والتنظيم .

وصفحتها الأولى مَطْلعها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله وَحْدَه ، وصلاتُه على سيّدنا محمد وآله وسلامه . فهرست ما في هذا الكتاب والأبواب ، في الفصل الأول خُطْبة الكتاب وعدد الفصول ، ثم الكلام في الإبانة عن أقسام الكلام وذِكر وجوهه ، في ذكر الوجوه التي يقع فيها الاختلاف في التأويل ... » .

قرئت النُّسْخة على أحد العلماء ، وصُحِّحت ، وعليها تعقيباتٌ واستدراكاتٌ وإضافاتٌ . وهي ناقصة ، تنقص الباب السابع من الفصل العاشر ، وهو عبارة عن صفحة واحدة - أو صفحتين - تتحدّث عن الحظر والإباحة .

ومما يستحقُّ اللّفْت إليه أنها تشترك في بدايتها ونهايتها (المبتورة) هذه مع نسخة مكتبة السالمي (التالية) ، مما قد يشير إلى أنهما منسوختان من أصل واحد ، أو أن إحداهما منسوخة عن الأخرى .

لم يُذْكَر بآخرها اسمُ ناسخ أو تاريخ نسخ ، لكن يبدو أنها دُوِّنت خلال منتصف القرن ١٣هـ/١٩م . بآخرها خاتم مكتبة وزارة التراث والثقافة ، والرقم العام ٢٥٦٧ ، والرقم الخاص ٤٢ ب تفسير .

نسخة مكتبة السالمي ببدية :

تقع هذه النُّسْخة في أربعمائة وتسع وستّين صفحة من القَطْع الصغير ، مقاسها ١٤× ٩ سم ، وهي نسخة مكتملة ، تحتوي كل صفحة على عشرين

سطرًا ، ويتضمّن كل سطر من ثلاثَ عشرةَ إلى ستَّ عشرةَ كلمة ، كُتِبَتْ بخطٍّ واضح خالٍ من الضبط ، وكُتِبَتْ عناوين الأبواب والفصول ، وبعض الألفاظ بمداد أحمر .

يبدأ الترقيم من صفحة (٥٥) وليس من أوّلها ، وقد تعاور على نَسْخها ناسخان كما يظهر في الصفحات (من ١ - ٥٠) ، فقد كُتِبَتْ بخطٍّ كبير ، كل صفحة تشتمل على ٢٠ سطرًا ، وبعد صفحة (٥٠) يأخذ الخطّ في الدّقة ، وتشتمل كل صفحة فيها على أكثر من ٢٠ سطرًا .

أسفل صفحة الغلاف توجد عبارة : « هذا كتاب رُكْن الدّين في تفسير متشابه القرآن الكريم ، من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ العلاّمة الأوحد حُجّة العرب افتخار الإسلام أبي طاهر الطُّرَيْثِيثي العَدْلي أي المعتزلي » ، قال في القاموس وشرحه : « وطُرَيْثيث على صيغة التصغير : قرية بنيسابور في رُسْتاقها ، قال الشارح : هكذا تُكتب ، وهي في الأصل : طرثيث ، كما قاله الأزهري . انتهى ، والله أعلم .

وبأعلى الصفحة اليمنى المقابلة لصفحة الغلاف وقفيّة بخطّ عبد الله بن غابش النّوفلي ، أحد تلامذة نور الدين السالمي (ت ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) ، نَصُّها : « هذا الكتاب وقف على حسب ما أوصى هاشل بن مسعود الحجري » . قرئت النُّسْخة على أحد العلماء وصُحّحتْ ، وبهوامشها استدراكاتٌ وتعليقاتٌ .

نسخة اليمن الأولى :

تقع هذه النسخة في أربعمائة وتسع وثلاثين صفحة من القَطْع الكبير ، مقاسها ٢٣ × ١١سم ، كلّ صفحة تشتمل على ستّة وعشرين سطرًا ، وعدد كلمات كل سطر يتراوح بين ١٤ و ١٥ كلمة . كُتِبَتْ بخطٍّ واضح ، وهي نسخة تامّة اشتملت على عشرة فصول ، تحت كل فصل جملة أبواب .

على صفحة الغلاف كُتِب ما يؤكد نسبةَ الكتاب إلى مؤلّفه ، وعبارة : « هذا الكتاب في أصول الدين المسمَّى برُكْن الدّين ، نفَع الله به آمين » . وعلى يسار هذه الصفحة توجد تملُّكات بالشراء ، وأختام وتوثيقات ، بعضها غير واضح .

وتبدأ هذه النُّسْخة بالصفحة الثانية ، وأوّلها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، في الفصل الأول خطبة الكتاب وعدد الفصول ، ثم الكلام في الإبانة عن أقسام الكلام وذكرِ وجوهه ، في ذكر الوجوه التي فيها يقع الاختلاف في التأويل ... » .
وآخر المقدمة : « والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيِّدنا محمد الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وبأسفل يسار هذه الصفحة تملُّك نصُّه : « مِنْ كُتُبِ العبد الفقير إلى الله - تعالى- محمد بن إسحاق ، ختم الله له بالحسنى بحَوْله وقوّته » .

وآخرها : « تمّ كتاب رُكْن الدّين ، والحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد المبعوث بأقوم الدين وصافيه ، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين ، ولا حَوْلَ ولا قوّةَ إلا بالله العلي العظيم ، بعناية مولانا السيد التقيّ هو المجد المرضيّ عماد الدين يحيى ، حفظه الله حفظًا عاصمًا عن الشرور ، ووقاه كل الغُدور ... الدعاء من إخوانه جزاهم الله عني خير الجـزاء ، من شهر ربيع الأول عام ١١٠١هـ . وأسفلُها تملُّك بالشراء .

وهذه النُّسْخة خَلَت من الترقيم ، وقد استخدم الناسخ في نهاية الباب أو الفصل علامةً تشبه نهاياتِ الأرباع في القرآن الكريم ، وهو لونٌ من ألوان الترقيم وُجد قبل اختراع الأرقام ، ليُعْرف به تسلسل الصفحات وترتيبها . وأوّل كل باب يَكْتُب الناسخ - بخط كبير مفرَّغ ، وبين سطرين واسعين - اسمَ الباب وعنوانه .

عليها قراءات لأكثر من عالم ، كما يبدو من التّعليقات المصحّحة بخطوط مختلفة بهوامشها . (تراجع صفحات ١٤٧ ، ٢٠٧ ، ٢٧٢-٢٧٣) من المخطوط .

وبهوامشها زياداتٌ تضمنت أدلّة شرعية من القرآن الكريم والسُّنّة المطهّرة على صواب ما يذهب إليه المؤلّف الطُّرَيْثِيثي ، كما ورد في (ص٢٧٢-٢٧٣) من المخطوط .

التزم الناسخ في كتابة الشعر الرسم الإملائي الحديث ، ووضع بين الشّطْرين فاصلة بلون أسود داكن ، وكذا في نهاية الشّطْر الثاني (تراجع على سبيل المثال ص ٤٥) ، وأبرزَ بعضَ العبارات بقلم سميك ، نحو : « وقال الشاعر » ، أو « وخامسها » ، أو « الباب الأول » ، أو « روى مسلمة » ، أو « ومن ذلك قوله تعالى » ، أو « والجواب » .

نسخة اليمن الثانية :

نسخة ضمن مكتبة محمد عبد العظيم الحوثي ، كُتِبَتْ سنة ٦٧٥ هـ ، ناقصة ، الموجود منها الجزء الثاني فقط ، يبدأ من الفصل الخامس ، ويستغرق ثلاثمائة وثلاث صفحات ، مقاس صفحتها ١٥ × ٩ سم ، وكل صفحة تشتمل على عشرين سطرًا ، ويشتمل السطر على ١٤-١٦ كلمة .

لا يخلو الخط الذي كُتبت به هذه النسخة من ضبط ، وقد أسقط الناسخ الهمزات على عادة النُّسَّاخ .

على الغلاف كُتِب : الجزء الثاني من كتاب « متشابه القرآن » ، ثم طَمْسٌ ، ثم عبارة : « من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ رُكْن الدّين أبي طاهر الطُّرَيْثِيثي ، أجزل الله ثوابه » ، وجاء في نهاية الجزء : « تمت النسخة بحمد الله - سبحانه -

ومَنّه ، وصلواته على رسوله سيِّدنا محمد وآله وسلامه » . ولم يذكر الناسخ اسمه ، ولا مكان النسخ ، ولا مَن طلب إليه نسخ هذا الجزء .

نسخة اليمن الثالثة :

تحتفظُ بها مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[1]، وتقع في مائتين وأربع وعشرين ورقة، ومقاسها ٢٨ × ٢٠ سم، ومسطرتها تسعة وعشرون سطرًا. كُتبت بخط نسخ واضح حسَن، واستُخدم فيها نظام التعقيبة، ومُيِّزت عنواناتها بالمداد الأحمر الدَّاكن، والخط الكبير السَّميك . والنُّسخة مراجعة ، وعليها تصحيحات وإضافات قليلة في الحواشي.

جاء على طُرَّة النُّسخة: « كتاب متشابه القرآن من إملاء الشيخ الإمام الأجل أبي طاهر الطُّرَيْثيثي العَدْلي ﷺ ... » . وعليها تقييد يُشير إلى أن النُّسخة كانت بخزانة القاضي محمد بن علي بن قيس، وعليها -كذلك- وقفيَّة من أمير المؤمنين المتوكل على الله، وقفها على الخزانة الثانية التي بمؤخَّر الجامع الكبير، بتاريخ شعبان سنة ١٣٣٩هـ.

أول الكتاب -بعد فهرس أبواب الكتاب وفصوله-: « بسم الله ... ربِّ يسر وأعن يا كريم، الحمد لله الواحد الأحد العدل ... هذه النسخة مكتملة من الباب الأول إلى الباب السابع في الحظر والإباحة » . وآخره قوله : « تم كتاب ركن والحمد لله رب العالمين والصَّلاة على رسوله سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين وسلَّم عليه وعليهم أجمعين، وحسبنا الله وكفى، ونعم الوكيل، فرغ على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى ما لديه ضحى يوم الجمعة

(١) راجع: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، إعداد أحمد الرقيحي، عبد الله الحبشي، علي الأنسي، اليمن: وزارة الأوقاف والإرشاد، ١٩٨٤: ص ٢٠٣-٢٠٤.

المبارك سادس شهر ربيع الآخر سنة ١٠٨٩هـ تسع وثمانين وألف من الهجرة النبوية صلوات الله على صاحبها، وذلك بعناية سيدنا القاضي العلامة بدر الدين محمد بن علي بن قيس، حفظه الله تعالى».

نسخة اليمن الرابعة:

نسخة مبتورة تحتفظ بها مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[1]، وتقع في مائتين وتسع وثلاثين ورقة، ومقاسها ٢٠× ١٥ سم، ومتوسط مسطرتها ١٩ سطرًا، وقد كُتبت بخط النَّسخ، دون إشارة إلى النَّاسخ أو تاريخ النَّسخ.

جاء على الطُّرَّة: «هذا الكتاب الأول من كتاب متشابه القرآن للطُّرَيْثِيثي»، وعليها قيد وقف بأمر أمير المؤمنين الإمام المتوكل على خزانة جامع صنعاء، بتاريخ صفر سنة ١٣٤٤هـ. وبالورقة الثالثة - عقب فهرس أبواب الكتاب وفصوله - جاء ما يُفيد أنها نُسخت لخزانة القاضي نظام الدين علي بن سلطان الطائي، وفيها تملُّكات غير واضحة.

أول الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده الحمد لله الواحد العدل ...»، وآخر الموجود منها قوله: «ومخرجها من العدم إلى الوجود وإذا كان كذلك فكيف يزين للغير عمل نفسه».

نسخة جامعة ييل:

تقع في مائة وأربع وتسعين ورقة، ومقاسها ٣٠ × ١٥سم، ومسطرتها ٢٩ سطرًا، وقد كُتبت بخط النَّسخ، وبها زخارفُ مزيَّنة، وكُتبت عنواناتها والمداخل الهامة فيها بخط مميَّز، واستُخدم نظام التعقيبة.

(١) راجع: السابق.

والنُسخة ناقصة الأول (الباب الأول إلى الثالث من الفصل الأول)، وتبدأ بقوله: « بسم الله الرحمن الرحيم يحتج على صحيح مذهبه وتفسيره من طريقة اللغة وبأشعار العرب ، وأنه لا يعدل إلى غيره ما وجد سبيلاً إلى ذلك ... الباب الرابع في كيفية الوقوع ... » .

وآخر النُسخة: « تم الكتاب المبارك بحمد الله ومنه وكرمه ٦ شهر جمادى الآخر (كذا) سنة ١٠٨٨هـ والحمد لله ربِّ العالمين، بخط أفقر عباد الله وأحوجهم الى مغفرته العبد الفقير السيد أحمد بن الحسين بن محمد بن شرف الدين عفا الله عنه وغفر له » .

(ب) بعض الملاحظات :

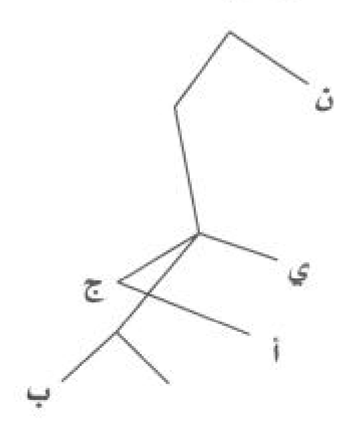
يظهر لنا أن هذه النُسَخ متكاملة ، ولذلك فلا يستطيع المحقّق أن يَعُدَّ أحدها أصلاً أو أمًّا يعتمد عليها . ويبدو أنَّ الكتاب بحسب نسخة اليمن الثانية ينقسم إلى جزأين ، الجزء الأول من بداية الكتاب حتى نهاية الفصل الرابع ، والجزء الثاني من الفصل الخامس حتى نهاية الكتاب في الفصل العاشر ، لكن الكتاب تمَّ ضَمُّ جُزأيه في وقت لاحقٍ ليصبحا في مجلدٍ واحدٍ ، ولم نعرف بشكل محدّد متى تمَّ جمع الجزأين معًا ، لكنَّ هذا الدّمج واضحٌ من النُسَخ الأخرى .

أما النُسَخ العُمانيّة فيبدو أنها انْتُسِخت من مخطوطة واحدة جُلِبت من اليمَن، وذلك أنَّ كلتيهما تتوقّفان عند المقطع الأخير من الكتاب ، وكأن بآخرها بترًا ، وذلك لأن النُسْخة التي انْتُسِخت منها هذه النُسَخ بها بَتْرٌ من آخرها كذلك . هذا احتمال ، والاحتمال الآخر أن إحدى النسختين منقولة من الأخرى .

وأقدم الإشارات إلى كتاب أبي طاهر الطُرَيْثيثي نجدها في المؤلّفات العُمانيّة متناثرة ، ففي كتاب قاموس الشريعة لجميّل بن خميس السعدي (ت. قبل سنة

١٢٨١هـ/١٨٦٣م) ، نجد في الأجزاء (١-٧) منه تلك الإشارات إلى كتاب الطُّرَيْثِيثي ، لكن المصنَّف نفسه يظهر أنه لم يكن متداولاً بشكل واسع ، لا في الكتابات الزَّيْدية ولا في الإباضيَّة ، إلا في المصنَّفات المتأخِّرة .

وبحسب أقدم النُّسَخ (نسخة صعدة) يبدو أنه من المصنَّفات المعتزلية التي أُحْضِرَتْ إلى اليَمَن من طَبَرِسْتان خلال زمن المتوكِّل بالله أحمد بن سليمان (حَكَم بين سنتي ٥٣٢-٥٦٦هـ/١١٣٧-١١٧٠م) ، والمنصـور بالله عبد الله بن حمزة (حَكَم بين سنتين ٥٨٣-٦١٤هـ/ ١١٨٧-١٢١٧م) ، وتم الاحتفاظ بها في اليمن طوال تلك القرون ، ولكن من الواضح أنه كان يتم تجديد نَسْخِهِ من حين لآخر[1] ، ونعتقد أن تطوُّر نُسَخ الكتاب كان على الشكل الآتي :



(١) انظر :

W. Madelung, Arabic Texts Concerning the History of the Zaydī Imāms of Tabristān, Daylamān and Gīlān, (edited), Beirut and Wiesbaden, 1987.

هذا كتاب ركن الدين في تفسير متشابه القرآن الكريم
من إملاء الشيخ الإمام الأجل العلامة الأوحد حجة العرب
وافتخار الإسلام أبي طاهر الطُّرَيثيثي العدلي أي المعتزلي
قال في القاموس وشرحه وطُرَيثيث على صيغة التصغير قرية بنيسابور
في رستاق فقال الشارح هكذا تكتب وهي في الأصل طُرَيثيثة كما قاله
الأزهري انتهى والله أعلم

طرة غلاف نسخة مكتبة السالمي ببدية



طرة نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء



طرة نسخة مكتبة محمد عبد العظيم الحوثي (اليمن)

بسم الله الرحمن الرحيم ○ الحمد لله وحده وصلواته

على سيدنا محمد وآله ○ فهرست ما في هذا الكتاب من الابواب في الفصل

الاول خطبة الكتاب وعدة الفصول في الكلام والابانة عن اقسام الكلام وذكر

وجوهه في ذكر الوجوه التي منها يقع الاختلاف في التاويل ○ ذكر التاويلات

المستكرهة ○ الاصول التي تجب احكامها للتوصل بها الى معرفة خطاب الله تعالى

وكيفية الوقوف على معاني الكلام ما يدل عليه القرآن وما لا يدل وما يعلم

من جهته وما لا يعلم ○ ذكر الاصول التي بها يتبين الصحيح من السقيم من التاويلات

والمعاني التي يحتملها اللفظ في ذكر المتشابه وحقيقته ○ في الفصل الثاني

التوحيد وما يتصل به فيما يتعلق به من الآيات وكونه جسما فيما يتعلق

به من الجوارح واثباتها في الصفات فيما يتعلق به من اثبات الرؤية له فيما

يتعلق به من اثبات المكان له فيما يتعلق به في اجازة المحو والاثبات في الفصل

الثالث الكلام في الجبر وتفصيله في انه عدل لا يظلم فيما يتعلق به من الآيات

في الاخذ بجرم الغير في انه لا يكلف عباده ما لا يطيقون فيما يتعلق به من

القول في المخلوق فيما يتعلق به في القضاء والقدر ومعانيهما فيما يتعلق به في

اثباتهم المشيئة والارادة فيما يتعلق به في الهداية والاضلال في الآيات التي يتعلق

بها الخصم في باب الهداية والاضلال فيما يتعلقون به في الحمل على نواهيه والاقدام

في معاصيه فيما يتعلق به في المنع مما امر به مثل قوله ختم الله على قلوبهم واشباه

ذلك فيما يتعلق به في تعذيب الاطفال فيما يتعلق به في حول الاستطاعة مع

الفعل في الفصل الرابع في الكلام في الاسماء والاحكام تفصيله الاول في الجواب

عما يتعلق به الخوارج من الآيات في تكفير الفاسق فيما يتعلق به المرجئة من

[illegible]

تمت

اللوحة الأولى من نسخة وزارة التراث والثقافة العمانية

(٥)

الدراسة اللغوية :

جاءت عباراتُ المؤلّف رصينة ، وأسلوبه دقيقًا واضحًا ، لا الْتواء فيه ولا غموض ، وانتهج فيه سمات الأسلوب العلمي ، وهو ما يدل على اقتداره في مجاراة الخصم ، حتى يصل إلى غايته مَشْفوعةً بالأدلّة ، وقائمةً على أصول ثابتة من البراهين ، غير أن ثمة ملحوظاتٍ على ما ورد في النّص ، وهي استدراكات لغوية وقعت سهوًا ، وربما تكون من عمل النُّسّاخ ، يمكن إجمالُها في النّقاط الآتية :

أولاً - التحريف والتصحيف :

وقع في نُسَخ الكتاب شيء غير قليل من التحريف والتصحيف وتغيير بنية الكلمة إلى حدّ الذّهاب بمعناها وغموض مبناها .

من ذلك قوله : « كثرة اختلافات الأمة وتفرق مذاهب أهل القِبْلة » . جاء « تفنن » بدل « تفرق » .

ومنه قوله : « ثم من أعظم آفاتها سهولة نقل المعتقد لمذهبٍ غيرِ مذهبه بها » . جاء « إفادتها » بدل « آفاتها » .

ومنه قوله : « ... وإفساد ما دان به أولو الحق عليهم بضروب المذاهب التي ابتدعوها » . جاء « أبدعوها » بدل « ابتدعوها » .

ومنه قوله : « على أن ذلك يؤدي إلى مناقضة القرآن وإيجاب البيّنة ، والعقلُ يفسده على ما بيّنّا ؛ لأنه يبقي الوجه ويوجب التكثير » . جاء « ينفي » بدل « يبقي » .

ومنه قوله : « ... ليتبيّن أن غرَض واضعي تلك المذاهب المستخرجة بالتأويلات ... » . جاء « ذلك » بدل « تلك » .

ومنه قوله : « وأفرد في كل نوع فصلاً » . جاء « أورد » بدل « أفرد » .

ومنه قوله : « وإذا كان كذلك سقط تعلُّقهم لما انقسم هذا الانقسام » . جاء « الأقسام » بدل « الانقسام » .

ومنه قوله : « ولا يقع له العلم بشيء من طريق الاكتساب » . جاء « ينفع » بدل « يقع » .

ومنه قوله : « وأما معناها فإنه - تعالى - لما قدّم أنهم اتّبعوا المؤمنيّة » . جاء « استغوا » بدل « اتبعوا » ، ولا معنى له .

ومنه قوله : « ... وتشعّبها على مضيّ الدّهور والأعوام فلا سبيل إلى تحديدها ولا تحويل لتعديدها » . جاء « تجديدها » - بالجيم المعجمة - بدل « تحديدها » .

ثانيًا - الأخطاء النحوية :

وقفْتُ على أخطاء نحوية كثيرة ، ناتجة عن عدم إدراك موقع الكلمة الإعرابي ووظيفة عمل الأداة ، من مثل رفع خبر كان ، أو نصب اسمها ، أو أخطاء ناتجة عن عدم وعي النُّساخ بقضايا باب العدد على اختلافها ، أو أخطاء تتعلّق بتعريف لَفْظي « بعض وكل » ، أو عدم ورود الفاء في جواب « أما » من غير قول محذوف ، وغير ذلك . وأذكر هنا شيئًا من تلك الأخطاء على سبيل المثال :

- من ذلك قوله : « فأما قول من ذهب إلى أنها من المتشابه الذي لا يعلم » . وضع بدل « الذي » (التي) .

- ومنه قوله : « ويقال له : لِمَ تكلمت على هذه الآية بأنها من المتشابه ؟ » وضع بدل « لم » (لما) ، وهو خطأ واضح ؛ لأن « ما » الاستفهامية تحذف ألِفُها وجوبًا إذا تقدّم عليها حرف جرّ ، على نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ ١] ، ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر ٥٤] ، ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة ٤٣] ... وهكذا .

- ومنه قوله : « فإن قيل : لأن هذا مجازًا ... » بنصب « مجاز » ، وصوابه « مجازٌ » ؛ لأنه خبر « أن » ، وكثيرًا ما يقع النّاسخ أو المؤلّف في ذلك وَهْمًا منه أنها اسم « أن » مؤخر .

- ومن ذلك قوله : « وبعد ، فلا يجوز أن يُعْدَل بالكلام عن ظاهره إلا ببينة ظاهرة » ، ورد : « وبعد ، لا » بإسقاط الفاء التي يجب أن تقع في جواب الشرط وجوبًا .

- ومن ذلك قوله : « ولا يجوز أن يكون المراد به الروح ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون له روحًا والأمة على خلافه » ، صوابه : « أن يكون له روحٌ » بالرفع ؛ لأنه اسم « كان » مؤخر ، ولعلّ المؤلّف أو النّاسخ ذهب إلى كونه خبرًا بسبب وقوع كلمةٍ قبله كأنها الاسم . وليس بصحيح فإن الخبر تقدّم هنا وجوبًا ؛ لأن الاسم نكرة غير مخصّصة بوصف أو إضافة ، وهذا خطأ متكرّر كثيرًا ، وهو من الأخطاء اللُّغوية الشائعة في كتابات العلماء والباحثين ، أو لعلّه من جهل النُّساخ .

- ومن ذلك قوله : « فالنفس في اللغة تقع على معانٍ شتى » ، الذي في جميع النُّسَخ : « معاني » بإثبات الياء ، وليس بصحيح ، لأنه اسمٌ منقوص مجموع في حالة جرٍّ ، والقاعدة أنه يلزم في كل منقوص مرفوع أو مجرور مفرد أو مجموع - أن تحذف ياؤه ، ويُسْتعاضَ عنها بالتنوين على نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف ٤١] ، ونحو : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن ٢٦] ، ونحو : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ [الحاقة ٧] .

- ومنه قوله : « وأنه يتجزآ ويتبعّض ؛ لأن اليدين اثنان ، والاثنان ليس بواحد » . الذي في جميع النُّسَخ : « لأن اليدان اثنين » ، على عكس عمل « أنّ » ، والمعروف أنَّ « أنَّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، والمثنّى والملحق به يرفعان بالألف ويُنصبان ويُجرّان بالياء ، غير أن الناسخ - أو المؤلّف - عكس هذا العمل فوقع الخطأ كما ترى .

- ومنه قوله : « على أنه - تعالى - يُمْدَح بكونهما مبسوطتين » : وقع في إحدى النُّسَخ مكان « مبسوطتين » (مبسوطتان) ، والصّواب رَسْمها بالياء ؛ لأنها خَبَرُ الكَوْن وهو منصوب ، والمثنّى يُنْصَبُ بالياء .

- ومنه قوله : « أحدها الجارحة المركّبة في الوجه التي بها يبصر المدركات » : جاء مكان « التي » (الذي) ، ظنًّا منه أنها صفة عائدة إلى الوجه ، وليس كذلك ، فهي صفة مرتدّة إلى الجارحة ، فيجب تأنيثها .

وقد يقع الخطأ في البِنْية ، أي في الصَّرْف ، وذلك نحو ما ورد في جميع النُّسَخ من قوله: « أحدها إحدى الجارحَتَيْن المسمّاتان اليمين والشمال » : صوابه المسمّاتين .

- ومنه قوله : « وقال الموحدون : معناه مالِك المُلْك مُسْتَوْلٍ عليه منفردٌ بالقهر له ... » ، جاء في النُّسَخ : « مستولي » بإثبات الياء رغم أن الكلمة نكرة في حالة رفع ، والقاعدة حذف « يائها » نحو : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن ٢٦] ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

وهذا أمر دقيق يخفى على القارئ المتعجّل ، ويتطلب مزيدًا من العناية والوقوف بعين فاحصة عند كل كلمة وردت في التركيب ، والتدقيق في صحّتها وسلامتها اللُّغوية .

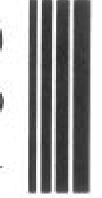
ثالثا - السهو :

ثمة كلمات كثيرة وقع في رسمها سَهْوٌ وخطأ أفسد المعنى وأبهمه :

- من ذلك قوله : « ... فتارة يضاف الفعل إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول ، وتارة إلى الآلة ، وتارة إلى غير ذلك » ، والسهو الحاصل في كلمة « الآلة » ، فقد رسمها « الإله » فوقع في خطإ فادح .

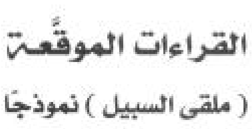
- ومنه قوله : « فإن كان واحد فتكون النفس تأكيدًا - على ما سنبيِّنه - وإن كان غيره منهما نفسان ، وفي ذلك إبطال التوحيد » . رسم كلمة « نفسان » سهواً : « نفسا » وأسقط النون ، فسقط بسقوطها المعنى ، وفسد ما يناقشه المؤلِّف .

* * *



القراءات الموقَّعة

(ملقى السبيل) نموذجًا



د. السعيد السيد عُبادة(*)

بعض المخطوطات أكثر توثيقًا من غيرها ؛ لأنها قُرئت قراءةَ ضَبْط وتَصْحيح ، مع الفهم والتدبّر ، ليس مرّة بل غير مرّة ، كهذا المخطوط ، مخطوط كتاب أبي العلاء المعريّ : (مُلْقَى السَّبيل) ، الذي كتب بالإسكندرية أولَ القرن السادس الهجريّ ، ثم قُرئَ بها ستّ مرات ، وبالقاهرة سابعةً ، فكان بذلك مثلاً ونموذجًا لـ « القراءات الموقَّعة » ، أي التي سجَّلها أصحابها ، مع التأريخ في الغالب ، على النحو الذي سيأتي ، بعد بيان أهميَّة القراءة ، والمقروء ، والقارئ .

أما القراءة هنا : فليست أيَّ قراءة ، بل القراءة التي تلي السَّماع عند المحدّثين ، قال ابن الصَّلاح : « القِسْم الثاني من أقسام الأخذ والتحمُّل : القراءةُ على الشيخ ، وأكثر المحدّثين يسمّونها عَرْضًا ، من حيثُ إن القارئ يَعرض على الشيخ ما يَقرأ ، كما يُعرض القرآن على المقرئ ، سواء كنتَ أنتَ القارئ ، أو قرأ غيرُك وأنت تسمع . أو قرأتَ من كتاب أو من حفظك ، أو كان الشيخ يَحفظ ما يُقرأ عليه أو لا يحفظ ، لكن يُمسك أصله هو أو ثِقةٌ غيرُه . ولا خلاف أنها رواية صحيحة ... واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه ؛ فنُقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب[1] وغيرهما ترجيحُ القراءة

(*) أستاذ جامعي وباحث مصري .

(1) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب : قرشيّ ، مدنيّ ، من رواة الحديث ، ومن أهل الفُتْيا ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٩ هـ . (طبقات ابن سعد ٥٥٨/٧ ، النجوم الزاهرة ٣٥/٢ ، الأعلام ١٨٩/٦).

على الشيخ على السماع من لفظه.. وقد قيل : إن التَّسوية بينهما مذهبُ معظَم علماء الحجاز ... والصَّحيح ترجيحُ السماع من لفظ الشيخ ، والحكمُ بأن القراءة عليه مرتبةٌ ثانية ... وأما العبارة عنها عند الرواية بها فهي على مراتب ؛ أجْوَدُها وأسْلَمُها أن يقول : قرأتُ على فلانٍ ، أو قُرئ على فلانٍ وأنا أسمعُ فأقرَّ به ... ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماعِ من لفظ الشيخ مطلقةً ، إذا أتي بها هاهنا مقيدةً ، بأن يقول : حدثنا فلانٌ قراءةً عليه، أو أخبرنا قراءة عليه ، ونحو ذلك ، وكذلك أنشدنا قراءةً عليه في الشعر . وأما إطلاق حدّثنا وأخبرنا في القراءة على الشيخ ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب ؛ فمن أهل الحديث مَن منَع منهما جميعًا... ومنهم مَن ذهب إلى تجويز ذلك... ومنهم مَن فرّق بينهما ، بالمنع من إطلاق حدّثنا ، وتجويز إطلاق أخبرنا ... والفرق بينهما صار هو الشائع الغالب ... ثم خُصّص النوع الأول [يعني السّماع] بقول : حدّثنا ؛ لقوّة إشعاره بالنُّطق والمشافهة ، والله أعلم »[1].

وأما المقروء - (مُلْقَى السَّبِيل) - : فهو الثالث من كُتب أبي العلاء إملاءً[2] ، والثاني تصنيفًا[3] ،والأصغر حجمًا ؛ لأنه في الفهرس المأثور لما أمْلَى: كُرّاستان، أو أربع ؛ كرّاستانِ عند ابن العَديم، وأربع عند القِفْطي[4] ، وليس في كتب أبي العلاء ما مقداره أربعُ ورقاتٍ أو ثمانٍ سواه . لكنه ، وإن كان الأصغر حجمًا ، ليس بالأقل شأنًا ؛ لأمور:

منها : أنه أول وعظٍ بالنَّثر والنَّظم على حروف المعجم في العربية.

ومنها : أنه الوحيد الذي فَعَلَ به المعريّ ذلك.

(١) انظر : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : للحافظ العراقيّ (ص ١٦٨ - ١٧٠) بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر دار الكتاب الحديث بالكويت، د.ت.

(٢) أي بعد (سقط الزَّند) و(الفصول والغايات).

(٣) لأن تصنيفه كان بعد (الفصول والغايات) وقبل (السقط)، كما تبيّنت في تحقيقي له.

(٤) تعريف القدماء بأبي العلاء ٥٣٨ ، ٤٣.

ومنها: أنه أول تجربة لِلُزومه ما لا يلزم في النَّظم، أي هو قبل اللُّزوميَّات.

ومنها: أنه أكثر كُتُبه بعد (السَّقط) روايةً عنه وقراءةً عليه؛ لأنه بعد أن أَملي سنة ٤٠٣هـ[1] ظلّ يؤخذ عنه ويُقرأ عليه خمسًا وأربعين سنة.

ومنها: أنه الوحيد - من كتب المعريّ - الذي عارضه ثلاثةٌ من الأندلسيّين في القديم[2].

ومنها: أنه كان أحظى كتب صاحبه عند المصريين، حيث رُوي ونُسخ وقُرئ بالإسكندرية، ثم بالقاهرة نحو قرنين بعد صاحبه، على ما سنرى بعد قليل.

ومنها: أن نُسْخته التي حظيت بذلك هي أقدم نُسَخِه الباقية[3]، وأجْوَدُها نَسْخًا، مع الضَّبْط والتَّمام والسَّلامة.

---

(١) ذلك ما انتهيت إليه وأثبته.

(٢) عارضه: ذو الوزارتين أبو عبد الله محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقيّ الأندلسيّ (٤٦٥ - ٥٤٠هـ)، بمخطوط الأسكوريال (٥١٩)، المُهدى مع غيره بالتصوير إلى مكتبة الإسكندرية، والمنشور ضمن (رسائل ابن أبي الخصال ٣٧٠-٣٩٠) في دمشق سنة ١٩٨٧م بتحقيق د. محمد رضوان الداية.

ثم عارضه حافظ الأندلس ومحدّثها في وقته، أبو الربيع سليمان بن موسى الكُلاعيّ (٥٦٥ - ٦٣٤هـ) بـ (مفاوضة القلب العليل ومنابذة الأمل الطويل بطريقة المعري في مُلْقى السَّبيل)، الذي لم يبق منه إلا المنظوم على (الكاف) في (رحلة العبدري) محمد بن محمد (تعريف القدماء بأبي العلاء ٤٥٦)، وإلا المنظوم على (الراء، والفاء، واللام ألف) في (رحلة ابن رشيد الفهريّ السَّبْتيّ) مخطوط (رقم ٢٣٧٦/ط) بدار الكتب المصرية.

ثم عارضه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله القُضاعيّ الأندلسيّ المعروف بابن الأبّار (٥٩٥ - ٦٥٨هـ) بـ «مظاهرة المسعى الجميل ومحاذرة المرعى الوبيل في معارضة ملقى السبيل»، المصور بمعهد المخطوطات (رقم ٢٢٧٦)، عن نسخة المكتبة الأحمدية بتونس (رقم ٤٧٩٩ [٣])، والمنشور ضمن (دراسات ونصوص ٣٥-٧٩) طبعة دار الكتاب الجديد ببيروت، بتحقيق د. صلاح الدين المنجد سنة ١٩٦٣م، وبتحقيق د. أيمن محمد ميدان بمجلة معهد المخطوطات، مجلد ٥١، ص ١٤٥، ٢٠٠٧م.

(٣) نسخه الباقية ثمان، ليس فيها ذات سند إلى أبي العلاء إلا هذه وأخرى.

وأما القارئ : الذي كان سببَ ما نحن بصدده، من قراءاتٍ موقَّعةٍ، بنسْخه وروايته وقراءته وإقرائه لـ (مُلْقَى السَّبِيل) - فهو:

القاضي الفقيهُ الشريفُ الإمامُ أبو محمد عبد الله ابن القاضي الفقيه أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل الأمويّ العثمانيّ الدِّيباجيّ الإسكدرانيّ، المعروف بابن أبي اليابس[1]، مُحدِّثُ الإسكندرية بعد السِّلَفي[2] في الرُّتْبة، حدّث عن أبيه وغيره، وما رَحَلَ. رَوَى عنه الحافظ عبد الغني[3]، والحافظ عليّ بن المفضَّل[4]، وحَمّادٌ الحَرّانيّ[5]،وآخرون. وله (فوائد في ثمانية

(١) العثمانيّ: نسبة إلى الصحابيّ الجليل عثمان بن عفان ﷺ. والديباجيّ: نسبة إلى الدّيباج، لَقَبٌ لُقِّب به جدّه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان؛ لبياض وجهه. (الأنساب للسمعانيّ ٥٢٢/٢). وأبو اليابس: هو أبو الفضل عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عليّ الإسكندرانيّ. (توضيح المشتبه ٩/ ٢٠١)، غير أنني لم أقف على سبب هذه الكنية في أيّ مرجع.

(٢) السِّلَفيّ: أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهانيّ، أحد الحفاظ المكثرين، رحل في طلب الحديث، وأخذ اللغة عن الخطيب التبريزيّ في بغداد، ودخل الإسكندرية سنة ٥١١ هـ، وأقام بها، وقصده الناس، وبُنيت له مدرسة بها سنة ٥٤٦هـ، ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله. كانت ولادته بأصبهان سنة ٤٧٨ هـ، وتوفّي بالإسكندرية سنة ٥٧٦ هـ. (وفيات الأعيان ١٠٥/١ ، المعجم لابن الآبار ٥٠ ، الأعلام ٢١٥/١) .

(٣) الحافظ تقيّ الدين عبد الغني بن عبد الواحد الجمَّاعيليّ المقدسيّ الحنبليّ، ولد في جَمّاعيل قرب نابلس سنة ٥٤١هـ، واستقر بالقاهرة بعد رحلات في طلب العلم إلى دمشق وأصبهان والإسكندرية، توفي بالقاهرة سنة ٦٠٠هـ، له: الأحكام الكبرى، والكمال في أسماء الرجال. (وفيات الأعيان ١٠٧/١ ، هدية العارفين ٥٨٩/١ ، تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٨٥/٦).

(٤) الحافظ عليّ بن المفضّل بن عليّ شرف الدين أبو الحسن اللّخميّ الإسكندريّ: فقيه مالكيّ، له تصانيف في الحديث وغيره، وله مقاطيع شعرية، أصله من القدس، ومولده وسكنه بالإسكندرية، ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦١١هـ. (المعجم لابن الآبار ص٥٢، النجوم الزاهرة ٢١٢/٦ ، هدية العارفين ٧٠٤/١ ، الأعلام ٢٣/٥ ، بروكلمان ١٩٩/٦).

(٥) حمّاد بن هبة الله بن حماد بن فُضَيل الحَرّانيّ أبو الثناء، مؤرخ تاجر، من حفاظ الحديث، له شعر، وله (تاريخ حرّان)، ولد بحرّان سنة ٥١١هـ، وتوفي بها سنة ٥٩٨هـ. (النجوم الزاهرة ١٨١/٦ ، الأعلام ٢٧٢/٢).

أجزاء). قال ابن المفضّل: كانت عنده فنونٌ عدّة، ولد سنة أربع وثمانين وأربعمائة، ومات في شوّال سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة. وقال الذهبي[1]: كان ثقةً في نفسه، وخرّجَ تلك الفوائد التي نرويها في سنة أربعَ عشرةَ وخمسمائة، وحدّث بها في ذلك الوقت. وقال الحرّاني: رَمَى أبو طاهرٍ السِّلفيُّ العثمانيَّ بالكذب. فذكر لي جماعةٌ من أعيان الإسكندرية وفقهائها: أن العثمانيّ كان صحيحَ السَّماعات، ثقةً ثبْتًا صالحًا متدينًا متعففًا، يقرئ النّحو واللُّغة والحديث، وكان يقول: كلّ من بيني وبينه شيءٌ فهو في حلٍّ، إلا السِّلفيّ، فبيني وبينه وقفةٌ بين يدي الله تعالى[2].

وإذا كانت الشّهادة من هؤلاء قد أنصفت العثمانيّ من السِّلَفيّ، فليس أقلّ منها إنصافًا شهادةُ ما نحن بصدده من قراءاتٍ موقّعة، على بعض ما نَسَخَ ورَوَى، فإلى تلك القراءات، لنرى كيف شهدت:

القراءة الأولى- قراءة العثمانيّ لما نَسَخ على الشيخ أبي المُظفّر-: هي الموقّعة قبل النصّ هكذا:

« أخبرني بـ (مُلقى السبيل) هذه ، الشيخ أبو المظفّر سعدُ بنُ أحمدَ بن حمادٍ المعري[3]- رحمه الله - عن أبيه ، عن أبي العلاء ناظمها . وكَتب عبدُ الله

(١) الذهبيّ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، حافظ، مؤرّخ، محقّق، تركمانيّ الأصل، من أهل ميّافارقين. له: تاريخ الإسلام، وغيره. ولد بدمشق سنة ٦٧٣هـ، ومات بها سنة ٧٤٨هـ. (نكت الهميان ٢٤١، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ٨٤، النجوم الزاهرة ١٠/١٨٢).

(٢) انظر في ترجمة العثمانيّ وأخباره - عدا ما سبق-: تاريخ إربل ١/٢٩٤، بغية الطلب في تاريخ حلب ٦٢٧، ١٨١٧، ١٨٢٧، سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٩٦، العبر في خبر من غبر ٣/٦٢، النجوم الزاهرة ٦/٨٠، لسان الميزان ٣/٣٠٩، شذرات الذهب ٤/٤٤١، تاج العروس ٤/٢٧٨، مخطوط (ملقى السبيل)، ورقة (١) بنسخة الأسكوريال رقم ٤٦٧).

(٣) هذا الشيخ أبو المظفر لم أقف له ولا لأبيه على ترجمة أو ذكر. والظاهر أن قراءة العثمانيّ عليه كانت =

ابن عبد الرحمن العثمانيّ ».

القراءة الثانية - قراءة الحضرميّ على شيخه العثمانيّ -: هي الموقّعة أسفلَ الصورة الجامعة للصفحة الأولى والأخيرة هكذا :

« قرأت (مُلْقَى السَّبيل) هذه ، على شيخي القاضي الفقيه أبي محمد عبد الله ابن القاضي أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل، الشريف العثمانيّ ﷺ ، وذلك في التّاسع عشر من شوال سنة تسعٍ وثلاثين وخمسمائة . وكتب أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور بن الفضل الحضرميّ [1]، حامدًا الله وحده ، ومصليًا على محمد خير البرية ... [2] ».

= - بعد النسخ - أول القرن السادس الهجريّ. وقد دل على القراءة هنا قوله « أخبرني » ؛ إذ هذا القول - كما سبق ص ٢ - لما قُرئ على الشيخ، لا لما سُمع من لفظه. وعَلَى أن هذه القراءة كانت أول القرن السادس أستدل بأمرين ؛ أحدهما : القراءة الثانية ، التي كانت سنة ٥٣٩هـ ، إذ لا بد أنها كانت بعد زمنٍ من النسخ ومن قراءته. والآخر: قول الناسخ في ما يلي: « وكتب عبد الله بن عبد الرحمن العثمانيّ » ، إذ لا بد أن هذا كان قبل أن يلقب بما سبق في ترجمته ، وقبل أن يُحدِّث بما خرّج من (الفوائد) سنة ٥١٤هـ.

(١) عن أحمد هذا قال الذهبيّ - بعد أن ترجم لأخيه محمد قاضي الإسكندرية -:
وأخوه: الإمام الفقيه أبو الفضل أحمد بن عبد الرحمن الحضرميّ المالكيّ ، من كبار الفقهاء ، رَوَى عن أبي عبد الله الرازيّ... ودرّس. وسماعه من الرازيّ حضورٌ ؛ فإنه قال: ولدتُ في أول سنة اثنتين وعشرين [وخمسمائة]. رَوَى عنه جماعة ، وهو أقدم شيخ لقيه التقيّ بن الأنماطيّ. مات سنة خمس وثمانين [وخمسمائة] . وكان أبوهما الشيخ أبو القاسم آخرَ من حدّث بالإجازة عن الحَبّال (ت ٤٨٢هـ). وكان جدّهما من مشايخ السِّلَفيّ ، فهم بيت علم ورواية. (سير أعلام النبلاء ٢١/٢٠٦).
وفيه عن القاضي محمد: أنه من نسل العلاء بن الحضرميّ صاحب رسول الله ﷺ. لكن لا يخفى أن (أحمد) حين قرأ على العثمانيّ وكتب ما كتب - كان في الثامنة عشرة فقط. كما لا يخفى أن قول الذهبيّ : « وسماعه من الرازيّ حضور » ، إنما يعني أن سماعه هذا لم يكن حقيقيًا ؛ لأنه حتى وفاة الرازيّ في جمادى الأولى سنة ٥٢٥هـ ، لم يكن أتمّ الرابعة ، بل كان في أوائلها.

(٢) في موضع النُّقَط كلمة أخيرة لم أستطع قراءتها.

القراءة الثالثة - قراءة الرَّبعيّ على شيخه العثمانيّ -: هي التي لم يَبْقَ من المثبَت عنها في أعلى اليسار من الصورة الجامعة إلا هذا السطر :

« الرَّبعي قراءة وعرضًا للنُّسخة ، وصحّ [1] ».

القراءة الرَّابعة - قراءة الربعيّ على شيخه العثمانيّ بسماع آخرين -: هي الموقّعة فوق الثانية في الصورة الجامعة هكذا :

« سَمِعَ جميعَ (مُلْقَى السَّبيل) على القاضي الفقيه الشريف الإمام أبي محمد عبد الله ابن القاضي أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى العثمانيّ الدِّيباجيّ ﷺ .

الشيوخُ : الفقيهُ : أبو الحسن عليّ بن فاضل بن صَمْدون الصُّوريّ [2] ،

---

(١) إنما أثبتُّ هذه القراءة غير المؤرخة بعد السابقة لا التالية ، لأنها بالسابقة أشبه ، من حيث كونها عرضًا للنسخة ، كما كانت السابقة والأسبق . مما يعني دقة العثمانيّ في الضبط والتحرّي ، حيث لم يكتف بعرضه النسخة على أبي المظفر ، ثم بعرض الحضرميّ إيّاها عليه ، لم يكتف بذلك ، حتى عُرضت عليه من الرَّبعيّ ، الذي دلّ على بلوغ الغاية من العرض بقوله : « وصحّ » ، أي صحّ ما في النسخة.

أما متى كانت هذه القراءة ، فالظاهر أنها كانت إبّان العقد السادس من القرن السادس ، حين وصل الرَّبعيّ إلى أن يحسن القراءة ، ذلك الإحسان الذي أهّله ليكون القارئ على العثمانيّ وغيره في ما يأتي.

وأما الرَّبعيّ - المذكور هنا وفي ما يأتي - : فهو الشيخ الأجلّ الفاضل أبو محمد عبد الكريم بن أبي بكر عتيق بن عبد الغفار الرَّبعيّ الإسكندرانيّ المقرئ المالكيّ ، المعروف بابن الشَّرابيّ . مولده في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، ووفاته في العشر الوسط من شوّال سنة ستّ عشرة وستمائة . قرأ القرآن الكريم بالقراءات . وحدّث ، وتصدّر لإقراء القرآن الكريم بثغر الإسكندرية مدة ، ونَجُب عليه جماعة . وكان ماهرًا في القراءات ، وانقطع إلى الحافظ أبي طاهر الأصبهانيّ مدة ، وأخذ عنه كثيرًا ، وكان من نبلاء أصحابه . (انظر : التكملة لوفيات النقلة ٤٨٤/٢ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٢/١).

(٢) ترجمه المنذريّ في وفيات (٦٠٣هـ) بـ « الشيخ الفاضل الفقيه تاج الدين أبي الحسن علي بن فاضل بن سعد الله بن الحسن بن عليّ بن الحسين بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن محمد بن صمدون ، الصُّوريّ الأصل ، المصريّ الدار ، الإسكندرانيّ الوفاة ، المقري ، النحويّ ، الشافعيّ ، قرأ القرآن الكريم بالقراءات الثّمان ، على الشيخ أبي القاسم أحمد بن جعفر الغافقيّ ، وسمع بمصر من الشريف أبي =

والمقرئ : أبو محمد عبد الكريم بن أبي بكر بن عبد الملك الرَّبعي[1] ، بقراءته ، وأبو القاسم هبة الله بن عليّ بن مِسْكين المصري[2] ، وكاتب الأسماء : عليّ بن المفضّل بن عليّ المقدسي[3] ، وصَحّ لهم ذلك في العشر الأواسط من جمادى الأولى سنة اثنتين وستين وخمسمائة. والحمد لله وحده ، وصلواته على محمد وآله ...[4] ».

القراءة الخامسة - قراءة ابن المفضّل على شيخه العثمانيّ بسماع آخرين - : هي الموقّعة على يمين القراءة الثانية والرابعة في الصورة الجامعة هكذا :

« سَمِعَ (مُلْقى السَّبيل) هذا ، على القاضي الفقيه الشريف أبي محمد عبد الله ابن القاضي الفقيه أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى العثمانيّ الدّيباجي ﷺ - القاضي أبو الطاهر محمد بن القاضي أبي الحسن عليّ بن عثمان المخزومي[5] ، والفقيهان : أبو المحاسن حاتم بن القاضي الرشيد أبي عبد الله محمد بن الحسين

= الفتوح ناصر بن الحسن الزيديّ الخطيب ، وسمع بالإسكندرية من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهانيّ ، وأبي محمد عبد الله ، وأبي الطاهر إسماعيل ابني عبد الرحمن بن يحيى العثمانيين ، وكتب الكثير لنفسه وللناس... وتصدر بالجامع العتيق بمصر ، وحدّث.. وهو من بيت الحديث والفضل ؛ أمّه تقيّة بنت غَيث بن عليّ الصّورية ، من الشاعرات المجيدات والفاضلات المشهورات. (التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٩٩-١٠٠) ، وفي (وفيات الأعيان ١/ ٢٩٩) : أنه توفي بثغر الإسكندرية عن سن عالية سنة ٦٠٣هـ.

(١) الرَّبعيّ : سبقت ترجمته.

(٢) لم أقف له على ترجمة أو ذكر.

(٣) عليّ بن المفضّل : سبقت ترجمته.

(٤) في موضع النُّقط كلمة أخيرة لم أستطع قراءتها.

(٥) لم أجد لهذا المخزوميّ ترجمة أو ذكراً ، إنما وجدت عن أبيه وأخيه ، فأبوه : عليّ (٥١٢ - ٥٨٥هـ) كان يسمى القاضي الأجلّ (تكملة المنذري ١/ ١١٢). وأخوه : حمزة (٥٤٧ -٦١٦هـ) - كان يلقب بالقاضي الأشرف - سمع الحديث من أبي طاهر السِّلفيّ وأبي محمد العثمانيّ . (تكملة المنذري ٢/ ٤٥٠ ، تاريخ إربل ١/ ٢٩٣) .

الواعظ المقدسي»[1]، وأبو القاسم الحسين ابن الشيخ الفقيه أبي محمد عبد السلام ابن عتيق السَّفاقسي»[2]، بقراءة كاتب السماع : عليّ بن المفضَّل بن عليّ المقدسي»[3]، في ثالث ذي الحجّة سنة اثنتين وستين وخمسمائة ».

القراءة السادسة - قراءة التُّجيبيَّيْن على مُجاز من العثمانيّ بسْماع آخرين -: هي الموقّعة على الصفحة التي قبل الأخيرة هكذا :

« سَمِعَ جميعَ (مُلقى السَّبيل) لأبي العلاء المعريّ، على الشيخ الفقيه الأجلّ الأديب أبي القاسم صدقة بن عبد الله بن أبي بكر بن فتوح بن الأغلب اللّخمي»[4] ﷺ، بحقّ إجازته من الشريف القاضي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن

(١) الفقيه أبو المحاسن: كذلك، لم أقف له على ذكر، إنما وقفت على ذكر لأخيه (هبة الله) الإسكندراني، المتوفى سنة ٦٥٠هـ، في (النجوم الزاهرة ٧/ ٢٩).

(٢) ذكره المنذريّ بغير كنيته هنا، إذ قال: « وفي السادس من شهر ربيع الأول لسنة ٦٠٨هـ توفي الشيخ الفقيه أبو عليّ (!) الحسين ابن الفقيه الإمام أبي محمد عبد السلام بن عتيق بن محمد بن محمد، السَّفاقسيّ الأصل الإسكندراني المولد والدار والوفاة، المالكيّ. روى عن الشريف أبي محمد عبد الله ابن عبد الرحمن بن يحيى، العثمانيّ الديباجيّ، وسمع بمكة شرفها الله تعالى. (التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٢٢٢). وروى عن السِّلَفيّ. (تاج العروس ٤/ ١٧٤).

(٣) عليّ بن المفضَّل: سبقت ترجمته. وقوله: « كاتب السَّماع » فيه تجوُّز؛ لأن المكتوب قراءة لا سماع كما سيأتي.

(٤) من أعلام الإسكندرية في القرن السادس وأوائل السابع، لقول المنذريّ: « وفي سَلْخ المحرم لسنة ٦٢٤هـ، توفي الشيخ أبو القاسم صدقة بن عبد الله بن أبي بكر بن فتوح بن أبي القاسم بن لُبَيْنة بن الأغلب اللَّخميّ الجريريّ الحُسينيّ الإسكندرانيّ، المعروف بابن الكيّال، بثغر الإسكندرية ودفن بالدِّيماس في غرّة صفر. ومولده بالإسكندرية في النصف من جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين وخمسمائة. سمع من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهانيّ، والشريف أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العثمانيّ... وحَدَّث. وله شعر. ولنا منه إجازة... وكان غزير الفضل حسن الأخلاق. (التكملة لوفيات النقلة ٣/ ١٩٨-١٩٩).

ابن يحيى العثمانيّ الديباجيّ، المعروف بابن أبي اليابس[(١)] - وسنده مذكورٌ في أوّله - بقراءة عبد الرحمن بن مُقرّب بن عبد الكريم بن الحسن بن عبد الكريم بن مُقرّب التُّجيبي"[(٢)]، وهذا خَطّه ولده: أبو محمد عبد الكريم، أكرمه الله بطاعته.

الشيوخُ: الفقيهُ الأجلّ أبو الحجّاج يوسف بن مُظَفّر بن يوسف التُّجيبي"[(٣)]، وبعضُه بقراءته، وأبو الحسين بن عبد المجيد بن أبي الفضل اللّخميّ، وأبو الحجّاج يوسف بن مخلوف بن منصور[(٤)]، وسليم بن زكيّ الهمذانيّ: وذلك في منزلي بالإسكندرية[(٥)]، في الرابع من ذي الحجّة سنة ثلاث وعشرين وستّمائة. والحمد لله حقّ حمده، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ».

القراءة السّابعة - قراءة القُسنْطينيّ على مُجاز من غير العثمانيّ -: هي الموقّعة تحت القراءة السابقة هكذا:

---

(١) ابن أبي اليابس: سبق التعريف به.

(٢) ابن مقرّب: مُحدِّث الإسكندرية المُجوِّد أسد الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن مُقرّب بن عبد الكريم الكنديّ الإسكندرانيّ، المعدِّل. مولده سنة (٥٧٤هـ). كتب عن البوصيريّ، وتخرج بابن المفضّل، وخرّج لنفسه. روى عنه الدمياطيّ وابنه مُقرّب. توفي في صفر سنة (٦٤٣هـ). وكان ثقة ثبتًا ذا حفظ وإتقان، ومروءة وإحسان. (سير أعلام النبلاء ٢١٥/٢٣، تذكرة الحفاظ ١٤٣٢/٢، النجوم الزاهرة ٣٥٤/٦).

(٣) هذا التُّجيبيّ لم أجد من ذكره، ومثله في ذلك ثاني الشيوخ ورابعهم هنا.

(٤) ذكره بدون نسبه الذي ذُكر بسببه في غير موضع؛ لأن في (توضيح المشتبه ٣٤٣/٦): « قال: والغُماتيّ بمعجمة ومثنّاة. قلت: المثنّاة فوق بدل النون مع تخفيف الميم. قال: يوسف بن مخلوف الغُماتيّ، رَحَلَ، وكتب بعد العشرين وستمائة ببغداد. قلت: في هذا نظر؛ فإن الغماتيّ هذا سمع ببغداد قبل العشرين؛ قال ابن نُقطة: أبو الحجاج يوسف بن مخلوف الغُماتيّ، قَدِمَ بغدادَ وسمع بها، في سنة ستّ عشرة وستمائة، من جماعة من أصحاب الأُرْمَويّ وعبد الأوّل، وغيرهما. انتهى »، وأقول: إن المذكور لأنه من الرّحّالة في طلب العلم، قدم الإسكندرية وسمع بها، مما تعده إضافة في ترجمته، التي لم أجد عنها إلا ما ذكرت.

(٥) قوله: « في منزلي »، أي في منزل القارئ عبد الرحمن بن مُقرّب، في ما يبدو.

« سَمِعَه على أبي الحسن بن أبي عبد الله بن المُقَيَّر[1]، بحقّ إجازته من الشيخين: أبي الفضل محمد بن ناصر السَّلاميّ[2]، وأبي الكَرَم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزوريّ[3]، كليهما عن أبي زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزيّ[4]. زاد الشهرزوريّ: وأبي منصور عبد المحسن بن محمد بن عليّ الفرا (؟)[5]، كليهما

(١) قوله: « سمعه »مُحي منه العين والهاء، وكأن ما قدّرت هو ما يقتضيه السياق.

وابن المُقَيَّر: أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن منصور البغداديّ الأزجيّ الحنبليّ، النجار، المسند، المولود ببغداد سنة (٥٤٥هـ)، والمتوفى بمصر سنة (٦٤٣هـ) - ترجمه الشرف الدمياطيّ في (معجم شيوخه) وأثنى عليه. قيل: سقط بعض آبائه في حفير فيه قار، فقيل له: المُقَيَّر. وله: (جزء فيه أحاديث وفوائد) مخطوط بدار الكتب (٣٥٥٥٣ ب). (انظر في ترجمته: برنامج الوادي آشي ٣٦٢، النجوم الزاهرة ٣٥٥/٦، تاج العروس ٥١٣/٣، الأعلام ٣٧٩/٤).

(٢) الشيخ أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السَّلاميّ، الحافظ الأديب، كان حافظ بغداد في زمانه، وكان له حظ وافر من اللغة والأدب، أخذ الأدب عن الخطيب التبريزيّ، وأخذ عنه العلماء فأكثروا، ولاسيما ابن الجوزيّ. له: (الأمالي) في الحديث، و(التنبيه على ألفاظ الغريبين). والسَّلاميّ: نسبة إلى مدينة السلام (بغداد) التي ولد بها ومات، ولد في الخامس عشر من شعبان سنة سبع وستين وأربعمائة، ومات ليلة الثامن عشر من شعبان سنة خمسين وخمسمائة. (إنباه الرواة ٢٢٢/٣، الأعلام ١٣١/٧).

(٣) الشيخ أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوريّ المقرئ المحدّث الأديب، المولود سنة ٤٦٢هـ، والمتوفّى ببغداد سنة ٥٥٠هـ - له: (المصباح الزاهر في القراءات)، يرويه من نحو خمسمائة طريق. (انظر: تاريخ إربل ٣٨/١، ٤١، ١٠٢، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، تذكرة الحفاظ ١٢٩٢/٤، غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨/٢، كشف الظنون ١٧٠٦/٢، هدية العارفين ٢/٢).

(٤) أبو زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزيّ، اللغويّ النحويّ، المولود سنة ٤٢١هـ، والمتوفى سنة ٥٠٢هـ -رحل من تبريز إلى أبي العلاء بمعرّة النعمان، وبها قرأ عليه، في السنوات ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ثم قرأ على غيره، إلى أن استقر ببغداد، وتأدب به كثيرون. وله تصانيف، منها: شرح الحماسة، وشرح سقط الزند، وتهذيب إصلاح المنطق. ولأنه أشهر تلاميذ المعريّ فقد كان مرجع الكثير مما روي عنه، ومما فقد من كتبه. (انظر في ترجمته وأخباره: إنباه الرواة ٢٢/٤، وفيات الأعيان ١٩١/٦، سقط الزند وضوءه- التقديم - ص ٦١-٦٥).

(٥) أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن عليّ الفرا (؟) الشيحيّ البغداديّ الصوريّ، التاجر الفقيه =

عن أبي العلاء المعريّ، بقراءة رضيّ الدين بن بكر بن عمر القُسنْطِيني"[1].

- الإمامُ تاجُ الدين أبو الحسن عليّ بن أحمد القَسْطَلاّني"[2] - وبخطه أثبتَ"[3]- وأولادُه : أبو البركات عبد المولى، وأبو الطاهر محمد ، وأبو عليّ حسن[4] ، في الثالث من شعبان سنة سبع وثلاثين وستّمائة ، بالمدرسة الفائزية[5]

= المالكيّ، المحدِّث المشهور، سمع من كثيرين، وسمع منه كثيرون. وممن سمعهم أو سمع عليهم أبو العلاء، وممن سمعوه شيخه الخطيب البغداديّ، وكان ثقةً خيِّرًا ديِّنًا. ولد سنة ٤٢١هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٨٩هـ. (انظر: في ترجمته وأخباره: معجم السَّفَر للسِّلَفيّ ص ٩٣، الأنساب للسمعانيّ ٤٨٧/٣، تاريخ دمشق ٤٨٥/٣٦، المنتظم ١٠٠/٩، شذرات الذهب ٣٩٢/٣، تعريف القدماء بأبي العلاء ٥١٩).

لكن قوله : « الفرا » هنا لم أجده في أي مصدر، ولعله مقصور « الفراء » بتشديد الرّاء، أي بائع الفراء - بكسر الفاء - وقد يساعد على هذا أن المذكور كان من التجار.

(١) ترجمه الصفديّ في حرف الباء: أبو بكر بن عليّ بن سالم الإمام العلامة رضيّ الدين القسنطينيّ الشافعي النحويّ، ولد سنة سبع وستمائة، وسمع بالقدس وبمصر، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب، وسمع من ابن معط ألفيته، وتزوج بابنته. وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة، وسمع منه جماعة كثيرة. وكان صالحًا خيِّرًا ساكنًا متواضعًا ناسكًا. له معرفة تامة بالفقه، ومشاركًا (!) في الحديث، وأضرّ بأخرة، وتوفي سنة خمس وتسعين وستمائة. (الوافي بالوفيات ٢٤٠/١٠ -٢٤١).

(٢) قوله : « الإمام » بالرفع؛ لأنه فاعل « سمعه » ، والمذكور هو: الشيخ الإمام تاج الدين أبو الحسن عليّ ابن أحمد بن عليّ بن محمد القيسيّ المصريّ المالكيّ، المعروف بابن القَسْطلانيّ. ولد سنة ثمان وثمانين وخمسمائة بمصر، وبها تفقه وسمع الحديث من جماعة كثيرة. وحدّث بالكثير، ودَرَّسَ وأفتى، وتولى مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، إلى أن مات بُكرَة السابع والعشرين من شوال سنة خمس وستين وستمائة. (النجوم الزاهرة ٢٢٣/٧ ، ٢٢٤)، وفيه « الحسين » مكان « الحسن ».

(٣) قوله : « وبخطه أثبت » ، مما تعذرت قراءته أول الأمر، وكأن معناه: بخط هذا المستمع أثبتت النسخة؛ أي كانت لديه نسخة من المقروء، كتبها وأثبتها بخطه، لاهتمامه بالمكتوب.

(٤) يبدو أن هذا الابن كان الأكبر؛ لأن الكنية لأبيه كانت به، وإنما يكنى بالأكبر، كما يبدو أن الأول أبا البركات كانت له ابنة تدعى: فاطمة؛ توفيت سنة (٧٢٤هـ) كما في (الدرر الكامنة ٣٠٦/٣).

(٥) المدرسة الفائزية: هذه المدرسة في مصر بخطّ ... أنشأها الصاحب شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وُهَيْب الفائزيّ - قبل وزارته - سنة ست وثلاثين وستمائة. ودَرَّسَ بها القاضي محيي الدين عبد الله =

بمصر المحروسة[1]. بخطِّه مَرَّ الثَّبْت: محمدُ بن عاصمٍ الرُّنْديّ »[2].

وبعــد:

فلا يسعني- وقد أتيت على القراءات الموقَّعة لـ (مُلْقَى السَّبيل) - إلا أن أتلوَ قولَ الحق جلّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[3]، ثم قولَه: ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[4]، ثم قولَه: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾[5]، أتلو هذه الآيات حمدًا وشكرًا لله، أن جعل من هذه القراءات شهودًا وجنودًا، تشهد كلما ترددت للمقروء وللقارئ. على أن هذه الشهادة ليست كل ما هنالك، إذْ من دلالات هذا التوقيع كذلك:

١ - أنّ القراءة الأولى - قراءة العثمانيّ على أبي المظفَّر- لم تُسجَّل في

= ابن قاضي القضاة شرف الدين محمد بن عين الدولة، ثم قاضي القضاة صدر الدين موهوب الجزريّ. وهي للشافعية. (خطط المقريزيّ ٣/٢١٨٨). وإذا كنا بسبب السقط لم نعرف الموضع الذي حدده المقريزيّ لهذه المدرسة، فإننا أيضا لم نعرف متى انتهت قبل عصرنا، لأننا لم نجد لها ذكرًا بين المدارس التي أحصاها علي مبارك في (الخطط التوفيقية ٦/٢٩ - ٣٢).

(١) مصر المحروسة: هي القاهرة، التي زادت مكانتها عند أهلها، حتى إنهم منذ ذلك الزمان عدّوها (مصر)، فسموها باسمها.

(٢) قوله: «بخطه مر الثبت»، مما تعذرت قراءته أيضا، ولم أتبيّنه إلا بعد لأي؛ إذ الثَّبْت: الثابت؛ قال في (اللسان: ثبت): «ثَبَتَ الشيءُ، يَثْبُت ثباتًا وثبوتًا فهو ثابتٌ وثبيتٌ وثَبْتٌ. وأثْبَتَه هو وثَبَّته بمعنًى، وشيء ثَبْتٌ وثابتٌ». والثابت هنا هو المكتوب. ومَرَّ: مَضَى (الأساس: مر). والضمير في «بخطه» عائد على متأخر لفظا، هو: «محمد بن عاصم الرُّنديّ»؛ لأنه مبتدأ خبره ما قبله، والتقدير: بخطه كُتِبَ المكتوبُ: فلانٌ، أي فلانٌ كتب المكتوب بخطه. وكأن التقديم للحصر، أي بخطه لا بخط غيره. والرُّنْديّ: نسبة إلى رُنْدة بالأندلس. (تاج العروس ر ن د).

(٣) سورة الحج: ٣٨.

(٤) سورة الفتح: ٧.

(٥) سورة المدثر: ٣١.

المخطوط إلا بعد وفاة الثاني ؛ لأن الترحُّم عليه في تسجيلها يعني ذلك، على أنها والتسجيلَ لا بد سابقانِ لسنة ٥٣٩هـ ، التي كانت فيها القراءة التالية ، أي إنهما كانا أول القرن السادس الهجريّ ، بعد النسخ ، الذي لا شك أنه تم بالإسكندرية ، لقولهم عن العثمانيّ : إنه ما رَحَلَ.

٢ - أنّ القراءة على العثمانيّ لم تكن إلا بعدما استحصَدَ، وصار من ذوي المكانة العلمية والاجتماعية؛ لأنه في جميعها يذكر بألقابه التي عُرِف بها، ولأنه كان في الخامسة والخمسين عند أوّلها.

٣ - أنّ القراءة على مُجاز من العثمانيّ، تعني أن ثمة قراءةً لـ(مُلْقَى السَّبيل)، لم توقَّع على المخطوط، قراءة الفقيه صَدَقة اللَّخمي، التي أُجيز بها، والتي بسببها كان المسموعَ عليه في القراءة السادسة.

٤ - أنّ القراءات الأربعة الأخيرة ليست بسماعات، لمجرد البدء بـ « سَمِع »، لأنها « سَمِع عَلَى » لا « سَمِع مِنْ »، إذ « سَمِع مِنْ » - أي من لفظ الشيخ مُمليًا أو مُحَدِّثًا- هو السماع الحقيقيّ، أما « سَمِع عَلَى » فلا يعني إلا أنه سمع ما يُقرأ على الشيخ، ولا خلاف حينئذ بينه وبين « قرئ على فلان وأنا أسمع »، في أن كليهما قراءة لا سَماع.

٥ - أنّ القراءات السبعة هنا، تعني أن نسخة المخطوط ليست هي التي اعتمد عليها الأندلسيون في المعارضة لـ (مُلْقَى السَّبيل) ، كما فهم الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، رحمه الله[1] ؛ لأن المعارضة - كما

(١) مقدمة الطبعة الأولى لـ (مُلْقَى السَّبيل) بعنايته - في دمشق سنة ١٣٢٩ ص٣.

سبق - كانت إبّان القراءة ؛ إذ كلاهما تم خلال القرنين التاليين لصاحب الكتاب ، أي في ما بين سنتي ٤٥٠ و ٦٥٠هـ، وعليه فإن المخطوط لم يَصِرْ إلى الأسكوريال إلا بعد فترة القراءة ، أو قُل : بعد ضياع الأندلس سنة ٨٩٧هـ ؛ لأنه لا توقيع عليه بتلك البلاد إبّان وجوده بها ، إنما التوقيع كله من مصر وفي مصر ، مصر القاهرة ، بعد مصر الإسكندرية.

٦ - أنّ العناية بألقاب التَّجِلّة والتعريف قد زادت في فترة القراءة ، كالقاضي الفقيه ، الشريف ، الإمام ، العثمانيّ ، الديباجيّ ، في الذكر لصاحب المخطوط، وكالشيخ الفقيه، المقرئ الحافظ ، القاضي الأجلّ، الأديب الإمام، الرشيد الواعظ، تاج الدين ، رضيّ الدين ، وكأبي المظفّر ، وأبي الفضل ، وأبي الكَرْم ، وأبي الحجّاج ، وأبي البركات ، في الذكر للقارئ ولمن سمعوه ، ولئن دلّ هذا على شيء - مع التَّجِلّة والتعريف - فإنما يدلُّ على مكانة هؤلاء الذين أقبلوا على القراءة والاستماع ؛ من حيث إنهم ليسوا مجرد تلاميذ ، بل هم في الحقيقة كالمقروء عليهم أو يزيدون.

٧ - أنّ مصر - كما رأينا في الإسكندرية والقاهرة - كانت قد استقطبت أعلام الثقافة العربية من الأقطار الإسلامية، بدليل ما في الألقاب النّسبية لهؤلاء ، كالمعريّ ، والعثمانيّ ، والحضرميّ ، والربعيّ ، والصّوريّ ، والتّجيبيّ ، والمخزوميّ ، والهمذانيّ ، واللّخمي ، والمقدسيّ ، والسفاقسيّ ، والقُسَنطينيّ ، والرُّنْديّ ، والقَسْطَلاّنيّ.

٨ - أنّ الوجدان الذوقيّ إبّان القراءات لم يكن دونه في ما قبلها ؛ لأن

المعنيّين بـ (مُلْقَى السَّبيل) في هذه القراءات من الفقهاء والقُضاة والحفّاظ والمقرئين ، الذين كان يُظَنُّ أنهم بعيدون عن مجالات الأدب والشعر ، فإذا بهم من طلاّبهما ومن المقصودين لهما ، على أن ذلك لم يكن من القارئين - أو السامعين - على العثمانيّ فقط ، بل كان منه أول ما كان ، لأنه هو السبب في كل ما كان .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم
أخبرني بملقى السبيل هذه
الشيخ أبو المظفر سعد بن [illegible]
المعري رحمه الله عن ابن عمه أبي العلا
ناظمها [illegible]
قال الشيخ الإمام أبو العلا أحمد بن عبد الله بن سليمان
المعري رهين المحبسين

الهمزة

كم يُخطئ الرجلُ ويُخطي ويعلم أن جنسه كخطي
إن الأنام ليخطئون ويغفر الله الخطيئة
[illegible] يخطئون عن [illegible]

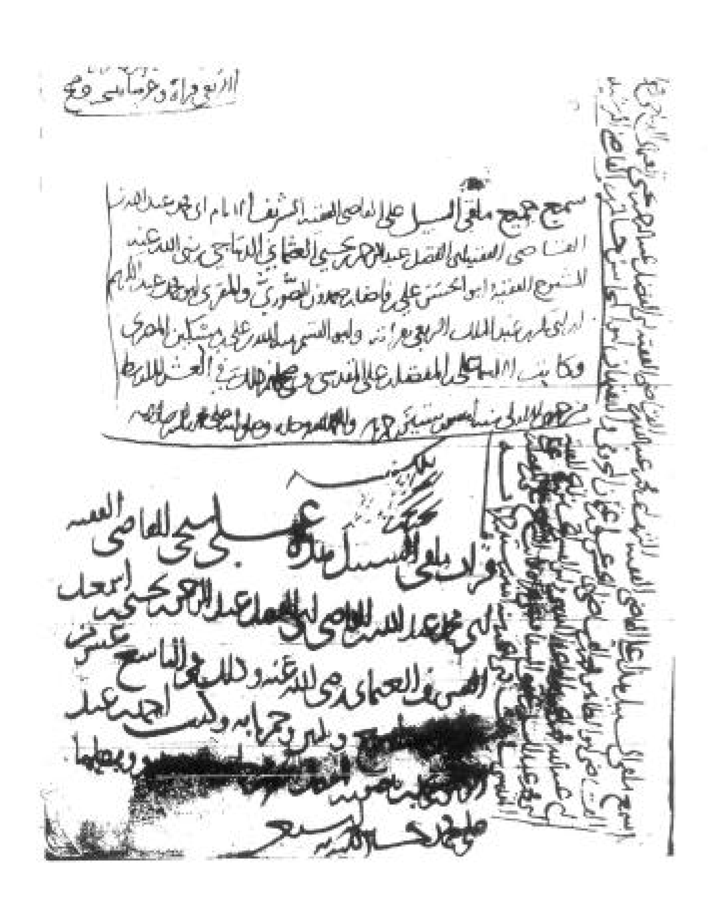
صورة الصفحة الأولى من (مُلقى السَّبيل) بنسخة الأسكوريال (٤٦٧) .

المرءُ أرديه لو ثبتْ ماسٍ ولكن بعد هذا أردى
فدى الأسارى بعشًا ذاهبًا وجاءه الموت فلا فدى
فأردى العقل أن الغنى لم يدفع المقدور حتى ردى
لما صداه في الثرى ساكنًا ولم تصادف موردًا أن صدى
لعلها أن صدى
رنت له الأعداء أن غابت صاحبها عن كل حرٍ عدى
كأن الهدى يهدي إلى قلبه من سمعه لو أنه يهتدي
جادت له أسمية برهة وعاد يبسًا غضه ما ندى
لا تطلب الثأر لميت ولا تودي لعمرو والله فيمن ودى

والحمد لله وحده
تم
وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما
حسبنا الله ونعم الوكيل

صورة الصفحة الأخيرة من (ملقى السبيل) بنسخة الأسكوريال (٤٦٧).

صورة الصفحة التالية للأخيرة من (مُلقى السَّبيل) بنسخة الأسكوريال (٤٦٧) .



الصورة الجامعة لصفحتي الغلاف من (مُلقى السَّبيل) بنسخة الأسكوريال (٤٦٧) .

أهم المصادر والمراجع

١ - أساس البلاغة: للزمخشريّ: طبعة كتاب الشعب بالقاهرة ١٩٦٠م.

٢ - الأعلام: لخير الدين الزركليّ. الطبعة الرابعة (١-٨)، بيروت ١٩٧٩م.

٣ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: لشمس الدين السخاويّ. نشرة دار الكتاب العربيّ بيروت (د.ت) عن نشرة القدسيّ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطيّ (١-٤) تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية ١٩٥٠-١٩٧٣م.

٥ - الأنساب: للسمعاني (جـ٢): الطبعة الأولى، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي. دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦ - برنامج الوادي آشي: لمحمد بن جابر التونسيّ، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة. تونس ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م.

٧ - بغية الطلب في تاريخ حلب: لابن العديم. تحقيق د. سهيل زكّار. بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨ - تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيديّ (١-١٠). المطبعة الخيرية بمصر - ١٣٠٧هـ.

٩ - تاريخ الأدب العربيّ: لبروكلمان - الجزء السادس - ترجمه د. السيد يعقوب بكر. وراجعه د. رمضان عبد التواب. دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧م.

١٠ - تاريخ إربل: لابن المستوفي (جزآن). نشر وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٠م بتحقيق سامي الصقار.

١١ - تاريخ دمشق: لابن عساكر (جـ٣٦) تحقيق عمر بن غرامة العمرويّ. دار الفكر ببيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢ - تذكرة الحفاظ: للذهبيّ (جـ٢، ٤). طبعة دار إحياء التراث العربيّ ١٣٧٤هـ.

١٣ - تعريف القدماء بأبي العلاء: جمع وتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء. دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.

١٤ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ العراقيّ. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. نشر دار الكتاب الحديث بالكويت (د.ت).

١٥ - التكملة لوفيات النقلة: للمنذريّ. الطبعة الثانية. بتحقيق د. بشار معروف، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٦ - توضيح المشتبه: لابن ناصر الدمشقيّ. طبع مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي.

١٧ - الخطط التوفيقية: لعليّ باشا مبارك (جـ٦) الطبعة الثانية بالهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م، عن طبعة بولاق ١٣٠٥هـ.

١٨ - خطط المقريزيّ (جـ ٣) طبعة دار التحرير ١٩٦٨/٦٧، عن طبعة بولاق ١٢٧٠هـ.

١٩ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لابن حجر العسقلانيّ. طبعة دار الكتب الحديثة، بتحقيق محمد سيد جاد الحق ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٢٠ - رجعة أبي العلاء: للعقاد. طبعة دار الهلال ١٩٦٦م.

٢١ - سقط الزند وضوءه: لأبي العلاء المعريّ، تحقيق د. السعيد السيد عبادة. نشرة معهد المخطوطات العربية ٢٠٠٣م.

٢٢ - سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (جـ٢ ط ١١) تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسيّ، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٣ - (جـ ٢١) تحقيق د. بشار معروف، د. محيي هلال سرحان بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٤ - (جـ ٢٣) تحقيق د. بشار معروف، د. محيي هلال سرحان بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبليّ (١-٨). نشر مكتبة القدسيّ بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

٢٦ - الطبقات الكبير: لابن سعد (١-١١). طبعة خاصة لمكتبة الأسرة من مكتبة الخانجيّ ٢٠٠٢م.

٢٧ - العبر في خبر من غبر: للذهبيّ (جـ٣). تحقيق محمد السيد زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت (د.ت).

٢٨ - غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزريّ (جزآن)، الطبعة الثانية ببيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، عن الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٢٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة. بيروت ١٤٠٢هـ، عن طبعة إستانبول.

٣٠ - لسان العرب: لابن منظور. طبعة بولاق ١٣٠٨هـ.

٣١ - لسان الميزان: لابن حجر العسقلانيّ (جـ ٣) طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٣٠هـ.

٣٢ - مجلة معهد المخطوطات، المجلد ٥١ - الجزآن ١، ٢ - ربيع الآخر - شوال ١٤٢٨هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٧م.

٣٣ - المعجم في أصحاب القاضي أبي عليّ الصدفيّ: لابن الأبار. نشر دار الكتاب العربيّ بالقاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٤ - معجم السفر: للسِّلَفيّ. طبع دار الفكر بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م). بتحقيق الأستاذ عبد الله عمر الباروديّ.

٣٥ - مُلْقَى السَّبيل: لأبي العلاء المعريّ. مخطوط رقم (٤٦٧) بمكتبة الأسكوريال.

٣٦ - مُلْقَى السَّبيل: لأبي العلاء المعريّ، نشرة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة المقتبس بدمشق ١٣٢٩هـ.

٣٧ - المنتظم: لابن الجوزيّ، حيدر آباد الدكن ١٣٥٩هـ.

٣٨ - النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية ١٣٤٨-١٣٧٥هـ.

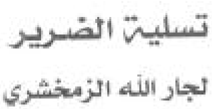
٣٩ - نكت الهميان: للصفديّ، تحقيق الأستاذ أحمد زكيّ بك، المطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩هـ- ١٩١١م.

٤٠ - هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغداديّ (جزآن)، طبعة بيروت ١٤٠٢ هـ، عن طبعة إستانبول.

٤١ - الوافي بالوفيات: للصفديّ (الجزء العاشر)، الطبعة الثانية، باعتناء جوكلين سُبْله وعليّ عمارة، فيسبادن ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٤٢ - وفيات الأعيان: لابن خلّكان (١ - ٨) تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨ - ١٩٧٢م.

* * *

تسلية الضرير

لجار الله الزمخشري

د. عبد السلام الهمّالي سَعُود(*)

تقديم :

لعلَّ فَقْدَ البَصَرِ من أجَلِّ المصائب التي يُبتَلى بها الإنسان في حياته ، ولذلك أعْظَمَ اللهُ تعالى الجائزةَ ، وأجزلها لمن صَبَر واحتسب ، جعل جزاءه الجنة ، والبُعد عن جهنّم(1) . وهذا غاية ما يرجوه المرء المؤمن إذا قام من جَدَثِه ، ووقف بين يدي ربّه في يوم الفصل والحساب ، وعلى الرّغم من ذلك فما يزال من أصيب بهذه العاهة محتاجًا إلى من يعزّيه ويسلّيه ؛ لأن الضعف والقصور وحبّ العاجل ، رانٍ على جُلّ قلوب بني البشر . وصدق الله تعالى حين يقول : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء ٢٨] .

وهذه الرسالة التي بين أيدينا أنشأها صاحبُها لهذا الغرَض ، وهو تَسْلية أحد أصفيائه ممن امتُحن بكريمتَيه ، فأراد أن يعزّيه ويحمله على الصبر والرّضا ، ويبيّن له أنّ البليّة وإن عظمت فهي عَطِيّة ، وأن المِحْنَةَ وإن تناهت فهي مِنْحَةٌ ، وكلُّ المصائب وإن ترادفت فهي أجرٌ عظيم وثواب حسن ، يخصُّ به الله تعالى من يريد به الخيرَ والكرامة(2) .

(*) كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، طرابلس الغرب .

(1) يقول الله تعالى في حديثه القدسي : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر ، عوّضته منهما الجنة » . انظر صحيح البخاري ٤ / ٢٥ .

(2) يقول ﷺ : « من يرد الله به خيرا يُصِبْ منه » . انظر صحيح البخاري ٤ / ٢٤ .

ومنشئ هذه الرسالة هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، الْخُوارَزْمي الزَّمَخْشَري ، أحد أئمة العلم بالدّين والتفسير واللُّغة والأدب ، المولود في (زَمَخْشَر) ، إحدى قرى خُوارَزْمَ ، يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب ، سنة سبع وستين وأربعمائة للهجرة ، والمتوفّى ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة [1] .

كان - رحمه الله - مضرب المثل في علم التفسير ، والنحو ، واللُّغة ، والأدب . أقام ببلده زمنًا ، فَشُدّت إليه الرِّحَال ، وأمَّ حلقته طلابُ العلم ، ونُشّاد الأدب [2] ، ثم رحل عنها فما نزل بلدًا إلا اجتمع عليه طلاب العلم فيها ، للتَّلْمذة له ، والاستفادة منه [3] ، ثم أمّ مكة المكرمة ، فجاور بها زمنًا ، حتى سُمّي جار الله . وفي هذا المكان المبارك وضع أنفس مؤلّفاته ، كتفسيره « الكشّاف » ، ومعجمه « أساس البلاغة » ، وكتابه الماتع « ربيع الأبرار » . ثم لما أدركته الشيخوخة آب إلى وطنه ، واستقر بخُوارَزْمَ ، فصار يعرف فيها بـ (فَخْر خُوارَزْمَ) وعَلَمِها الأشهر .

وإضافة إلى الكتب الثلاثة السابقة ترك الزَّمَخْشَري عددًا من الكتب والرسائل ، دلّت عنواناتها على أنه كان مُلمًّا بعلوم مختلفة ؛ كالأصول ، والفقه ، والحديث ، والقراءات ، واللغة والغريب ، والنحو ، والأدب ، والجغرافيا . ومن أشهر هذه المؤلفات [4] :

- المنهاج في أصول الفقه .

(١) انظر معجم الأدباء ٥ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(٢) انظر وفيات الأعيان ٥ / ١٦٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ .

(٣) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٦٦ .

(٤) انظر أسماء كتبه في معجم الأدباء ٥ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .

- ضالّة النّاشد في علم الفرائض .

- رؤوس المسائل (في الخلاف الفقهي بين مذهبي أبي حنيفة والشافعي) .

- الفائق في غريب الحديث .

- متشابه أسامي الرُّواة .

- الكشف في القراءات .

- المفصّل في علم النحو .

- المستقصَى في أمثال العرب .

- الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب .

وعملُه الذي بين أيدينا الآن هو - كما سبق أن أشرنا - تعزيةٌ أنشأها لتسلية من ابتُلي بذهاب بصره ، وقد ذكرها ياقوت الحموي ضمن كتب المؤلف في الترجمة التي عقدها له في « معجم الأدباء » ، وسماها « تَسْلِيَةُ الضَّرِير » [1] ، وقد افتتحها بالدعاء للمُعَزَّى أن يعوّضه الله بفقد نور البصر نورًا في الفؤاد والضمير ، يدرك به ما لا يدركه أحدٌ ناظرٍ وباصرٍ . ثم ذكَرَ السبب الذي دعاه إلى اقتضاب هذه الرسالة ، وهو إتحاف هذا الضَّرير بما يُسَلِّي بعضَ همّه ، ويجلّي طَرَفًا من غمّه ، لأنه رآه ضَجِرًا مبتئسًا ، من الحالة التي صار إليها . ثم طفق يعدِّد له فوائد العمَى وذهاب البصر ، ومنها :

أنَّ الضَّرير يَبُزّ غيرَه من المبصرين في دقّة الضَّبْط ، وقوّة الحفظ ، وصفاء القريحة ، وحصافة اللُّب ، وبلاغة الوصف ، وفصاحة اللسان .

ومنها أن أكثر شقاء الإنسان في دنياه وآخرته راجعٌ إلى إرخاء العنان لبصره ،

(١) انظر معجم الأدباء ٥ / ٤٩٤ .

ليرتَعَ في ما حرّم الله النظر إليه ، وبذا عليه أن يجعل ذهاب بصره من لُطْف الله به ، لا من سخطه عليه ، ويعتقد أن الله - تعالي - كلأه وعصمه مما ابتلى به كثيرًا من خلقه .

ومنها أنه بفقد بصره قد أراح نفسه من النظر إلى وجوه الشانئين والحسّاد ، وجوهٍ فارق الحياء أسِرّتَها ، وزايل النُّبل والكرم طلعتَها ، ونضبت من الماء الذي يجري في وجوه الأبرار والأخيار .

ثم ذيّل الرسالة بذكر المكافيف من أشراف الصحابة ، والتابعين ، والعلماء ، والقرّاء.

اعتمد المؤلف في عرض رسالته على أسلوب مدرسة النَّثْر المقفّى ، التي يبدو الكاتب فيها وكأنه قد اتخذ الشعر معيارًا لنثره ، من حيث استخدامُ آليات الشعر وأدواته في التعبير، حتى يبدو النّص النّثري وكأنه ضرب من الشعر المنثور [1] . وهذا يبدو جليًا واضحًا في هذه الرسالة ، التي اتكأ فيها الكاتب على السّجْع والتَّقْفية ، حتى صار من العسير أن تقف على جملتين من غير تقفية على امتداد النص بأكمله ، كما عمد كذلك إلى تضمين النص وترصيعه باقتباسات متنوّعة من الفنون الأدبية المختلفة ، كالشعر ، والأمثال والحكم ، والأقوال المأثورة ، إضافة إلى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة .

أما النسخة المخطوطة التي اعتمدتُ عليها في إخراج هذا النص فكانت النسخة المحفوظة في (كتابخانه ملّي) بطهران بإيران ، تحت رقم (١٦٢٢). واطّلعتُ على مصوّرتها في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وهي محفوظة فيه تحت رقم (١٧٤٨ أدب) ، وتقع في إحدى عشرة صفحة ، في كل صفحة خمسة

(١) انظر الأدب المقارن لمحمد غنيمي هلال . دار العودة - بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ١٨٧ .

عشر سطرًا ، ومتوسِّط عددِ الكلمات في كلِّ سطر اثنتا عشرة كلمة ، وهي مكتوبةٌ بقلم النَّسْخ ، وكتبت العناوين فيها وأبيات الشعر بالحُمْرة ، كتبها محمد ابن أبي يوسف بن عمر ، سنة تسع وثمانين وخمسمائة ، وهي ضمن مجموعة ، وتقع بين الورقة ١٢ والورقة ١٧ .

وختامًا آمل أن أكون قد وُفّقتُ في إخراج هذا النصّ إخراجًا علميًّا صحيحًا ، مبرّءًا من الزّلل والقصور .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وتَمِّمْ

زَادَكَ اللهُ استبْصَارًا في مُعْتَقَدِكَ ودِينِكَ ، واستِبَانَةً لِمَرَاشِدِ إيمانِكَ ويقينِكَ ، ومَلأَ أحْنَاءَ [1] صدرِكَ نُورًا سَاطعًا ، وأَطْوَاءَ [2] ضَمِيرِكَ حَقًّا ناصِعًا ، وجَعَلَكَ مِنَ الذينَ يُبصِرونَ ما هُوَ أخْفَى مِنَ السُّهَى [3] ، بِعُيونِ الألبابِ والنُّهَى ، وعَوَّضَكَ مِن شُعَاعِ ناظِرِكَ المُنْطَفِي ، وإدْراكِ بصرِكَ المُنْتَفِي ، بِبَصيرةٍ تَنفذُ في ما لا يَنفذُ فيه أحَدٌ نَاظِرٍ ، ولا يَبلُغُ مَطَامِحَهَا لمحُ بَاصِرٍ ، وألهمكَ الصَّبْرَ على إظلام ذلكَ السَّوادِ ، وأَوْزَعَكَ الشُّكْرَ على إضاءةِ سَوَادِ الفُؤادِ ، فإنَّ مَنْ قَاسَمَهُ اللهُ في شيئينِ فأصابَهُ في القِسْمَةِ أعْظَمُهَا مُنتفعًا ، وأكثرُها مُستَمتَعًا ، وأعزُّها نَقْدًا ، وأَوْرَاهُمَا زَنْدًا ، وأعْذَبُهُما وِرْدًا ، لَحَقِيقٌ أنْ يَشكُرَ عَلَى تِلكَ القِسْمَةِ ، ويسجُدَ لِمُولِي تلكَ النِّعمةِ ، وَحَسْبُ العبدِ أنَّ اللهَ قَسَمَهُ فَخْرًا ، وكفاهُ ما ادَّخَرَ لَه عند اللهِ ذُخرًا .

والذي دعاني إلى اقتِضَابِ هذه الرسالةِ أني ظَننتُ بكَ الضَّجَرَ والجزَعَ مِمَّا دُفِعْتَ إليه مِنْ خُرْقِ الكحَّال [4] ، قَطَعَ اللهُ أَكْحَلَهُ [5] ، وَسُوءِ تدبيرِ

(١) أي أطرافه ونواحيه . انظر اللسان : (حنا) .

(٢) الأطواء جمع الطي ، وهو : ما يطويه المرءُ في قلبه مخافة أن يطلع عليه الناس ، كالْغِلّ والحسد والحب ، وما شابه ذلك . انظر اللسان : (طوي) .

(٣) السهى : كوكب صغير ، ولصغر حجمه يمتحن الناس به أبصارهم . انظر الصِّحَاح : (سها) .

(٤) الكَحَّالُ هو : طبيب العيون قديمًا ، أُطلق عليه هذا الاسم ؛ لأنه كان في بداية أمره يعالج العيون بالكحل . انظر تاج العروس : (كحل) . والْخُرْقُ هو : الجهل .

(٥) الأكحل : أحد عروق اليد . انظر الصِّحَاح : (كحل) .

الْقَدَّاحِ [1] ، قَدَحَ اللهُ في سَاقِهِ ، فحاولتُ أن أُتحِفَكَ بما يُسَلِّي بعضَ هَمِّكَ ، ويُجَلِّي طَرَفًا مِن غَمِّكَ ، فإنَّ لإصابةِ الْمِفْصَلِ [2] في القولِ الْمَوْعُوظِ بِهِ أثرًا في تَسْلِيَةِ القُلُوبِ ، وتَجْلِيَةِ الْكُرُوبِ .

قُطِعَتْ رِجْلُ عُروةَ بنِ الزُّبير [3] فقال له عيسى بنُ طلحة بنِ عُبيد الله : « واللهِ مَا كُنَّا نُعِدُّكَ للصِّرَاعِ . لقد أبقى اللهُ لكَ أكثَرَكَ : أبقى اللهُ سمعَكَ ، وبَصَرَكَ ، ولِسَانَكَ ، وعقلَكَ ويَدَيْكَ ، وإحْدَى رِجْلَيْكَ » . قال : « يا عيسى ما عَزَّانِي أحدٌ بمثلِ ما عَزَّيْتَنِي بِهِ » [4] .

على أني قد عَلِمتُكَ أوْقَرَ مِن رَضْوَى ، وأَرْزَنَ مِن هَضَبَاتِ سَلْمَى [5] ، وما زِلْتَ مِن سِنَانِ بنِ أبي حَارِثَةَ أحْلَمَ [6] ، ومِن فَرْخِ العُقَابِ أحْزَمَ [7] ، فَلَن تُطيقَ حياةَ مِثْلِكَ شَدِيدَةٌ مِن شَدائدِ الدَّهرِ ، ولن تُزِيلَ مَنَاكِبَكَ طَارِقَةٌ من طَوَارِقِ الضُّرِّ ، فأنت كما قال بعضُ الناسِ [الكامل]:

مُتَوَقِّرٌ عُصُفُ النَّوَائِبِ حَوْلَهُ   وكَأنَّما هُوَ فِي الثَّبَاتِ ثَبِيرُ [8]

---

(1) القدّاح هو : الطبيب الذي يقوم بإخراج الماء الضارّ من العين . انظر الصِّحاح : (قدح) .

(2) يُطلق الْمِفْصَلُ - بكسر الميم وفتح الصاد - على اللسان . انظر الصِّحاح : (فصل) .

(3) من كبار تابعي المدينة المنورة وفقهائها السبعة المبرّزين ، أمُّه السيدة أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وشقيقه الأكبر عبد الله بن الزبير. مات سنة ثلاث وتسعين للهجرة ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٥ - ٢٥٨ ، والأعلام ٤ / ٢٦٦ .

(٤) انظر الخبر في البيان والتبيين ٢ / ٧٠ ، والأغاني ١٦ / ٤٤ ، وربيع الأبرار ٤ / ١٠٥ .

(٥) رضوى : جبل بين المدينة وينبع . وسلمى : أحد جبلي طيئ . انظر معجم البلدان ٣ / ٥٨ و ٢٧٠ .

(٦) انظر جمهرة الأمثال ١ / ٤٠٨ ، والمستقصى في الأمثال ١ / ٦٥ ، وثمار القلوب : ٤٥٤ .

(٧) انظر المستقصى في الأمثال ١ / ٦٥ ، وثمار القلوب : ٤٥٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٩٢ .

(٨) لم أهتد إلى نسبته . وثبير المذكور في البيت : جبل بمكة ، تضرب به العرب المثل في الثبات . انظر معجم البلدان ٢ / ٨٦ .

ولكنَّ أبا فِراسٍ الحَمْدَانيّ (١) قد نَصَحَ عنّي ، وسوّغ لي ما ظننتُ بك من ظنّي ، حيث قال [مجزوء الكامل] :

وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بِكَ الظُّنُو ... نَ لأَنَّهُ مَنْ ضَنَّ ظَنَّا (٢)

اعلَمْ أنَّ الإنسانَ بِقلبِهِ كما النَّخْلَةُ بِقلبِهَا ، والقلبُ بِلُبِّهِ ، كما أنَّ النَّوَاةَ بِلُبِّهَا، وما عدَا ذلك فهو بالقياسِ لِلُبِّهِ قِشْرٌ قليلُ الجِدَا ، ثباتُهما كثَباتِ نِدَاءِ المُصَوِّتِ والصَّدَى، ومعلومٌ أنَّ المصابَ بِبَصره ضَبْطُهُ أقوى وأبلغُ ، وحِفظُهُ أوْفَى وأسْبَغُ، وقلبُهُ أشدُّ اجتِماعًا، وأذنُهُ أصحُّ استماعًا ، وقريحَتُهُ أصفَى وأنْصَعُ ، وخاطرُهُ أسْلَسُ وأطْوَعُ ، وذكاؤهُ ألْهَبُ ، وفِكرُهُ في كلِّ معنًى أذْهَبُ، ولُبُّهُ أخْصَفُ، وعقلُهُ للزُّجَاجَةِ أوْصَفُ ، ولسانُهُ أحدُّ وأذْرَبُ (٣) ، وفي التَّصرُّفِ في المُحَاوَرَاتِ أدْرَبُ (٤) ، كأنَّ مَا أخَذَهُ مِن إبْصَارِهِ رَدَّهُ في استِبْصَارِهِ ، وما استَرْجَعَهُ مِن نَاظِرَيه أمَدَّ به أصْغَرَيْهِ (٥) ، فكأنَ ما به الإنسانُ إنسانٌ أثبتُ فيه قدَمًا وأمكَنُ ، وأشدُّ استقرارا عليه وأسْكَنُ ، فاشكرِ اللهَ على ما وَهَبَ ، ولاَ تأسَ على ما ذَهَبَ ، وتَدَبَّرْ قولَهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢) لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [الحديد ٢٢-٢٣] . وتأمّلْ

(١) الشاعر الأمير الفارس المعروف ، كان ابن عمه سيف الدولة الحمداني يحبه ويجلّه ويقدّمه على جميع أهله .مات مقتولاً سنة سبع وخمسين وثلاثمائة للهجرة . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ٥٨ - ٦٤ ، والأعلام ٢ / ١٥٥ .

(٢) ديوانه ٢ / ٤١٧ وفيه : (ولقد أسأت بك ...) ، وما أثبته المؤلف هنا موافقٌ لما جاء في التمثيل والمحاضرة : ١٠٩ .

(٣) الذَّرِبُ : الحادُّ من كل شيء . ولسان ذَرِبٌ ، وفيه ذَرَابَةٌ ، أي فيه حِدّةٌ . انظر الصحاح : (ذرب) .

(٤) أي أكثر دربة وتجربة ومهارة . انظر الصحاح : (درب) .

(٥) أي فؤاده ولسانه .

مَعنى البيتينِ المَرْوِيَّيْنِ عَنِ ابنِ عبّاسٍ - رضي الله عنهما - فقد أتاهما الحُسْنُ والبهاءُ من جهتين ؛ من جهةِ بَراعَةِ نَظمِهِما ، وفَخامَةِ محلِّ نَاظِمِهِما [البسيط] :

إنْ يأخُـذِ اللهُ مِنْ عَيْنَيَّ نُورَهُـمَا ... فَفِي فُؤَادِي وقَلْبِي مِنْهُمَا نُـورُ

قَلْبِي ذَكِيٌّ وعَقْلِي غَيْرُ ذِي دَخَلٍ ... وفِي فَمِي صَارِمٌ كَالسَّيْفِ مَأْثُورُ [١]

وَسَمِعَ أبو العَيْناءِ [٢] المتوكِّلَ [٣] يقولُ : « مَا يَمنعُني مِن نَظْمِ أبي العيناءِ في جُملةِ نُدَمائي إلاّ أنّهُ ضَرِيرٌ » ، فقال : « إنْ أعفاني أميرُ المؤمنينَ مِنَ المُسَايَفَةِ [٤] ، ورُؤيةِ الهِلالِ ، وقِراءةِ نُقُوشِ الخَواتيمِ ، صَلَحْتُ لِمُنادَمَتِهِ » [٥]. أراد أنّ أسبابَ الصَّلاحِ للمُنادَمَةِ مُتَوافِرَةٌ فيهِ ؛ لأنّ تَعَلُّقَ جميعِها بالعقلِ الأصيلِ ، والفضلِ الباهِرِ ، والحِفظِ القَرِيرِ ، واللِّسانِ الذَّلِقِ ، والملحِ في المنطقِ ، وليس لشيءٍ منها بالبصرِ مُتَعَلَّقٌ .

ومِمّا لا يَرتابُ فيه الأريبُ أنّ عَيْنَي الإنسانِ هُما طَليعَتاهُ في ما يَخْدُوهُ ويَسُوقُهُ إلى السُّبَّةِ والعَارِ ، ورَبيئَتاهُ في الهوى الذي يَكُبُّهُ في النّارِ ، بهما يَطْمَحُ أوّلاً إلى الدنيا وزَهْرَتِها ، ثم يضربُ ثانيًا في غَمْرَتِها ؛ لأنهُ إذا طَمَحَتِ العينُ جُنَّ القلبُ ، وإذا جُنَّ القلبُ فقد أناخَتِ البَلِيَّةُ والمحنةُ ، وبَاضَت وفَرَّخَتِ الفتنةُ ،

(١) انظر الحيوان ٣ / ١١٤ ، وربيع الأبرار ٤ / ١١٦ ، والحلة السيراء ١ / ٢٣ ؛ ونكت الهميان : ٧١ .

(٢) أبو العيناء هو محمد بن القاسم بن خلاد بن يسار الهاشمي ولاء ، شاعر أديب فصيح ظريف ، من أسرع الناس جوابًا ، له نوادر وطرائف كثيرة مروية في كتب الأدب ، كُفَّ بصره بعد الأربعين من عمره ، ومات بالبصرة سنة ثلاث وثمانين ومائتين . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤ / ٣٤٣ - ٣٤٨ ، والديارات : ٩١ ، والأعلام ٦ / ٣٣٤ .

(٣) الخليفة العاشر من خلفاء بني العباس ، تولى الخلافة بعد موت أخيه الواثق ، وقتل على أيدي مواليه الأتراك بمضاهاة ولده وولي عهده المنتصر سنة سبع وأربعين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧ / ١٦٥ ، والأعلام ٢ / ١٢٧ .

(٤) المسايفة هي : المُجَالدة بالسيوف . انظر الصحاح : (سيف) .

(٥) انظر الخبر في ربيع الأبرار ٤ / ٩٩ ، ونكت الهِمْيان ص ٦٧ ، والديارات : ٩١ - ٩٢ .

وأعضَلَ الدَّاءُ ، وأعيا الدواءُ ، فَرُبَّ نظرةٍ أوقعت صاحبَهَا في وَرْطَةٍ ، وَدَفعتْهُ إلى خُطَّةٍ ، وَعَانَى فيه الشَّقَاءَ الْعُمَرِيَّ [(١)] ، والْغَرَامَ الْعُذْرِيَّ [(٢)] ، وما زالت شَكِيَّةُ العُشَّاقِ ، ومَادَّةُ الصَّبَابَاتِ والأشواقِ ، وكم ذي عينٍ زَانٍ ، هو عند الله زَانٍ ، وَإِزَارُهُ مَشْدُودٌ ، ونِطَاقُهُ مَعْقُودٌ ، وهو بعيدٌ مِن مَوْقِفِ الْمُنَامَسَةِ [(٣)] ، ويدُهُ مَلْسَاءُ مِنَ الْمُلامَسَةِ ، وماؤُهُ في فِقْرَتِهِ صَرًى [(٤)] ، وفرسُه في آرِيِّهِ [(٥)] غيرُ مُجرًى ، ومُصحفُهُ في يدِهِ لم تعد الشريعةُ من مِسَاسِهِ ، وقُمْقُمَتُهُ [(٦)] مَلأى لم يَقْلِبْهَا وُجُوبُ الجنابةِ عَلَى رأسِهِ ، يشهادةِ النَّبيِّ ﷺ (العينانِ تَزْنِيَانِ) [(٧)] ، ويُصَدِّقُهُ قولُهُ - عزَّ من قائل - : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ [النور ٣٠] .

فهذا - لَعَمْرِي - مِنَ الْغَبْنِ الفاحِشِ ، وذَاكَ مِنَ البلاءِ البَاطِشِ ، ومن عُصِمَ منهما فقد لَزِمَهُ أنْ يَعْتَدَّ بذلك كَوْرًا لاَ حَوْرًا [(٨)] ، وعَدْلاً مِنَ الأيامِ لاَ جَوْرًا ، ويَعتقدُ أنَّهُ مِنَ اللهِ في كَلاءَةٍ وَعِصْمَةٍ ، ولاَ يُحَدِّثُ نفسَهُ أنها مَعَابٌ أو وَصْمَةٌ ، واعلم أنَّ الله لم يُقَيِّضْ لعبادِهِ المؤمنينَ بَلِيَّةً مِنَ البلايَا ، ولاَ أصابهم برَزِيَّةٍ مِنَ الرَّزَايَا ، إلاَّ مَشْفُوعَةً بِمِنَّةٍ جَسِيمَةٍ ، ومَضْمُومَةً إلى نعمةٍ عَظِيمَةٍ ، ومِنْ أحقِّ النِّعَمِ التي شُفِعَتْ بهذه البَلِيَّةِ وأولاها بأنْ يَفْتَتِحَ اللَّبِيبُ بذكرِهَا ، ويُطْنِبَ في

---

(١) كُتِبَ أمامها على حاشية الأصل : عُمر بن أبي ربيعة .

(٢) المنسوب إلى بني عُذْرَة ، المشهورين بالهوى العفيف .

(٣) المنامسة : الاختلاء والاستتار .

(٤) يقال ماء صري ؛ أي مجموع . انظر الأساس (صري) .

(٥) أي مربوط محبوس . والكلام على المجاز .

(٦) القُمْقُمَةُ : وعاء من نحاس له عروتان ، يسخن فيه الماء . انظر اللسان : (قمق) .

(٧) انظر الحديث بتمامه في مسند الإمام أحمد ٢ / ٣٧٢ .

(٨) الْكَوْرُ : الزيادة ، والْحَوْرُ : النقصان . يقال في الدعاء : اللهم إنا نعوذ بك من الْحَوْرِ بعد الْكَوْرِ ، أي من النقصان بعد الزيادة . انظر الصحاح والأساس : (حور) .

شُكرِهَا ، أنَّ وجُوهَ أكثرِ أبناءِ هذا الزَّمَنِ الأهْوَجِ ، وَصُوَرَ جُلِّ أهْلِ هَذَا القَرْنِ الأعْوَجِ ، قد صَارَت مَحْجُوبَةً عَن نَظَرِكَ ، وَضُرِبَتِ الأسْدَادُ بينها وبينَ بَصَرِكَ ، فإنها - لَعَمْرُ اللهِ - الصُّوَرُ الَّتِي لَيسَ لِلْكريم عَلَيْهَا مُعَرَّجٌ ، ولاَ لِعُيُونِ الأخْيَارِ في رُؤيَتِهَا مُتَفَرَّجٌ ، والوُجُوهُ الَّتي دُفِعَتْ بِاللّومِ أدَمَاتُهَا ، وَسُلِخَتْ بالهِجَاءِ سَحَكَاتُهَا [1] ، ونَضَبَ عَن أسرّتِهَا الْحَيَاءُ فلم يَبْقَ منهُ فيها قَطْرَةٌ ، وَهَرَبَ منها النُّبْلُ وَنَسِيهَا فَمَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ خَطْرَةٌ ، وَفَقَدَتِ السِّيمَاءَ التي تَلُوحُ ضِيَاؤُهَا عَلَى وُجُوهِ الأحْرَارِ ، وَيَقْطُرُ مَاؤُهَا مِن خُدُودِ الأبْرَارِ ، كأنّها لِوَقَاحَتِهَا وتَخْلِيجِهَا [2] حَوَافِرُ الأعْيَارِ [3] ، أو صُمُّ الأحْجَارِ ، وَمَا أحَقَّهَا بِأنْ تُضْرَبَ هذهِ الأشْعَارُ والحكاياتُ لها أمْثَالاً . قال النابغة [4] [الطويل] :

لَعَمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بهيِّنٍ ... لَقَدْ نَطَقَتْ بُطلاً عَلَيَّ الأقَارِعُ

أقَارِعُ عَوفٍ لاَ أُحَاوِلُ غَيرَهَا ... وُجُوهُ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ [5]

الْغَرَضُ في الْمِصْرَاعِ الرَّابِعِ . وقال عمرو بن معدي كرب [6] [الطويل] :

لَحَا اللهُ جَرْمًا كُلَّمَا ذَرَّ شَارِقٌ ... وُجُوهَ كِلاَبٍ هَارَشَتْ فَازْبَأَرَّتِ [7]

---

(١) الْمُسْحَنْكِكُ من كل شيء : الشديد السواد . انظر الصحاح والتاج : (سحك) .

(٢) أي : لضمورها وتقبّضها وتشقّقها .

(٣) جمع عَيْر ، وهو حمار الوحش . انظر الصحاح : (عير) .

(٤) النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي الشهير . راجع ترجمته في طبقات فحول الشعراء : ٥١ ، والشعر والشعراء ١ / ١٥٦ ، والأغاني ٩ / ١٥٤ وما بعدها .

(٥) ديوانه ص ٤٩ ، ٥٠ وفيه : (وجوه كلاب) . وما أثبته المؤلف هنا موافق لما جاء في الكامل ٣ / ٤٠ .

(٦) شاعر فارس مخضرم ، أدرك الإسلام فأسلم ، ثم ارتدّ عنه بعد وفاة النبي ، ثم آب إليه أخيرًا ، وحسن إسلامه . مات سنة إحدى وعشرين للهجرة . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ٣٦٠ ، والإصابة ٤ / ٦٨٦ ، والأعلام ٥ / ٨٦ .

(٧) الأصمعيات : ٨٦ ، والحيوان ١ / ٣١٨ .

وقال الحُطيئة [1] [الطويل] :

لَعَمْرِي لَقَدْ جَرَّبْتُكُمْ فَوَجَدْتُكُمْ   قِباحَ الْوُجُـوهِ سَيِّئِي الْعَـذِرَاتِ [2]

وقال بعضهم [مجزوء الوافر] :

كَأَنَّ دَمَامِلاً جُمِعَتْ   فَصُوِّرَ وَجْهُهُ مِنْهَا [3]

ويُحْكَى عَنِ امرأةِ بَشَّارِ بنِ بُرْدٍ [4] أنها قالت له : هَلْ رَأَيْتَ وَجْهَكَ قَطّ ؟ قَالَ : لاَ . قَالَتْ : لَوْ رَأَيْتَ وَجْهَكَ لاَتَّزَرْتَ عليهِ كَمَا تَأْتَزِرُ عَلَى اسْتِكَ ! [5]

وَنَظَرَ الصَّاحِبُ ابنُ عَبَّادٍ [6] يومًا إلى صَالِحِ الوَرَّاقِ فقال : مَا أَحْوَجَ هَذَا الْوَجْهَ إلى سُلْحَةٍ [7] خُسْروانيَّة . وقال [الطويل] :

إذَا مَا ضَرَطْنَـا ضَـرْطَةً كِسْـرَوِيَّةً   لَجُزْنَا وَقُلْنَا : فِي عَوارِضِ صَالِحِ

(1) شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، كان هجّاء خبيث اللسان . مات في حدود السنة الخامسة والأربعين بعد الهجرة . انظر ترجمته في الشعر والشعراء 1 / 310 ، والأعلام 2 / 118 .

(2) ديوانه : 113 ، وإصلاح المنطق : 169 ، والاشتقاق : 539 .

(3) نسبه ابن عبد ربه في العقد 6 / 138 لأحمد بن أبي الحارث الخرّاز يهجو أبا المعلّى الطّائي . وعزاه أبو حيان التوحيدي في مثالب الوزيرين : 63 لأبي علي الحمدوني .

(4) من أشهر شعراء العصر العباسي ، كان ضريرًا ، هَجّاءً خبيث اللسان . قتله الخليفة العباسي المهدي سنة سبع وستين ومائة للهجرة بعدما رُمي بالزندقة . انظر ترجمته في الشعر والشعراء 2 / 745 ، ووفيات الأعيان 1 / 271 - 274 ، والأعلام 2 / 52 .

(5) انظر الخبر في البصائر والذخائر 2 / 85 .

(6) هو أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن عباس ، وزير مؤيد الدين البويهي ثم أخيه فخر الدين . اشتُهر بلقبه (الصاحب) عوضًا عن اسمه لأنه صحب مؤيد الدولة منذ الصبا ، مات خمس وثمانين وثلاثمائة للهجرة . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان 1 / 228 - 233 ، والأعلام 1 / 316 .

(7) مفرد السُّلاح وهو : كل ما يخرج من البطن من الفضلات .

وَحَجَّ مُخَنَّثٌ فَرَأَى رجلاً قَبِيحَ الوجْهِ يَسْتَغْفِرُ ، فقال له : مَا أَرَى لَكَ أَنْ تَبْخَلَ بهذا الوجهِ عَلَى جَهَنَّمَ ! [1]

وقال رَجُلٌ لِلْجَمَّازِ[2] : خرجَ بِي دُمَّلٌ في أقبحِ مَوْضِعٍ منّي. فقال: كَذَبْتَ ، هُوَ ذَا أَرَى وَجهَكَ لَيسَ فِيهِ شَيءٌ ! [3]

فَالاكْتِحَالُ إِذَنْ بهذه الوُجُوهِ الْمُشَوَّهَةِ أَذًى ، والنَّظَرُ إليها قَذًى ، وَأَيُّ قَذًى. سمعتُ صديقًا مِن أصدقائنا الظِّرَافِ ، وقد أَجْرَيْنَا الكلامَ في رُؤْيَةِ الأَهِلَّةِ ، والْبُدُورِ الْمُنَوِّرَةِ للقلوبِ ، والصَّدَقةِ ، فقال : قال النبي ﷺ : « شيبتني صورة اليهود »[4] ، وَمَا أَظُنُّ اللَّبِيبَ العاقلَ ، ولاَ الكريمَ الفاضِلَ تُنَازِعُهُ نفسُهُ إلى أَنْ يَفْتَحَ عليها ، أو يُجِيلَ فيها إِنْسَانَهُ[5] . ولله دَرُّ أبي العَلاَءِ[6] حيثُ يقولُ :

أَبَا الْعَلاَءِ يا ابنَ سُلَيْمَانَا ... إِنَّ الْعَمَى أَوْلاَكَ إِحْسَانَا
لَوْ أَبْصَرَتْ عَيْنَاكَ هَذَا الْوَرَى ... لَمْ يَرَ إِنْسَانُكَ إِنْسَانَا [7]

(١) انظر الخبر في ربيع الأبرار ١ / ٨٥٣ ، والمستطرف ٢ / ٥٧ .

(٢) الجماز هو محمد بن عمرو بن حماد بن عطاء بن يسار ، شاعر هجّاء ماجن خبيث اللسان ، صاحب طرائف ونوادر مضحكة ، مبثوثة في كتب الأدب . انظر ترجمته وأخباره في معجم الشعراء : ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وطبقات الشعراء المحدثين : ٣٧١ - ٣٧٤ .

(٣) انظر الخبر في ربيع الأبرار ١ / ٨٥٣ ، والمستطرف ٢ / ٥٧ .

(٤) كذا ، ويبدو أنه من التصحيفات ، التي تروى لأجل النادرة ؛ لأن اللفظ الصحيح للحديث الشريف كما يرويه الإمام الترمذي ٥ / ٤٠٢ هو : (شيّبتني هود وأخواتها) .

(٥) أي : إنسان عينه .

(٦) الشاعر الفيلسوف المعروف . ولد بمعرة النعمان ، وإليها ينسب . وبها مات سنة تسع وأربعين وأربعمائة للهجرة . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١ / ١١٣ - ١١٦ ، والأعلام ١ / ١٥٧ .

(٧) لم أجدهما في ديوانه ، ورواهما الصفدي في نكت الهميان : ٧٥ ، بعد قال : (ومن المتحول لأبي العلاء المعري) ، كما أنشدهما ابن الأبار في الحلة السيراء ١ / ٢٤ بعد أن قدم لهما بقوله : (ومثل هذا قول المعري ، وهو عندي من المنشد) .

ومِنْ أينَ تتأسّفُ علَى النَّظرة إلى هؤلاءِ المُوحِشِينَ، غيرِ المُؤانِسِينَ ، وإلى تَفاوُتِ حرَكَاتِهِمْ ، وتَنَافرِ سكَنَاتِهِمْ ، وسُوءِ أدبِهِمْ إذا بَرَكُوا بين يدَيْكَ ، أوْ قَعَدُوا التَّربُّعَ أو القُرْفُصاءَ ، وتَابَعُوا في وجهِكَ الثُّؤبَاء والمُطوَاء [١]، وأقبلُوا عليكَ بتلكَ السِّبَالِ المُسْبَلَةِ ، والشَّوارِبِ المُطوَّلَةِ ، كَأنَّ البِدْعَةَ إحْفَاؤُها ، والسُّـنَّـةَ إعْفَاؤُهَا ! ، وكَشَفُوا عن رُؤوسِهِم الجَلَح [٢]، وكَشَرُوا عَن أنْيَابِهِم القَلَح [٣]، وأطْلَعُوا إليكَ مِن أرْدَانِهِمْ [٤] أكُفًّا قِصَارًا، إلاّ أنّها طَالَتْ أظْفَارًا ، قَدْ تَراكَمَ الدَّرَنُ في بَنَانِهَا وأنَامِلِهَا ، وتَرَاكَبَ الوَسَخُ عَلَى بَرَاجِمِهَا [٥] ومَفاصِلِهَا ، هُنالكَ يَوَدُّ البصيرُ حالَ أبي العَيْنَاءِ [٦]، ويَتبرأُ مِن تَمنّي بَصارَةِ الزَّرْقاء [٧].

* * *

(١) المطواء : على وزن فُعَلاء ، من التمطّي وهو التمدّد .

(٢) الجَلَحُ هو : انحسار الشعر عن جانبي الرأس . اللسان (جلح) .

(٣) القَلَحُ : صُفرة في الأسنان . الصحاح (قلح) .

(٤) الأردان : جمع الرُّدن ، وهو مقدم كُمّ القميص أو هو أسفله ، وقد يطلق على الكُمّ كلّه . والجمع : أردان وأردنة . اللسان (ردن) .

(٥) البراجم هي : مفاصل الأصابع التي تظهر جليًا ، وترتفع إذا قبض القابض كفّه . الصحاح .

(٦) أي يتمنى العمى .

(٧) يعني زرقاء اليمامة ، التي يضرب بحدة بصرها المثل . انظر المستقصى في الأمثال ١ / ١٨ .

وهذا ذكر بعض المكافيف من السلف[1] :

أبو قُحافة[2] ؛ أبو أبي بكر الصديق ﷺ . ابو سفيان بن الحارث[3] . البَراءُ بن عازب[4] . جابر بن عبد الله الأنصاري[5] . كعب بن مالك الأنصاري[6] . حسان بن ثابت[7] . عبد الله بن أمّ مكتوم[8] . ابو سفيان بن

---

(١) عقد أبو عثمان الجاحظ في كتابه (البرصان) : ٦٠٥ - ٦٠٧ فصلاً للعميان الأشراف ، وكذلك فعل ابن قُتيبة في ذيل كتابه (المعارف) : ٣٢٤ .

(٢) عثمان بن عامر التَّيمي القرشي ، الشهير بأبي قحافة ، والد الصِّدِّيق .أسلم عام الفتح وعمّر طويلاً ، حتى مات بعد ولده أبي بكر سنة أربع عشرة للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ٤ / ٤٥٢ ، ونكت الهميان ص ١٩٩ ، والأعلام ٤ / ٢٩٧.

(٣) المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب ، الشهير بأبي سفيان ، ابن عمّ سيدنا رسول الله ﷺ وأخوه من الرضاعة وشبيهه .أسلم قُبيلَ فتح مكة ، وكان ممن ثبت مع سيدنا الرسول يوم حنين . مات سنة عشرين للهجرة. انظر ترجمته في : الإصابة ٧ / ١٧٨ ، والأعلام ٧ / ٢٧٦ .

(٤) صحابي أنصاري جليل .مات بالكوفة سنة إحدى وسبعين للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ١ / ٢٧٨ ، ونكت الهميان ص ١٢٤ - ١٢٥ ، والأعلام ٢ / ٤٦ .

(٥) من مشاهير الصحابة الأنصار العظام ، وأحد المكثرين من الرواية عن سيدنا رسول الله ﷺ ، عمّر طويلاً وكُفّ بصره في أخريات عمره .مات بالمدينة المنورة سنة ثمان وسبعين للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ١ / ٤٣٧ ، ونكت الهميان ص ١٣٢ - ١٣٣ ، والأعلام ٢ / ١٠٤ .

(٦) الصحابي الجليل ، وأحد الشعراء الثلاثة - حسّان وكعب وابن رواحة - الذين كانوا يردون الأذى عن سيدنا رسول الله ﷺ ، توفي ﷺ بالمدينة المنورة سنة خمسين للهجرة . انظر ترجمته في : الأغاني ١٥ / ٢٦ ، والإصابة ٥ / ٦١٠ ، ونكت الهميان : ٢٣١ - ٢٣٢ ، والأعلام ٥ / ٢٢٨ .

(٧) صاحب رسول الله ﷺ وشاعره ، عُمّر طويلاً ، وعمي في آخر عمره . مات سنة أربع وخمسين للهجرة. انظر ترجمته في : الإصابة ٢ / ٦٢ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٢١٦ ، ونكت الهميان ص ١٣٤ - ١٣٨ ، والأعلام ٢ / ١٧٥ .

(٨) الصحابي الجليل المعروف ، ابن خال السيدة خديجة ، ومؤذّن سيدنا رسول الله ﷺ ، وخليفته على المدينة في غزواته وفي حجة الوداع . اختُلِفَ في اسمه فقيل : عبد الله ، وقيل عمرو ، وهو الأكثر . عاش حتى شهد القادسية وكان معه اللواء ومات بها شهيداً ، وقيل : بل رجع سالمًا إلى المدينة المنورة ومات بها سنة خمس عشرة للهجرة. انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٤ / ٢٠٥ ، ونكت الهميان ص ٢٢١ ، والأعلام ٥ / ٨٣ .

حـــرب [١] ، عَقيـل بن أبي طالـب [٢] ، أبو أُسَـيد السـاعدي [٣] ، قَـتَادة بـن النعمـان [٤] ، أبـو عبد الله السُّـلَمي [٥] ، قَـتَادة بـن دِعـامــة [٦] ، المغـيرة بـن مِقْسَـــم [٧] ؛ راويـة إبراهيم النَّخَــعي ، أبو بكـر بن عبد الله بن الحــارث بن

(١) صخر بن حرب بن أمية القرشي ، الشهير بأبي سفيان ، أحد الصحابة الكرام ، أسلم عام الفتح ، وشهد مع سيدنا رسول الله ﷺ حُنيْنًا والطائف ، وفيها ذهبت إحدى عينيه ، فخيَّره سيدنا الرسول بين عين في الجنة وبين أن يدعو الله له ، فيردها عليه صحيحة ، فاختار الأولى ، وأصيبت عينُهُ الأخرى يوم اليرموك تحت راية ابنه يزيد ، فبقي أعمى إلى أن لقي ربه سنة اثنتين وثلاثين للهجرة بالمدينة المنورة . انظر ترجمته في : الإصابة ٧ / ١٨١ ، ونكت الهميان ص ١٧٢ - ١٧٤ ، والأعلام ٣ / ٢٠١ .

(٢) ابن عمِّ سيدنا رسول الله ﷺ ، وشقيق علي بن أبي طالب ، أسلم قُبَيْلَ الحديبية وشهد غزوة مؤتة ، كان عالمًا بأنساب العرب وأيامها ومثالبها . مات سنة ستين للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ٤ / ٥٣١ ، ونكت الهميان ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، والأعلام ٤ / ٢٤٢ .

(٣) صحابي أنصاري جليل ، طغت كنيته (أبو أُسيد) على اسمه ، واسمه مالك بن ربيعة ، شهد المشاهد كلها مع رسـول الله ﷺ ، ومات بالمدينـة المنورة . انظر ترجمته في : الإصابة ٧ / ١٧ ، ونكت الهميان ص ٢٣٣ .

(٤) صحابي أنصاري جليل ، شهد بدرًا وأحدًا ، وفيها أصيبت عينه حتى وقعت على وجنته ، فأتى النبي فردَّها ، فكانت أصحَّ عينيه . مات سنة ثلاث وعشرين للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ٥/٥٤٩ ، الأعلام ٥/١٨٩ .

(٥) كذا ، والذي في المصادر أبو عبد الرحمن . وهو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، من كبار التابعين ، ومقرئ الكوفة في عهده بلا مدافعة ، قرأ القرآن الكريم على عثمان وعلي وابن مسعود ، وتوفي سنة أربع وسبعين للهجرة ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في تاريخ الإسلام ٢ / ٥٥٦ ، ونكت الهميان ص ١٧٨ .

(٦) هو أبو الخطّاب ، قتادة بن دعامة السَّدوسي البصري ، تابعي جليل ، من كبار المفسرين والفقهاء المشهود لهم بالحفظ والإتقان . توفي سنة ثماني عشرة ومائة . انظر ترجمته في : وفَيات الأعيان ٤/٨٥ - ٨٦ ، ونكت الهميان ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، والأعلام ٥ / ١٨٩ .

(٧) هو أبو هاشم ، المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي ، قرأ على إبراهيم النخعي والشَّعبي وروى عنهما . نعته الإمام أحمد بن حنبل بالذكاء والحفظ ، والمحافظة على السُّنَّة . توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة للهجرة ، وقيـل في السنة التـالية لهـا . انظـر ترجمته في : تهـذيب التهـذيب ١٠ / ٢٤١ ، ونكت الهميـان ص ٢٩٥ .

هشام [1] . القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق [2] . عبيد الله بن عبد الله ابن عُتْبة بن مسعود [3] . معاوية بن سَبْرة [4] ، من أصحاب عبد الله بن مسعود . سعد بن أبي وقّاص [5] ، ذهب بصره في آخر عمره . عبد الله بن أبي أوْفَى [6] . علي بن زيد [7] ، من ولد عبد الله بن جُدْعان ، وُلِدَ وهو أعمى .

(١) من جلّة التابعين وساداتهم ، وأحد فقهاء المدينة المنورة السبعة المبرّزين ، الذين انتشر عنهم العلم والفُتْيا في آفاق الدنيا ، كان يسمى راهب قريش لزهده وعبادته . مات سنة أربع وتسعين للهجرة . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١ / ٢٨٢ ، ونكت الهميان ص ١٣١ ، والأعلام ٢ / ٦٥ .

(٢) أحد الأئمة العبّاد المجتهدين الثّقات ، نشأ في حجر عمّته السيدة عائشة أم المؤمنين ، فروى عنها وعن جماعة من الصحابة . نعته الإمام مالك بأنه أحد فقهاء الأمة . توفي سنة سبع ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : وفَيات الأعيان ٤ / ٥٩ – ٦٠ ، ونكت الهميان ص ٢٣٠ ، والأعلام ٥ / ١٨١ .

(٣) من أعلام تابعي المدينة المنورة ، وأحد فقهائها السبعة المذكورين ، ومؤدّب عمر بن عبد العزيز . مات بالمدينة في أخريات القرن الأول للهجرة . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ١١٥ ، ونكت الهميان ص ١٩٧ – ١٩٨ .

(٤) من تلاميذ ابن مسعود المقربين ، نعته ابن معين بأنه ثقة ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وجعله ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة . مات سنة ثمان وتسعين للهجرة . انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٦ / ١٩٣ ، وتاريخ الإسلام ٣ / ٤٨٣ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢٠٦ .

(٥) الصحابي الجليل المعروف ، وأحد العشرة المقطوع لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر بن الخطاب الشورى . مات سنة خمس وخمسين ، ودفن في المدينة المنورة . انظر ترجمته في : الإصابة ٣ / ٨٨ ، ونكت الهميان ص ١٥٥ – ١٥٦ ، والأعلام ٣ / ٨٧ .

(٦) من الطبقة الثالثة من طبقات المهاجرين . كان ممن بايع تحت الشجرة ، وممن شهد الحديبية وخيبر . عاش في المدينة إلى أن قبض رسول الله ﷺ ، ثم نزل الكوفة وبقي فيها إلى أن مات سنة ثمان وثمانين . انظر ترجمته في الإصابة ٥ / ٨ ، ونكت الهميان ص ١٨٢ .

(٧) أبو الحسن علي بن زيد بن أبي مليكة القرشي التيمي البصري الضرير ، أحد أئمة حفاظ الحديث ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٥ / ١٨٠ ، ونكت الهميان ص ٢١٢ ، والأعلام ٤ / ٢٨٩ .

أبو هلال بن الرّاسبي [1] . ابن عباس [2] . العباس بن عبد المطلب [3] . قالوا : لم يوجد ثلاثة مكافيف على نسق واحد غير عبد الله والعباس وعبد المطلب [4] .

ويروى أن معاوية قال لابن عبّاس : أنتم يا بني عبد المطلب تُصَابون في أبصاركم ، فقال ابن عبّاس : وأنتم يا بني أميّة تُصَابُون في بَصَائِرِكُم ! [5]

إنّ هؤلاء لك قدوة ، ولك فيهم أسوة [الطويل] :

وإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ   تَأَسَّوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّأَسِّيَا [6]

فَلْتَرْبِطْ ذِكْرَهُمْ عَلَى قَلْبِكَ ، ولْتُنَفِّسْ عَنْ كَرْبِكَ ، وَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ ، واعْمَلْ عَمَلَ ذَوِي الْحَزْمِ ، واشْغَلْ جَوَارِحَكَ الْبَاقِيَةَ بِطَاعَةِ اللهِ ؛ قَلْبَكَ بِالْفِكْرِ فِي جَلَالِهِ وَكِبْرِيَائِهِ ، وَتَذَكُّرِ مَا أَعَدَّ لأعدائِهِ وأوليائِهِ ؛ ولِسَانَكَ بِشُكْرِ أَيَادِيهِ ونَعْمَائِهِ ؛ وَرِجْلَيْكَ بِنَصْبِهِمَا فِي مَوَاقِفِ التَّعَبُّدِ لِوَجْهِهِ ، والسَّعْيِ بهما في

(١) هو أبو هلال بن سُلَيم الرّاسبي أحد التابعين الكبار . توفي في حدود السبعين والمائة . انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٧ / ٥٥٨ ، ونكت الهميان : ٣٠٦ .

(٢) الصحابي الجليل ، وحبر الأمة ، كان أعلم الناس بالحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر . مات بالطائف سنة ثمان وستين للهجرة . انظر ترجمته في الإصابة ٤ / ١٤١ ، ونكت الهميان ص ١٨٠ ، والأعلام ٤ / ٩٥ .

(٣) عم النبي ﷺ وبقية آبائه ، كان من أكابر قريش ومقدميها في الجاهلية والإسلام. قال الرسول في وصفه : « أجود قريش كفًا وأوصلها ». مات سنة اثنتين وثلاثين للهجرة . انظر ترجمته في : الإصابة ٦٣١/٣ ، ونكت الهميان ص ١٧٥ ، والأعلام ٣ / ٢٦٢ .

(٤) انظر المعارف : ٣٢٥ ، والبصائر والذخائر ٥ / ١٤٤ ، وربيع الأبرار ٤ / ٩٥ .

(٥) انظر الخبر في البصائر والذخائر ٥ / ١٤٤ ، وربيع الأبرار ٤ / ٩٥ ، ونكت الهميان ص ١٨٢ . وفي العقد الفريد ٥/٤ ، وثمرات الأوراق ص ١١٠ أن معاوية خاطب بهذا الكلام عقيل بن أبي طالب لا عبد الله ابن عباس .

(٦) البيت منسوب لسليمان بن قتّة في الأغاني ١٧ / ١٦٥ ، ومن غير عزو في الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٩٩ .

مَظَانَّ مَرْضَاتِهِ ؛ وَيَدَيْكَ يرفعهما داعيًا مُستغفرًا ، ويبسطهما باكيًا على الفرطاتِ مُستعبرًا . فإنَّك لو فعلتَ ذلكَ - وفيكَ المُعتقدُ المتينُ ، والفضلُ المبينُ ، والرسوخُ في العلمِ ، والتردّي بالحلمِ ، والعقلُ الرجيحُ ، والخُلُقُ السَّجيحُ[1] ، والفؤادُ البريءُ مِنَ الدَّغلِ[2] ، النَّقيُّ مِنَ النَّغلِ[3] - وجدتَ بَرْدَ الرِّضا والسَّلوةِ ، وقطفتَ العافيةَ الحُلوةَ .

* * *

تمّت بحمد الله ومنّه ، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين .

---

(١) الخلق السجيح هو : الخلق اللين السهل . اللسان (سجح) .

(٢) الدَّغَلُ - بالتحريك - هو : الفساد . مأخوذ من الدَّغَل ، وهو الشجر الملتف الذي يكمن أهل الفساد فيه . اللسان (دغل) .

(٣) النَّغَل : الضغينة والفساد . اللسان (نغل) .

المصادر والمراجع

- الأدب المقارن لمحمد غنيمي هلال ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- أساس البلاغة لجار الله الزَّمَخْشرِيّ ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢م .
- الاشتقاق لابن دريد . تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢م .
- إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت ، تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤ ، د ت .
- الأصمعيات لأبي سعيد الأصمعي ، تحقيق: مجيد طرّاد ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٤م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، طبعة مصورة في دار الفكر ، بيروت ، د ت .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطّناحي ، دار الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، ط ١ ، ١٩٥٠م .
- البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، ط ١ ، ١٩٨٢م .
- البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيدي ، تحقيق : وداد القاضي ، دار صادر ،بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨م.
- تاريخ الإسلام للذهبي ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٩٩١م .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ت .
- التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦١م .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، منشورات دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- ثمرات الأوراق لابن حِجّة الحموي ، قدم له : مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .

- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة للنشر بالقاهرة ، ط ١، ١٩٦٤م .
- الحلة السّيراء لابن الأبّار ، تحقيق : حسين مؤنس ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٥م .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٩م .
- الدّيارات لعلي بن محمد الشّابُشتي ، تحقيق : كوركيس عوّاد ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٦٦م .
- ديوان الحطيئة ، منشورات دار صادر ، بيروت ، د ت .
- ديوان أبي فراس الحمداني ، بيروت ، ١٩٤٤م .
- ربيع الأبرار لجار الله الزمخشري ، تحقيق : سليم النعيمي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٠م .
- سنن الترمذي ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٥م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدّينَوَريّ ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، د ط ، ٢٠٠٦م .
- الصّحاح للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٧م .
- صحيح البخاري ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية بالقاهرة ، ١٤٠٠هـ .
- طبقات الشعراء المحدثين لابن المعتز ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، د ت .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، تحقيق : محمود شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط ٢ ، د ت.
- الطبقات الكبرى لابن سعد ، منشورات دار صادر ، بيروت ، د ت .
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق : أحمد أمين ورفيقيه ، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٤٩م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرّد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، د ت .
- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، د ت .
- مثالب الوزيرين لأبي حيّان التوحيدي ، تحقيق : إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٧م .
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د ط ، د ت .

- المستطرف من كل فن مستظرف للإبشيهي ، قدم له : مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- المستقصى في الأمثال لجار الله الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبعة مصورة عن الطبعة القديمة في دار الفكر ، د ت .
- المعارف لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ط ، د ت .
- معجم الشعراء للمرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة (طبعة مصورة) ، ٢٠٠٣م .
- نَكْتُ الْهِمْيَانِ في نُكَتِ الْعُمْيَانِ للصفدي ، تحقيق : أحمد زكي ، القاهرة ، ١٩١١م .
- وَفَيَات الأعيان لابن خِلّكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، د ط ، د ت.

❋ ❋ ❋

ديوانان في علم « السـطـو » ...

الأحوص الأنصاري ، وحاتم الطائي (نموذجين)



د. عادل سليمان جمال(*)

الأحوص الأنصاري ، هذا الرجل الأحوص بن محمد الأنصاري المتوفَّى (١٠٥ هـ) ؛ شاعر المدينة غير مدافَع زمنَ بني أمية ، لقي ما لقي حيًّا وميتًا ، أهانه قومه وضربوه وتحامَوْه فعاش فيهم غريبًا منبوذًا ، وآذاه مَنْ أحبهم ودافع عنهم ونفوه . وعدا الزمنُ على ديوانه فضاع ، وعطف على الكتب التي أُلفت في أخباره فلم تصل إلينا . واليوم يهتدم أحفاده ما جُمع من شتاته .

وحديثُ الأحوص يبعث في نفسي كوامنَ الأسى ؛ لما لاقيتُ فيه من عَنَتٍ ونَصَبٍ . وكأنَّ سوء حظّه أبى أن يَقْنَع بالنَّيْل منه ومن ديوانه والكتب التي أُلِّفت في أخباره ، فامتدّ إلى هؤلاء الذين احتفَوْا به ، فكاد يحرمني ثمرةَ جهدي ، وأساء إليَّ الدكتور إبراهيم السامرّائي (غفر الله له) إساءة بالغة حين جمع شعر الأحوص وحقّقه ، إنْ صحَّ أن يُسَمَّى ما عمِله جمعًا وتحقيقًا .

في شهر مارس من عام ١٩٦٤ حصلتُ على درجة الماجستير برسالة موضوعها : شعر الأحوص الأنصاري - تحقيق ودراسة ، تحت إشراف أستاذي العلاّمة الدكتور شوقي ضيف (رحمه الله) . وفي إبريل من عام ١٩٦٥ قدّمت الرسالة (بناء على توجيه من أستاذتي الدكتورة سَهير القلماوي رحمها الله) إلى المجلس الأعلى للفنون والآداب لنشرها في مشروع المكتبة العربيّة . ونُشرت في سبتمبر ١٩٧٠ .

(*) باحث وأستاذ بجامعة أريزونا الأمريكية .

في عام ١٩٦٦ أبلغني بعض من أثق به (وهو المرحوم رشاد عبد المطّلب) أن الدكتور إبراهيم السامرّائي رئيس قسم اللغة العربية بجامعة بغداد يعتزم جَمْعَ شعر الأحوص ، وأنه أخبر الدكتور السامرّائي أنني قد نِلْتُ به درجة الماجستير ، ودفعت به إلى المطبعة ، غيرَ أن الدكتور السامرّائي مضى في ما نوى واعتزم ، وخرّج شعر الأحوص الأنصاري بتحقيقه عام ١٩٦٩ ، نشرته مكتبة الأندلس ببغداد . (لم أرَ الكتاب إلا بعد عودتي من الولايات المتحدة عام ١٩٧٣) . وحين رأيتُ الكتاب وبدأتُ في تصفُّحه ، عجبت للتَّشابه الشديد بين منهجه ومنهجي ، ولما مضيتُ فيه دُهِشتُ للاتّفاق الغريب بينه وبين رسالتي ، وحين بدأتُ في قراءته قراءة متأنية ، مقايلاً بينه وبين رسالتي فَزعتُ ، وأيقنتُ أن الدكتور السامرّائي قد نقل رسالتي نقلاً . أما كيف حدث هذا فلا علم لي به ، وعلمُ ذلك عند الله وعند الدكتور السامرّائي ، وعند من يسّر له الحصول على نسخة من هذه الرسالة .

وهذه الدعوى على ما فيها من خطورة ، وما تتضمّنه من خيانةٍ للأمانة العلمية التي لا تليق بشاب مبتدئ ، فضلاً عن أستاذ جامعي يتخرَّج على يديه الكثير من الأجيال ، أقول : « هذه الدعوى صحيحة ، وسأقدّم لها في ما يستقبل من الصّفحات أدلّة قاطعة وبراهينَ دامغة » .

هذه السُّطور قدّمتُ بها للمقال الذي كتبته في بيان السَّطْو على رسالتي ، ونُشر في مجلّة « الثقافة » المصرية ، العدد العاشر ، يوليو سنة ١٩٧٤ ، ص ٩٩ - ١٠٧ .

وظننتُ ثم ظننتُ أن ما نزل بالدكتور إبراهيم السامرّائي من بلاء (لم أكن أتوقّعه ولا تمنيته له) من جرّاء ما كتبته وما كتبه غيري إنصافًا لي ،

سيكون رادعًا لمن تُسوِّل له نفسه سرقةَ عمل غيره . ولكن سرعانَ ما خابت كل هذه الأظانين ، فقد صدرت عدة طبعات لشعر الأحوص الأنصاري ، وديوان حاتم الطائي الذي حققتُه وظهرت طبعته الأولى عن مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، ثم ظهرت الثانية عن مكتبة الخانجي سنة ١٩٩٠ . نقل « محقّقو » هذين الكتابين عملي وتجاهلوا ذِكْري ألبتة !

أبدأ بالكلام عن شعر الأحوص الأنصاري ، ثم أثنّي بذكر السَّطْو على عملي في ديوان حاتم الطائي في طبعة الدكتور حنا نصر الحتّي (الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٩٧) .

أولاً - ديوان الأحوص الأنصاري :

١ - شعر الأحوص الأنصاري(وكذلك ديوان حاتم الطائي) شرحه وضَبَط نُصوصَه وقدّم له الدكتور فاروق عمر الطَّبّاع . والدكتور الطَّبّاع طبع ما يُربي على ستّين ديوانًا ، كلُّها سبق نَشْرُها ، وبعضها حُقّق تحقيقًا علميًا متقنًا ، وضُبط ضبطًا صحيحًا ، وشُرح شرحًا وافيًا ، مثل دواوين امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، والأعشى ، ولَبيد ، وكعب بن زهير ، وذي الرُّمّة ، وجرير ، وأبي العتاهية ، ومسلم بن الوليد ، وابن الدُّمَيْنة ، واللُّزوميات ، وسقط الزند ... وهلُم جرًّا . حتى كتب المختارات مثل شرح المُعلّقات السبع والمفضليات والأصمعيات لم تُفلِتْ من شرحه وضَبْطه . ولا إخـالُ أني في حاجة للكلام عن كلا كتابيْ اللذين أعاد شرحهما وضبطهما . فكل من اطّلع عليهما يدرك أنهما ليسا في حاجة إلى مزيد من الشرح والضبط أو التقديم . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

٢ - ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق الدكتور سعدي ضناوي . نشْر دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .

عندما قرأتُ هذا السَّرق الصُّراح أيقنت أن ما ختمتُ به مقالي ذَهَبَ أدراجَ الرياح ، وصادف آذانًا صُمًّا . قلت في ختام مقالي تعليقًا على ما فعله الدكتور إبراهيم السامرّائي رحمه الله : « وبعد ، فهذا أمر خطير ، سيئ المَغَبّة ، مذموم العواقب ، شاع خطره - للأسف الشديد - بين بعض أساتذة الجامعات على وجه خاص ، وابتُليت أنا به على وجه أشد خصوصية ، فقد نُكِبتُ نكبة أخرى في مقالة لي نشرتُها بمجلة « المجلة » المصرية ، العدد ١٣٥ ، مارس ١٩٦٨ عنوانها « الحماسة (أي كتب الحماسة) في الأدب العربي » ، اهتـدمها الأستاذ عبد المعين الملّوحي - من سورية - فادّعاها لنفسه ، وجعلها مقدّمة لكتاب « الحماسة الشجرية » الذي حقّقه[1] » .

ولم أكن أدري أن بلائي ستزداد شدة خصوصيّته ، فيَتعاورُ ما كتبتُ تجارُ التحقيق ، فيا لبضاعتهم من بضاعة مزجاة خاسرة . اكتنفني اليأس والقُنوط ، ونازعَتْني نفسي أن أمرَّ بهذا اللغو مرَّ الكرام كما أمرنا الله عزَّ وجلَّ ، فقد وجدت أن صوتي الذي علا سنة ١٩٧٤ قد ضاع في سمعي ، فهو - إذن - في أسماع الناس أضيَع . واستقرَّ في قرارة نفسي الكتابة عن ذلك في مقدّمة الطبعة الثالثة لشعر الأحوص متى شاء الله لها أن تكون ، فذلك أجدى من الكتابة في مجلة أو صحيفة سيّارة ؛ لأنه في كل يوم ينشأ في الناس طالب علم لا يُدْرِك زمانهُ ما كَتبتُ ، وغيرُ يسير عليه أن يلتمسَه في المجلات والصحف على امتداد عالمنا العربي . ولكن بعض إخواني من أهل العلم حثّوني على الخروج عن صمتي . فحرّكت كلماتُهم في نفسي رغبةً طالما قاومتها ، فعزمت على امتشاق القلم مرّة أخرى استجابة لرجاء لم أجد الإغضاءَ عنه من الأدب ، ولا من الوفاء في شيء ،

(١) في مقابلة مع الأستاذ عبد المعين الملوحي في إحدى الندوات في القاهرة اعتـذر إليّ - رحمه الله - عما حدث ، فهو لم يكتب المقدمة ، وإنما كتبتْها الأستاذة أسماء الحمصي .

خاصة أن بعض هؤلاء الإخوة لا تربطني بهم معرفة شخصيّة ، وإنما أقرأ لهم ويقرأون لي ، فهم وإياي كما قال أبو تمام :

إن يفترقْ ماء الوصال ، فماؤنا   عَـذْبٌ تحدَّر مـن غَمام واحدِ
أو يفترقْ نسَبٌ يؤلّفُ بينَنـا   أدبٌ أقمنـاه مَقــام الـوالـدِ

فعزّ عليّ ألاّ أكون عند حُسن ظنّهم ، وأكبرتُ غيرتَهم على الأمانة العلمية . وعسى أن تكون حجّتهم قاهرةً لما أصررت عليه من إلْفي ، وعسى أن أكون قد أخطأت الطريق حين لُذْتُ بالصمت عقدًا كريمًا . وأعوذ بالله - جل شأنه - من شرّ النفس وما تنزو إليه ، وما تأمر به ، وأن أفتات على أحد بغير الحق ، كما أعوذ به من أن أكون نَكِسًا وَكِلاً ، لا يدفع عن نفسه ولا يحمي ذِماره .

وطبعةُ ضناوي هذه نَقَدَها الدكتور نبيل الطّريفي نقدًا هيّنًا ليّنًا في مقدّمة طبعته لديوان الأحوص الأنصاري (عالم الكتب ، بيروت ٢٠٠١) ، وسأتناول طبعة الطّريفي بالتفصيل بعد الانتهاء من الكلام عن طبعة ضناوي .

وهذه هي المآخذ التي ساقها الطّريفي على طبعة ضناوي :

١ - لم يقدّم المحقّق لديوانه بمقدّمة يشرح فيها منهجه وطريقته في العمل .

٢ - لم يذكر المحقّق خلافَ الروايات بين المصادر المختلفة ، ومن ثَمَّ بات القارئ لا يعرف إلا رواية واحدة بعدة مصادر مختلفة ، وهذا خطأ علمي .

٣ - عدم ذكر المحقّق لخلاف الروايات بين المصادر جعله ينتقي الرواية التي تعجبه ، ومن ثَمَّ بتْنا بوصفنا قراءً نجهل الرواية القديمة ، التي يكون لها الحق الأكبر في الذِّكْر . فموضوع القِدم في الرواية هو الأصل ، إلا إذا كان هناك تحريفٌ أو تصحيف ، ومن ثَمَّ يكون حقُّ المحقق في الاختيار .

٤ – قصور المحقق في فهم الصورة الشعرية جاء واضحًا . ففي القطعة رقم ٤ ، ص : ١٧ جاء عَجُز البيت الثالث : « لعينيك أسراب من الدمع تسكب » . قال المحقّق في شرحه : أسراب : جمع سِرْب ، وهو القطيع من الظّباء والنساء وغيرها . وفي القطعة رقم ٩ ، البيت الأول جاء صدره : « عفا مثعر من أهله فثقيب » . قال المحقّق في شرحه : عفا : زال وامّحت آثاره . فهل زالت آثار مثعر من أهله ، أم أنه خلا من أهله ! وفي القطعة رقم ١٥ شطر الرجز الثاني : « خير جناب كلها في المنسبة » ، قال المحقّق في شرحه : الجناب : الرَّحْل (أداة ركوب الجمل) ، المنسبة : التَّشْبيب بالمرأة في الشعر . فكيف يكون المعنى ! إلى أخطاء كثيرة تُبعد العملَ عن هدفه الحقيقي ، وتُظهر قصورَ صاحبه في الفهم والاشتقاق والتعامل مع المعنى بعيدًا عن المعاجم .

أقول : وأخطاء الشرح حقًّا كثيرة دالّةٌ ؛ لأن فهم هذا الأدب الجليل أمرٌ شديد المراس لمن لا يمتلك ناصيته ، فلا يهجم عليه بلا أداة وبلا استعداد وبلا فهم وبلا رويّة ، إلا من ظن في نفسه الظنون ؛ إما جهلاً وإما استهانة .

وإليك مثالين إلى جانب ما ذكره الطّريفي :

١ – ق : ٩٦ ، ب ٣ ، شَرَحَ هذا البيت :

فأضحَـوْا بنهـرَيْ بابلٍ ورؤوسُـهـم تَخُبُّ بهـا في ما هنـاك الخـــوامعُ

فقال : « حتى صاروا يركضون برؤوسهم بين نهري بابل ، حيث لا تعيش إلا الضّباع » . ولا أدري كيف يركض الإنسان برأسه ، والذي أعرفه هو أنه يركض بساقيْه ، ويحمل الأشياء بيديه ، ويرى بعينيه ... إلخ . والبيت آخر أبيات ثلاثة في مدح يزيدَ بنِ عبد الملك ، وهجاء يزيدَ بنِ المهلَّب حين خرج على يزيدَ

ابن عبد الملك سنة ١٠٢هـ . ومعنى البيت واضح : قُتل خَلْقٌ كثيرٌ من جيش يزيدَ بنِ المهلّب ، فحملت الضباعُ رؤوسَ القتلى ، وجرت بها . (وقد وجدت هذه الأبيات - وهي في طبعتي برقم ٩٣ مع قطع أخرى أثبتُّها في طبعتي برقم ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ - ضمن قصيدة طويلة عِدّتها ٥٤ بيتًا في « منتهى الطلب » نسخة جامعة يل ، انظر الطبعة الثانية رقم ٩٣) .

٢ - شرح البيت التالي رقم ٢٣ في القسم الثاني :

ومستخبرٍ عن سِرِّ ليلى رددتُه ... بعمياء من رَيَّا بغير يقينِ

قال : « جاء إليَّ أحدهم يسأل عن أسرار ليلى ، فأعدته لا يعرف شيئًا ، بقصيدة مطلسمة وريح طيبة ! » يا ترى أي عطر طيّب به الشاعر هذا السائل الفضولي ؟ لم يدرك ضناوي أن الشاعر قد يذكر المرأة بأكثر من اسم في قصيدته الواحدة ، لأن « ريّا » هنا اسم امرأة . ولو فرضنا أن ضناوي غَيْرُ مطّلع على أساليب الشعراء ، فكيف فاته أن يلاحظ أن أبا تمام نسبهما في حماسته (شرح التبريزي ٣ : ١٣٤) إلى جابر بن الثعلب الطائي ، وعنه - في ما أرجّح - البصري في حماسته (الطبعة المصرية رقم ١١٥٣) ، وأن البحتري (الحماسة : ١٤٦) روى البيت مع بيتين ناسبًا الأبيات لجابر بن الثعلب الطائي :

ومستخبرٍ عن سِرِّ ليلى رددتُه ... بعمياء من رَيَّا بغير يقينِ
وقد علمتْ رَيَّا على النأي أنّني ... لمستودع الأسرار غيرُ خَؤونِ
فقال انتصحني إنّني لك ناصحٌ ... وما أنا ، إن نَبَّأتُهم ، بأمينِ

وورد البيتان الأول والثالث بهذه الرواية أيضًا (أعني « ريّا » في المواضع الثلاثة) في الأقصى القريب للتنوخي : ١٠٤ ، منسوبين لجابر ، وبدون نسبة في أمالي القالي ٢ : ١٧٢ ، ونقد الشعر : ١٤٦ . ولو تفضّل ضناوي ، ونقل تخريجي

كاملاً (ص ٢٢٦) بدلاً من الاكتفاء بمصدرين فقط ، لاتّضح له أن رواية « ليلى » لم ترد فقط إلا عند الراغب الأصفهاني الذي نسب البيت خطأ إلى الأحوص في محاضرات الأدباء . ولكنها الغفلة .

وأكثرُ ما شرَح لا يحتاج إلى شرْح ، فتأمل هذا الشرح للبيت الثالث ، القطعة رقم ٦٤ :

أدورُ ولـولا أن أرى أمَّ جعفـــرٍ بأبيـــاتكم مـا درتُ حيـث أدورُ

« وإذ تروني أدور بين بيوتكم ، فهذا لثقتي بأن أم جعفر بينكم ، ولا بد أن أراها ، ولولا ذلك ما درت أبدًا » . أيُّ كلمات هذا البيت عصيّةٌ على فهم شادٍ مبتدئ ، فضلاً عن قارئ متخصص ؟ وأي غموض هنا يحتاج إلى إبانة وإيضاح ؟ ومثل هذا لا يعد ولا يحصى ، عصمنا الله وإياك .

وكما ترى لم يتعرَّضْ الطّريفي للنّص ، ضبطًا ، وصحةً ، لسبب بسيط ، هو أنهما منقولان من كتابي : شعر الأحوص الأنصاري . والذي ألجأ ضناوي إلى هاوية هذا الشرح ، هو محاولة جعل عمله يبدو مختلفًا عن عملي ، فاجتَهَدَ ، فكان ما كان !

وإلى جانب أخْذه طبعتي الأولى أخذًا ، فقد استعان (وهذا تعبير مهذب جدًّا) بطبعة إبراهيم السامرّائي ، وهي منقولة من رسالتي ، كما وضحت قبل ، فنَصَبَ لنفسه شَرَكًا وقع فيه في بعض مواضع هذا النقل .

وكما فعلت في نقدي لعمل إبراهيم السامرّائي ، سوف أورد هنا أدلة دامغة لا يستطيع ضناوي لها دفعًا ولا ردًّا .

تقسيم الديوان :

قَسَمْت شعر الأحوص على ثلاثة أقسام . جعلت في القسم الأول ما صحّ من شعره ولم ينازِعْه فيه شاعر آخر ، وجعلت فيه أيضًا ما نُسب له ولشعراء آخرين ، إما لأن هذا الشعر يشبه نمطَ شعر الأحوص ، أو فيه ذكرُ أشخاص أو أماكنَ أو أحداثٍ أجدها في بعض شعره الصَّحيح ، وإما لأنه عزَّ الفصل بين ما هو له وما هو لغيره ، فمُعْظَم مَن اختلط شعرُه بشعرهم هم من الشعراء الغزليين : فهم نِتاج عصر واحد هو العصر الأموي ، وبيئة واحدة هي بيئة الحجاز ، وينظِمون في موضوع واحد وهو الغزل[1] . وجعلت في القسم الثاني ما نُسب إلى الأحوص خطأ ، واعتمدت في نفي هذا القسم عنه ما وجدته في المصادر من نسبة الشعر إلى غيره نسبة راجحة . وقد توخَّيتُ الحذَرَ في هذين القسمين ما استطعت . ولله وحده الحمد ، ومنه التوفيق ، فبعد ما يقرب من أربعين سنة ثبتَ صدق حَدْسي ، فما أثبتُّه له فهو له ، وما نفيتُه عنه فهو ليس من نظمه . وجعلت في القسم الثالث الشعر المصنوع ، ويتكوَّن من قصيدتين نَصَّ أبو الفرج في الأغاني على أنهما منحولتان .

وهذا التقسيم بعينه اتَّبعه ضناوي ، ومن قَبْله السامرّائي ، ثم الطَّريفي أيضًا ، كما سأوضح في ما بعد . وقد يقول قائل إن هذا التقسيم قد يهتدي إليه أي محقِّق ، فطبيعة المادة التي بين يديه قد تقوده إلى هذا التقسيم ، بل قد تفرضه عليه . وهذا صحيحٌ غير مُسْتَبعَد ، ولكن المُسْتَبعَد حقًّا أن تكون القصائد في الأقسام الثلاثة هي بعينها عند ضناوي وعندي ، إلا النَّزْرَ القليل ؛ قصدًا للتَّمويه .

---

(١) انظر مقالاً كتبته بعنوان : « الشعر العربي وظاهرة التداخل والاختلاط » ، مجلة « المجلة » ، القاهرة ، العدد ١١٣ ، مايو ، ١٩٦٦ ، ص : ٣٤ - ٤٦ .

١ - **القسم الأول** : قام فيه بإدخال تغيير طفيف لكي يبدو عمله مختلفًا عما عندي ، فنقل من طبعة السامرّائي رجزًا من خمسة أشطر (رقم ١٥) ، مطلعه :

أَشْبَـــهَ أبـا عــمــرو وأشــــبـه ثـعـــلـبـة

وقد خرّجه السامرّائي في الحماسة البصرية (طبعة الهند) ، وكذلك فعل ضناوي بطبيعة الحال . قلت في الحماسة البصرية التي حققتُها (طبع مكتبة الخانجي) ص ١٦٤٥ عن نسبة هذا الرجز إلى الأحوص ما يلي: « الرجز ليس في ديوانه من تحقيقي ، وهو في ديوانه طبعة السامرّائي : ٤٤ عن الحماسة البصرية . وهذا الرجز ليس للأحوص الأنصاري بلا أدنى ريب ، بل ليس من شعر الإسلاميين ألبتةَ . وكنت قد وقفت عليه قديمًا ، ولكني فقدت الأوراق التي دوّنته فيها ، وأذكر أنه كان منسوبًا إلى الأحوص بن جعفر بن كلاب ، أو الأحوص اليربوعي ، وهذا ما أرجّحه ، فبنو جَناب (الذين ذكروا في الشَّطْر الثاني من الرجز) هم من بني يربوع ، قوم الأحوص » . ولكني وجدت في ما بعد (جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٤٥٦) في نسب نائلة امرأة عثمان بن عفان ﷺ : نائلة بنت الفُرافِصَة بن الأحوص بن عمرو بن ثعلبة ... بن جَناب . وصاحب الرجز ذكر « عمرو و ثعلبة » في الشَّطْر الأول كما ذكر « جَناب » في شطر تال . الله أعلم أيُّ ذلك كان . ولكن على كل حال ليس الرجز للأحوص الأنصاري .

ونَقلَ أيضًا البيتَ الرابع عشر من طبعة السامرّائي (رقم ٣٣) وهو :

إذا قلتُ إني مُشْتَـفٍ بلقـائها فحَمَّ التَّلاقي بيننا زادني وَجْدَا

ولكنه وضعه في الهامش (رقم ٢ ، ص : ٥٥) واقتضته أمانته العلمية أن

يذكر أنه نقله عن طبعة السامرّائي . ولم ينتبه كلاهما إلى أن حركة رَوِيِّ البيت مختلفة عن رويّ القصيدة ، ومَطْلَعها :

ألا لا تَلُمْه اليـوم أن يتبـلّدا   فقد غُلب المحزونُ أن يتجلّدا

والمدهش أن كليهما لم يلاحظ أن الرواية الصحيحة هي « زادني سقمًا » ، وأن هذا البيت جاء بهذه الرواية ضمن المقطوعة (رقم ١٤٨) في طبعة ضناوي ، وبيتًا مفردًا في طبعة السامرّائي (رقم ١٧١) مع خطأ جسيم .

ونقل أيضًا المقطوعة (رقم ٤٣) عن السامرّائي (في طبعته رقم ٥٠) ، وخانته أمانته العلمية ، فلم ينصَّ هذه المرّة على هذا النقل ، وخرّجها في « الزَّهْرَة » . وكان السامرّائي قد وقع في خطأ حين نقل من رسالتي المخطوطة هذين البيتين ، فتخفّف من التخريج الذي عندي . وهذا هو نصُّ كلامي (انظر طبعتي ص : ٢١٩) :

« نسب البكري ، معجم ما استعجم (دومة الجندل) هذين البيتين للأحوص . وليس الأمر كما ذكر البكري ، فهما من قصيدة لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحي في ديوانه : ٢٨ ، والأغاني ٧ : ١٣٨ - ١٣٩ ، ومَطْلَعها :

سقى الله جازنا فمن حَلَّ وَلْيَهُ   فكل مَسيل من سَهَام و سُرْدُدِ

وهذا المطلع أورده البكري في مقدّمة الكتاب : ١٥ وقال (نسبه ابن السِّكّيت إلى أبي دَهْبَلٍ ، وإنما هو للأحوص لا شك فيه) . والذي لا شك فيه أنه لأبي دَهْبَل ، وقد نسبه ياقوت ، معجم البلدان (سردد ، سهام) إلى أبي دَهْبَلٍ ، والزَّبيدي في التاج (سرد) . ومن العجيب أن الأصفهاني ، الزَّهْرَة : ١٨٣ ينسب البيتين الرابع والعاشر من قصيدة أبي دَهْبَلٍ هذه إلى الأحوص ، وهما :

فوانَدَمي إذ لم أَعُجْ إذ تقول لي   تَقَـدَّمْ فشيِّعْنا إلى ضَحْوة الغـد

فأصبحتُ ممـا كان بيني وبينهـا   سوى ذكرِها كالقابض الماء باليد

وكما ترى من هذا التخريج ، فالأصفهاني لم ينسب البيتين الأول والثاني قطّ إلى الأحوص . فحذف السامرّائي سائر ما ذكرت مكتفيًا بالزُّهَرَة ، فجاء ضناوي ، ونقل ذلك نقلاً دون تنبُّه .

ولا يقتصر التَّشابه على عدد القصائد والمقطوعات فقط ، بل يتعدّاه إلى طريقة ترتيبها ، فقد رتبتُها بحسب نظام « ألف باء » ، وبدأت بالساكن من كل قافية ، ثم بالمرفوع ، فالمنصوب ، فالمجرور ، وراعيتُ داخل القافية الواحدة أن أبدأ بما فيه سكونٌ قبل حرف الرَّوِيّ مثل « غرْب » ، فالمجرد منها مثل « عجَب » ، فما فيه ألف مثل « أوصاب » ، فما فيه ياء مثل « حبيب » ، فما اقترن بهاء مثل « أقاربه » أو « ها » مثل « هبوبها » ، مراعيًا خلال ذلك أن أجعل القصائد والمقطوعات التي تماثلت بحورها في نسق ، لعل ذلك يوحي في الأبيات القليلة أو المفردة أنها من قصيدة واحدة . وقد ثبتت صحّة هذا المنهج بفضل من الله وتوفيقه ، فرقم ٦٢ ، ٦٣ وجدتهما ضمن قصيدة طويلة في المنتهى ، وهي رقم ٦٣ في الطبعة الثانية ، ورقم ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ وجدتها ضمن قصيدة واحدة هي رقم ٩٢ في الطبعة الثانية ، ورقم ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ وجدتها ضمن قصيدة واحدة هي رقم ٩٣ في الطبعة الثانية . فهل يقول عاقل إن هذا الترتيب بهذا النَّهج الذي لا يختلّ قد اهتدى إليه ضناوي من تلقاء نفسه ؟

أضِفْ إلى ذلك ضربًا آخر من التّشابه يستحيل أن يكون من قبيل المصادفة ؛ فقد اتخذت المصدر الذي أورد القصيدة أو المقطوعة كاملة أصلاً ، وأشرت إليه في الهوامش بهذه العبارة « في الأصل » ، مهما كان متأخرًا ، أما إذا تساوت القصيدة في الطُّول في مصادر شتّى ، فكنت آخذ برواية أقدم مصدر لها . ولما كان كتاب الأغاني من أغنى المصادر بشعر الأحوص ، فقد وجدت عُسْرًا شديدًا في ترتيب الأبيات ؛ لأن كثيرًا من الشعر الذي أورده أبو الفرج هو أصوات غنّاها المغنّون ، فغيّروا ترتيبها بحسب ما تتطلّبه صناعتهم ، وأسقطوا منه ما لا يتفق

وألحانهم ، فآثرت تركها كما هي ، ولم أستبحْ لنفسي ترتيبها على النحو الذي أرى ، إلا إذا وجدت لها ترتيبًا معقولاً في مصدر آخر ، فكنت أردُّ البيت إلى مكانه ، وكثيرًا ما وجدت قصيدة أو مقطوعة في عدّة مصادر ، ولكنها تزيد بيتًا أو أكثرَ في مصدر آخر ، فكنت أضيف هذه الأبيات ، وأفصلُها بفاصل « * » عن أبيات الأصل ، وأنبِّه على مصدر هذه الزيادة في الهامش .

هكذا فعل ضناوي أيضًا ، ووضعَ الفواصلَ حيث وضعتُها ، وأكتفي بعدة أمثلة :

١ - ق : ٨٣ في طبعتي : الأبيات ما عدا البيتَ السابع جاءت في الزَّهْرَة : ١١٥ ، وجاء البيت السابع في حماسة ابن الشجري . فزدته عنها ، ووضعت الفاصل « * » بعد البيت السادس . كذلك فعل ضناوي (طبعته رقم ٨٦) ، ولكن نسي أن ينقل من عندي مصدر البيت ، فلا تجد له عنده تخريجًا ! فمن أين زاده ؟!

٢ - ق : ١٠١ في طبعتي : جاءت الأبيات ١ ، ٤ - ٧ ، ٥ في الأغاني ٤ : ٢٩٩ ، أما الأبيات ١ - ٣ ففيه أيضًا ٤ : ٣٠٠ . فزدت البيتين الثاني والثالث بعد البيت الأول ، ووضعت فاصلاً « * » بعده . ولم ينتبه ضناوي إلى ذلك (انظر طبعته رقم ١٠٤) ، فوضع الفاصل بعد البيت الثالث ، وقال في التخريج : البيت ١ في الأغاني ٤ : ٢٩٦ ، والبيت ٢ في الأغاني ٤ : ٢٩٦ ، والبيت ٣ في الأغاني ٤ : ٢٩٦ ، والبيت ٤ في الأغاني ٤ : ٢٩٦ . فإذا كانت الأبيات قد وردت متتابعة في الأغاني في الصفحة نفسها ، فلماذا وضع الفاصل ؟

٣ - ق : ١١٧ في طبعتي : زدتُ البيتين الثالث والرابع عن تاريخ الإسلام (٤ : ٩١) وخزانة الأدب (١ : ٢٤٨) ، لأنهما لم يردا في المصدر الذي اتخذتُه أصلاً ، وهو الأغاني (٢١ : ١١٠) ، ووضعت قبلهما فاصلاً « * » ،

ولكن ضناوي (طبعته رقم ١٢٠) لم يتنبه لمصادر الفصل ، فجعل البيت الثالث عن الأغاني ٢١ : ١٠٩ ، والبيت الثالث هذا لم يرد قطُ في الأغاني .

في هذه القصيدة نفسها زدتُ البيتين ٣٤ و ٣٨ عن منتهى الطلب (مخطوطة دار الكتب المصرية) ، ووضعت فاصلاً « * » قبلهما ، وكذلك فعل ضناوي ، ولكن فاته أن يُثبت مصدر هذه الزيادة ، ولم يذكر قطُ منتهى الطلب بين مصادر تخريج هذه القصيدة ، فمن أين زاد هذين البيتين !

٤ - ق : ١٣٧ في طبعتي : جاءت الأبيات ١ ، ٣ ، ٤ في الموشّح ص ٦٣ ، وجاء البيتان ١ و ٢ في الأغاني ١٢ : ١١٥ ، فزدت البيت الثاني عنه ، ووضعت فاصلاً « * » بعد البيت الأول تنبيهًا على هذه الزيادة . أما ضناوي (طبعته رقم ١٤٠) فجعل الفاصل بعد البيت الثاني لا الأول ، وخرّج البيتين ١ و ٢ في الأغاني ١٢ : ١٣٧ ، ولكن ما قولك في أن البيت الثاني هذا لم يرد في الأغاني ! ولأمثلة أخرى انظر : ق : ١٤٧ عنده و ١٤٤ عندي ، ١٤٨ عنده و ١٤٥ عندي ، ١٥٦ عنده ، و١٥٣ عندي .

وهو أحيانًا لا يضع هذا الفاصل ؛ إما لأنه نسي ، وإما لأنه أراد أن يُظهر عملَه مختلفًا شيئًا ما عن عملي ؛ فمثلاً المقطوعة (رقم ١٥٤) في طبعتي جاءت أبياتها الخمسة في الزَّهْرَة ٢٣٨ ، وجاء البيت السادس مقرونًا بأربعة أبيات من هذه الخمسة في معجم البلدان ووفاء الوفا ، فزدته بعد البيت الخامس ، ووضعت فاصلاً « * » ، ولكنه جعل الأبيات في نَسَق دون فاصل .

٢ - **القسم الثاني :** جعلتُ فيه ما نُسب إلى الأحوص خطأ ، واعتمدتُ في نفي هذا القسم عنه ما وجدته في المصادر من نسبة الشِّعرِ إلى غيره . ولكنه اكتفى بتغيير عنوان هذا القسم فسمَّاه « ما نسب للأحوص ولغيره » ! ولِمَ لا ؟

فالشعر في هذا القسم قد نُسب حقًّا إلى الأحوص وإلى غيره . ولكن فاته أن القسم الأول فيه أيضًا أشعارٌ نُسب بعضها إلى الأحوص ولغيره ، ولكن نسبتها إليه أرجح ، وأن السبب الذي جعلني أفرد أشعار هذا القسم ، أي الثاني ، أنها نُسبت للأحوص خطأ ، والصحيح أنها لغيره . وكأن هذا التغيير سيجعلُ القطعَ الثلاثَ والعشرين - التي نقلها من عندي والتي لا تنقص بيتًا أو تزيد بيتًا ، ولا يختلُّ ترتيبها قافية ولا بحرًا - مختلفة ، وهاك الأدلّة :

١ - البيت رقم ٩ (يا أنا) في طبعته وطبعتي : ذكر أن مصدره هو المقاصد النحوية فقط ، وهذا صحيح . ولكن إذا طرحت هذا السؤال : إلى مَنْ نُسب أيضًا لغير الأحوص لكي يوضع في هذا القسم ؟ فلن تسمع غير الصمت المستنكَر ، أما أنا فقد خطّأت العَيْنيَّ في نسبة البيت للأحوص في شرح الشواهد الكبرى ٤ : ٢٣٢ (اختار ضناوي تسمية المقاصد النحوية) وأيضًا في فرائد القلائد : ٣١٥ ، وأتيتُ بردِّ البغدادي عليه في خزانة الأدب ١ : ٢٨٩ ، وأثبتُّ صحّة رأي البغدادي في صفحة كاملة من أن البيت لسالم بن دارةَ ، استشهدت فيها بكلام التّبريزي في شرح الحماسة ، وأبي زَيْد في النّوادر ، وابن الأنباري في الإنصاف ، وثلاثة كتب للنحاة .

٢ - القطعة رقم ١٠ (فَرَج) في طبعته وطبعتي : فعل فيها ما فعل في البيت رقم ٩ ، ولكنه هذه المرّة نقل كل ما ذكرت من تخريج نسبة الأبيات إلى غير الأحوص ، قال عن البيت ١ : البيت لجعفر بن الزُّبير في الأغاني ١٥ : ٣ ، ٨ ، ومعجم ما استعجم ص ١٩٢ (أمج) ، ولعبيد الله بن قيس الرُّقَيّات في ديوانه ص ٦٨ ، وله أو لجعفر بن الزُّبير في معجم البلدان ١ : ٢٥٠ (أمج) ، وللعَرْجي في الشعر والشعراء ص ٥٧٩ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، أقول : ألَحق

محققًا ديوان العَرْجي الأبياتَ بصلة الديوان ص ١٧٦ . ثم كرّر هذا التخريج بعينه مع البيت ٢ ، ثم مع البيت ٣ ، ثم مع البيت ٤ ، ونسي في أثناء استغراقه في النقل أن يذكر أين نُسبت هذه الأبيات الأربعة إلى الأحوص . والوحيدُ الذي ذكَرَ أنها تُنسب إلى الأحوص هو أبو الفرج في الأغاني ٩ : ١٥ ، وكان قد ذكَرَ قبلُ أنها تُنسب أيضًا (١٥ : ٣) لعمر بن أبي ربيعة (ليست في ديوانه ولا في صلَته) وللعَرْجي ، ولجعفر بن الزُّبير . وقد تعقّبتُ هذه الأبيات في صفحة كاملة في المصادر - التي نقلها صَناوي من كتابي - وأُخر آثر ألاّ ينقلها .

٣ - الشَّطْر رقم ١٥ (نار) في طبعته وطبعتي : عَجُز الرجز فقط هو الذي نُسب إلى الأحوص في الصّحاح للجوهري (أما) ، وعنه في لسان العرب والتاج ، فأكملته في الهامش عن المصادر التي ورد فيها منسوبًا لغير الأحوص ، أو بدون نسبة . أما هو فقد أثبت البيت كاملاً للأحوص ، والشَّطْرُ الثاني هذا لم ينسبه أحد قطُّ إلى الأحوص ، فكيف يضع في ديوانه ما ليس له !

٤ - البيت ١٦ (بلقعُ) في طبعته وطبعتي : هذا البيت نسبه البكري (معجم ما استعجم - المداخن) إلى الأحوص ، وهو مخطئ في ذلك ، فتعقّبْتُه وأثبتُّ أنه مَطْلَعُ قصيدة لجميل بن مَعْمَر في شرح الشواهد الكبرى ، وشرح شواهد المغني ، وخزانة الأدب ، وديوان جميل . فنقل صَناوي هذه المصادر الأربعة الأخيرة (واستعمل عنوان : المقاصد النَّحْوية بدلاً من شرح الشواهد الكبرى !) ، ولكن فاته أن ينقل المصدر الذي نَسب البيت إلى الأحوص ، وهو معجم ما استعجم للبكري ، فأسأله مرّة أخرى : كيف يضع في ديوان الأحوص ما لم يُنْسَب إليه !

٥ - القطعة رقم ١٩ (السُّجُمُ) في طبعته وطبعتي : الوحيدُ الذي نسبها إلى الأحوص هو الشَّريشي في شرح مقامات الحريري ١ : ٢٣٢ ، فأثبتُّ أن الأبيات

من قصيدة للعَرْجي في ديوانه : ٧ ، وإن أخلّت بثاني البيتين الذي زاده المحقّقان عن الأغاني . نقل ضناوي هذين المصدرين ، ولكن - كعادته - فاته أن ينقل المصدر الذي نسب الأبيات إلى الأحوص حتى يُسَوِّغ وضعها في ديوانه !

٦ - وأخيرًا القطعة رقم ٢٢ (زيْنا) ، وهي بيتان في طبعته وطبعتي : الوحيد الذي نسبهما إلى الأحوص هو العاملي في المخْلاة ، وهو خطأ محضٌ . وأثبتُّ أنهما لمالك بن أسماء في أمالي المرتضى ، وتاريخ دمشق ، وتاريخ الخلفاء ، وبينتُ أنهما من قصيدة يتنازع بعضَ أبياتها الوليدُ بنُ يزيدَ ، وأحَلْتُ القارئَ إلى ما يقرب من خمسةَ عشرَ مصدرًا . فجاء ضناوي - كما فعل سَمِيُّه من قبل إبراهيم السامرّائي - ونَسب البيتين إلى مالك بن أسماء ، ناقلاً من عندي بعض المصادر ، بادئًا بتاريخ الخلفاء ، وفاته أن ينقل المصدر الذي نسب البيتين إلى الأحوص حتى يُسَوِّغ وضعهما في ديوانه !

٣ - **القسم الثالث :** جعلت في هذا القسم الشعر المصنوع ، ويتكوّن من قصيدتين ، نَصَّ أبو الفرج في الأغاني على أنهما منحولتان ، الأولى مع الخبر ٩ : ١٣٣ ، والثانية مع الخبر أيضًا ٢١ : ١٢٠ . وكذلك فعل ضناوي . ولقائل أن يقول : إذا كانت القصيدتان والخبران المرتبطان بهما في الأغاني ، فقد نقلهما كما نقلتَ ، فماذا يؤخذ عليه ؟ أقول : إذا كان ذلك كذلك ، فكيف تُفَسَّر هذه الأسطر في ختام القصيدة الأولى في طبعته (ص : ٢٣٦) : « وقد عكس ابن الجوزي هذه القصة (ذم الهوى : ٦١٢ - ٦١٥) ، فجعل الجارية تعشق عبد الرحمن بن حسان ، وتجفو الأحوص ، وزاد في الشعر الذي فيها شيئًا ، وحذف شيئًا ، والشعر ساقطٌ سخيف ، فلْيَرْجع إليه من يشاء » . هذه الأسطر كتبتُها ، ص : ٢٣٢ ، تعليقًا على القصيدة بعد أن أوردتها عن الأغاني . فكيف يستقيم أن يكتب ضناوي من بنات أفكاره هذه الأسطرَ ، بعينها وفواصلها ،

لا يَخْرِمُ منها كلمةً ولا حرفًا ! بقي أن تعرف أن « ذم الهوى » ليس مثبتًا بين مصادره في ثَبَت المصادر . وبقي أن تعرف أيضًا أن طبعة الأغاني التي استعملتُها هي طبعة دار الكتب المصرية ، على حين إنَّ الطبعة المثبتة في مصادره هي طبعة دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٩٢) ، وهما مختلفتان في أرقام الصفحات . فكيف يستوي أن تتشابه أرقام الصفحات عندي وعنده ؟ جواب ذلك يسير ، وهو أنه نقل ذلك من عندي ، ولم يكلِّف نفسه عَناء الرجوع إلى طبعة الأغاني التي أثبتَها في ثَبَت مصادره .

المستدرك : قدمت الرِّسالة في منتصف سنة ١٩٦٥ بناء على توجيه من أستاذتي الدكتوره سَهير القلماوي - رحمها الله - إلى المجلس الأعلى للفنون والآداب ، وكانت وقتئذ رئيسته ، لنشرها في مشروع المكتبة العربية ، واستغرقت عملية الطبع - على عادة الهيئات الحكومية - خمس سنين . سقطت بعض الأبيات في أثناء الطبع ووجدت بعضها خلال هذه الفترة . ولما كان جمع الحروف يتمُّ يدويًا في ذلك الوقت، كان من العسير إضافةُ هذه الأبيات في صُلْب الديوان، فاضطررت إلى وضعها في آخر الكتاب (ص : ٣٧١ - ٣٧٥) تحت عنوان « استدراكات » .

والمدهش هنا أن ضناوي مرَّ بالتجربة نفسها ، فقد فاتته القِطَع العشر التي سقط عندي بعضها في أثناء الطبع ، ووجدت بعضها خلال فترة الطبع ، فجعلها في آخر الكتاب أيضًا (ص : ٢٤١ - ٢٤٣) تحت عنوان « المستدرك » ، وهاك بعض الأدلة حتى لا تتهمني بالتجنّي :

١ - أخذ ضناوي بنصيحتي في ما يختصُّ بالقطعة رقم ١٧٠ ص : ٣٧٢ (فتذكرا) ، فقد قلت : « تُضاف هذه الأبيات إلى المقطوعة رقم : ٦٩ ، وقد أورد الخالديان في المختار من شعر بشار : ٣٢٢ هذه الأبيات مع البيت الثالث من المقطوعة ٦٩ » . أضاف ضناوي الأبيات إلى القطعة رقم ٧١ في طبعته ولكنه في

تخريجها ذكر أن البيت ٤ عن ديوان السامرّائي ص : ١٠١ - ١٠٢ ، والسؤال الآن : أين تخريج البيتين ٥ و ٦ ؟

٢ - ولكن ضناوي تجاهل نصيحتي في ما يختصُّ بالبيت الذي وضعتُه في آخر « الاستدراكات » ص : ٢٥٧ (الرياحُ) ، قلت : « جاء هذا البيت في كتاب شرح ما يقع فيه التصحيف : ٢٩٢ للأحوص ، وهو خطأ لا شك فيه . وهذا البيت لمالك بن الحارث الهُذَليّ في ديوان الهُذَليّين من قصيدةٍ ، عدة أبياتها ١٩ بيتًا ، وتخريجها هنا ». ومن ثم قلت أيضًا : « يضاف هذا البيت إلى القسم الثاني » ، أي ما نُسب إلى الأحوص خطأ . آثر ضناوي أن يفتتح بهذا البيت « مستدركه » ونقل تخريجي ، وزاد عليه بعض المصادر التي نقلها من تخريج الهُذَليّين.

٣ - القطعة رقم ١٧٢ (ص : ٣٧٣) في طبعتي (خلَقا) ، قلت في تخريجها : أوردها أبو الفرج في الأغاني ٤ : ٢٢٣ ، ثم أورد البيت الأول والثاني مع بيت الهامش ٢ : ٢٧٦ بدون نسبة ، وبيت الهامش هو :

تأبّد بعد ساكنه فأصبح أهلُه فِرقا

ثم أورد البيت الأول ١٨ : ١٩ . وأورد ياقوت الأبيات في معجم البلدان (ذات الجيش) لجعفر بن الزبير . والبيتان ١ ، ٢ في الملاهي لعبد الرحمن بن حسان . ولم أستصوب وضع بيت الهامش في صُلْب المقطوعة ؛ لأنه ورد غير منسوب إلى الأحوص في الأغاني ، ومنسوبًا إلى جعفر بن الزُّبير في معجم البلدان. ولكن ضناوي أضاف البيت (ص : ٢٤٢ - ٢٤٣) ، لتصبح الأبيات الأربعة متتالية ، وخرّجه في معجم البلدان ، وهو منسوب هناك لجعفر ، فتأمّل !

ويبقى أخيرًا أمرٌ أعياني تفسيرُه في هذا المستدرك . جعل ضناوي فيه هذا البيت (ص : ٢٤٣) :

فهَيْهاتَ من إيفاء فَقْع بقَرْقَر بدُورًا أنافت في السماء على النجم

وهـذا البيـت أخلّت به طبعتي الأولى ، (وهو موجـود في طبعتي الثـانية ص : ٢٥٢) ، ولكنه موجود في طبعة السامرّائي برقم ١٧٩ عن الألفاظ الكتابية . وقد أثبتُ سابقًا أن ضناوي استعان بطبعة السامرّائي ، فلِمَ لَمْ يضعه في صُلْب الديوان ، ويذكر أنه أخذه عن الرجل بدلاً من أن يدّعي تخريجه عن الألفاظ الكتابية ؟ وفعل مثل ذلك أيضًا في البيت رقم ٧٥ ، وهو :

تجـلو بقــادمتيْ قُمْريّةٍ بَــرَدا   غُرًّا ترى في مجاري ظَلْمه أشُرا

وهذا البيت أخلّت به أيضًا طبعتي الأولى ، (وهو موجود في طبعتي الثانية ص١٦٣ ، رقم ٧١) ، ولكنه موجود في طبعة السامرّائي برقم ٩٠ عن الأشباه والنظائر للخالديّيْن ، فنقله من السامرّائي دون أن يشير إلى أنه في طبعته .

أرجو أن يكون في ما قدمت مَقْنَع ، فليس من المنطق في شيء أن يتشابه هذان القسمان هذا التشابه القويّ صدفةً دون تعمُّل !

التعليقات : قلت في مقدّمة طبعتي (ص : ٦٥) : « وذكرت مع كل قصيدة أو مقطوعة المناسبة التي قيلت فيها أو الخبر الذي ارتبط بها ، ورأيت أن ذكره يضفي عليها بيانًا ، وأثبتُّ ذلك في آخر الديوان ، وسمّيته « التعليقات » ، وكان إثبات هذه التعليقات في الهوامش يجعلها أقرب تناولاً ، ولكني خشيت أن أثقل الهوامش » .

وهكذا فعل ضناوي ، وإن جعل التعليقات في الهوامش ، وقد فعلت أنا ذلك أيضًا في طبعتي الثانية التي نُشرت سنة ١٩٩٠ . وقد يقول قائل هنا أيضًا : وما المأخذ في ذلك ؟ فهذه التعليقات موجودة في المصادر ، نقلها كما نقلتَها أنت !

أجيبك : لو كان ذلك كذلك لما تشابهت طريقة نقل التعليقات ، لأني أحيانًا كنت أختصر التعليق ، فأحذف منه ما لا علاقة ماسّة له بالخبر مما استطرد فيه أبو الفرج في الأغاني مثلاً ، كما أحذف القصيدة أو المقطوعة وأكتفي بمطلعها أو بجزء من مطلعها . وأورد هنا مثالين فقط ، الأول من أول الديوان ، والثاني من أواخره ، فمن العبث أن أتتبّع ذلك في كلِّ التعليقات ، وعدَّتها واحد وأربعون تعليقًا .

١ - في التعليق رقم ١ (ص : ٢٣٩ - ٢٤٠ في طبعتي) عن الأغاني ١٠ : ١٢٢ - ١٢٤ حذفت ستَّةَ عشرَ سطرًا تشمل أبيات المقطوعة السبعة ، واكتفيت بصدر مطلعها وهو :

رام قـلبي السُّـلُـوَّ عن أسـماء

وتشمل ما ذكره أبو الفرج من أنواع الغناء فيها لمعبد وابن سُرَيْج عن إسحاق والهشامي . ووضعت « ... ... » دلالة على ما حذفت . وهذا ما فعله ضناوي تمامًا (ص : ١١ في طبعته) ، لم يزد حرفًا ولم يَخْرِم حرفًا .

٢ - في التعليق رقم ٣٤ (ص : ٢٦٩ - ٢٧٠ في طبعتي) عن الأغاني ٤ : ٢٤٦ - ٢٤٨ حذفت الأبيات الثلاثة (رسائلي) ، وأبقيت جزءًا من مطلعها وهو :

أيا راكبا إما عرضت ....

كما حذفت تعليق أبي الفرج عليها وهو « هذه الأبيات من رواية الزُّبير وَحْدَه ، ولم يذكرها ابن سلاّم » ، كما حذفت أيضًا آخر جملة في هذا الخبر وهي : « قال : فمكث هناك بقية ولاية عمر وصدرًا من ولاية يزيد بن عبد الملك » . ووضعت « ... ... » دلالة على الكلام المحذوف .

وإذا راجعت طبعة ضناوي (ص : ١٧٢ - ١٧٣) ، فستجد مواضع الحذف نفسها لم يزد حرفًا ، ولم يَخْرِم حرفًا هنا أيضًا .

فأيُّ عاقل يقول إن ذلك مَحْضُ مصادفة . وإذا كان ذلك قابلاً للوقوع في تعليق أو تعليقين ، كيف يطّرد في كل التعليقات ؟ وأنا أدعو من يشاء إلى مقارنة التعليقات في طبعتي وطبعته ، فسيجد أن ضناوي اختصر ما اختصرت ووقف حيث وقفت .

وإذا كانت مناسبةُ الشعر قصيرةً لا تستحقُّ إفرادَ تعليق لها ، ذكرتها في الهامش ، فاهتدم ضناوي ذلك أيضًا ، وهاك ثلاثة أمثلة :

١ - رقم ٦٥ (تشيرُ) ، كتبت في الهامش (رقم ١) : « يقول ذلك للوليد ابن عبد الملك ، حين شخَص إليه يشكو من ظلم ابن حَزْم(*) له ، ودفع ما رماه به ابن حزم » . ولكن ضناوي آثر أن يقدم لهذا الشعر في متن الديوان بقوله (ص : ٩٩) : « وقال مدافعًا عن نفسه أمام الوليد بن عبد الملك » .

٢ - رقم ٨٤ (مطمعُ) ، ذكرت في الهامش خبرًا متعلقًا بهذه القطعة ، قلت : « قال أبو علي القالي عن ابن سلاّم ، الأمالي ١ : ٦٨ : بلغني أن الأحوص دخل على يزيد بن عبد الملك ، فقال له يزيد : لو لم تَمُتَّ إلينا بحُرْمة ، ولا توسّلت بدالّة ، ولا جدَّدْتَ لنا مدحًا غير أنك مقتصر على بيتيك ، لاستوجبتَ عندنا جزيلَ الصِّلَة ، ثم أنشد يزيد :

وإني لأستحيكم أن ... ...

قال البكري معلقًا على كلام أبي علي ، سمط اللآلي ١ : ٢٤١ : (إنما هذا الشعر في عمر بن عبد العزيز ، لا في يزيد بن عبد الملك ... ...) . وقد ردّ الأستاذ الميْمَني - رحمه الله - على البكري » ، فواضحٌ من كلام أبي علي أنه لم يقل إن البيتين للأحوص في يزيد .

(*) يعني أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم قاضي المدينة ، توفّي سنة ١٢٠هـ. مشاهير علماء الأمصار ، ص١٢٠ . (المجلة) .

أساء ضناوي فهم هذا الكلام ، فقال (ص : ١١٨) مقدمًا للبيتين : « وقال مادحًا يزيد بن عبد الملك » . فتأمل !

٣ - ق : ٩٢ (لقانعُ) ، قلت في الهامش : « قال هذه الأبيات يستعطف بها عمر بن عبد العزيز وهو في منفاه بدَهْلَكَ »(*) . وهي عبارة من عندي لم يقلها أبو الفرج عندما ذكر الشعر ، وغاية ما قاله بعد أن أورد قصيدة لامية أرسلها الأحوص إلى عمر من منفاه في دَهْلَكَ : « وقال الأحوص أيضًا » .

فقدم ضناوي الأبيات بقوله ، ق : ٩٥ « وقال مادحًا مستعطفًا » ، ونسي أن يذكر من هو الممدوح والمستعطَف . فتأمل مرة أخرى !

التصحيحات : قلت في مقدّمة طبعتي (ص : ٦٦) : « وقابلتني بعض كلمات محرّفة في المخطوط والمطبوع على السواء ، فأشرت إلى ما ظننته الصواب ، وأثبتُّه في المتن إذا اطمأنت النَّفْس إليه ، وفي الهامش إذا دخلها شيء منه ، وبعضها لم أوفق إلى صوابه ، فتركته كما هو ونبّهت إليه في الهامش » . وأظن ظنًّا أشبه باليقين أن هذا منهجٌ قويمٌ من أساسيات تحقيق النصوص . ولو كان ضناوي قد جمع شعر الأحوص من مصادره كما ادّعى ، لقابله ما قابلني ، ولفعل كما فعلت أو جاء بأحسنَ منه ، ففوق كل ذي علم عليم . ولكن جاءت الكلمات المحرّفة والمصحّفة في المصادر على الصواب في طبعته دون إشارة إلى الأخطاء في هذه المصادر . أتدري لِمَ كان هذا ؟ لأنه نقل كتابي نقلاً . وما تمكّنت من تصحيحه بتوفيق من الله وفضله ليس قَدْرًا يسيرًا . ولا أريد أن أثقل على القارئ بذكر جميع مواضع النقل هذه ، فهذا أمر يطول عليّ وعليه ، لذا أكتفي ببعض الأمثلة من مواضعَ مختلفة في طبعته .

(*) دَهْلَكُ : جزيرة في بحر اليمن ، ومرسًى بين بلاد اليمن والحبشة . معجم البلدان ٤٩٢/٢ . (المجلة) .

١ - ق : ١٦ ، ب ١٠ ، المفروض أنه نقله من أمالي المرتضى ، حيث رُوِي شطره الثاني هكذا :

ولكان قُرْبك منهمُ حَسْبي

وصوابُه كما صحَّحْته في طبعتي ، وكما يقتضيه معنى الشعر (رقم ١٥ ، ب ٨) :

ولكان قُرْبي منكمُ حَسْبي

٢ - ق : ١٩ ، ب ١ ، ذكر أن مصدره هو معجم البلدان (جبجب) ، ورواية الشَّطْر الأول فيه :

وفي الصعدين الآن من حي مالك

وصوابُه كما صحَّحْته في طبعتي (رقم ١٨ ، ب١) : وفي المُصْعِدين .

كما رُوِي الشَّطْر الثاني من البيت الثاني في المصدر نفسه :

صدى حاتم قد ذيد عن كل مشرب

وصوابُه كما صحَّحْته في طبعتي : صدٍ حائمٌ .

٣ - ق : ٢٦ ، وهي قصيدة دالية طويلة (فالجُمُدُ) من ٤٩ بيتًا (طبعتي رقم ٢٥) ، ولم أجدها آن ذاك إلا في منتهى الطلب نسخة دار الكتب المصرية (رقم ٥٣ أدب ش) ، وأنا على يقين أن ضناوي لم يَطَّلع عليها . وفيها عدة أخطاء وهي :

البيت الرابع ، رُوِي شَطْرُه الثاني هكذا :

بها بوطن ذاك الجزع فالعَقَدُ

فتوهَّمت أن صوابُه : بها تواصَلَ . وهذا أحد الأماكن القليلة في كل التصحيحات الذي حاول فيه ضناوي أن يبدي رأيًا ، قال ص : ٤٤ ، هامش ١

« ويروى : « بواطنُ » مكان « تواصل » ، وإخالُها تصحيفًا » ، وأسأله : أين رُوِي هذا ؟ فلم يَرِدْ شيء من هذه القصيدة في أي مصدر آخر سوى البيت الأول في معجم البلدان (رواوة ، رؤاوة) ، وفاء الوفا ٤ : ١٢٧٠ ، ومن الغريب أنه اخترع رواية وهميّة أخرى لكلمة في الشَّطْر الثاني من البيت العاشر :

بقْل ومَرْدٌ ضفا ، مُكّاؤه غَرِدُ

قال ص : ٤٥ ، هامش ١ : « ويروى « ضغا » مكان « ضفا » ، وهو خطأ » . أسأله هنا مرة أخرى : أين رُوِي هذا ؟

البيت السابع عشر ، رُوِي شَطْره الأول :

كذاك لا يزدهيني عن بنا كَرم

وواضح أن صواب « بنا » وهو « بني » ، يعني بني مروان ، فالقصيدة في مدح عبد العزيز بن مروان .

البيت الثاني والعشرون ، رُوِي شَطْره الأول في وصف الناقة :

يسعى الغلام بها تمشي مُشَفَّعة

فرأيت أن صوابُه : مشنَّعَة ، أي مُسْرِعة .

البيت السادس والعشرون ، رُوِي شَطْره الثاني ، وهو أيضا في وصف الناقة :

لها تقول هواها أينما عَمَدوا

قلت : « وعَجُز البيت مضطرب ، ولعلّ الصواب : يقود هواها ، أي : كأن بوًّا (البَوّ : ولد الناقة) لها أمام الركب تتبعه أنّى ذهب وسار ، من فرط حبّها له وتعلُّقها به ، فكأنه يقودها ويوجّهها » . وقد صحَّ حَدْسي ، فقد وجدت الكلمة على الصواب الذي توهّمْتُ في نُسْخة جامعة يل من منتهى الطلب ، وأثبتُّه في الطبعة

الثانية ص ١٤٤ ، هامش ٢٦ . ولكن ضناوي رأى - في ما يبدو - أن رواية المنتهى صحيحة وفسّرها تفسيرًا عجبًا (ص : ٤٨ ، هامش ١) « نقول : انتقال » !

البيت السابع والعشرون ، رُوِي هكذا :

تنسل بالأمعز المرهوب لاهية   إذا جَـزِع الرُّكْبان أو جَـلَدوا

وواضح أن عَجُزَه غيرُ مستقيم الوزن ، فزدت [عنه] لكي يستقيم الوزن .

٤ - ق : ٤٤ ، البيت ٦ ، رُوِي هكذا في الأغاني :

رزن ، بعيد الصـوت مشتهر   جابت له جوب الرحى عمرو

علّق محقق كتاب فضل العطاء الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - على البيت بقوله : « ولا معنى له ، واجتهدنا فلم نعثر عليه ، فتوهّمنا صحته في ما أثبتنا » :

زَوْل ، بعيدُ الصِّيت ، مشتهرٌ   جـابت له جَيْبَ الدُّجَى عَمْرُ

وشرحه فقال « والزَّوْل : الغلام الخفيف الروح الظَّريف . وجَيْبَ الدُّجَى : ثوبه المظلم الأسود . وجابت : شقته بنورها وحسنها » . فنقلت تصحيحه وشرحه ، ناسبًا ذلك له (ق : ٤٢ ، ب ٦ ، هامش ١) ، وزدت : « عمر : أراد عَمْرَة ، فرخّم » .

أخذ ضناوي ذلك كله (ق : ٤٤ ، البيت ٦ وهامشه) ، وادّعى أن مصدره هو الأغاني ١٧ : ٣٥٣ ، ولكن كما رأيتَ هذه الرواية الصحيحة ليست إلا في كتاب فضل العطاء من تصحيح الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - وليس لهذا الكتاب ذكرٌ في مصادر ضناوي .

٥ - ق : ٧٢ ، وهي ثلاثة أبيات (والسفرا) لم ترد كاملة إلا في كتاب التشبيهات ، وورد الثالث منها في ديوان المعاني غيرَ منسوب ، وفي البيتين الأولين ثلاثة أخطاء رددتُها إلى الصواب (ق : ٧٠) ، رُوِي الشَّطْرُ الأول من البيت الأول هكذا :

فقلتُ إنَّ أبا حفْص يُدارِكُني

والصواب الذي يقتضيه السياق : تداركَني . أما البيت الثاني فجاء هكذا :

وشُرد الهمُّ عني بعد ما حضرت منه حواضر لا أنوالُها صَدَرا

فردَدْتُ الجملة الأولى إلى البناء للمعلوم ، على أن يكون الفاعل هو كلمة « حواضر » في الشَّطْر الثاني ، أي : شَرد الهمَّ عني حواضرُ . واقترحت في الهامش أن يكون صواب « أنوالها » : « لا آلو لها » ولم أجعله في متن الشعر .

نقل ضناوي (ق : ٧٢) تصحيحي للشطر الأول من البيت الأول ، كما نقل ما اقترحت من أن صحّة « أنوالها » قد يكون « لا آلو لها » ، وجعل ذلك في متن البيت . وسؤالي هنا - كما في المواضع التي ذكرتها من قبل والمواضع التي سوف أذكرها بعد - : إذا كان المصدر الذي اعتمد عليه هو كتاب التَّشْبيهات ، فمن أين أتى بهذه الرِّوايات الصَّحيحة ؟

٦ - ق : ٨١ (كالسُّطور) ، البيت الثاني ، رُوِي شَطْره الثاني في معجم البلدان (خاخ) :

ورأسك قد تَوشَّح بالقتير

فصححتُه إلى توشّع ، وقلت في الهامش (رقم٢ ، ص ١٣٤) : « توشع الشيب رأسَه : علاه ، ووشَع فيه القتير ، ووشّع (بشين مشددة) ، وأتلع فيه القتير ، أي الشَّيْب » . فنقل ذلك ضناوي (ق : ٨١ ، البيت الثاني وهامشه) ، وذكر أن مصدره هو معجم البلدان ، والكلمة فيه محرّفة كما ترى .

٧ - ق : ٨٥ (تدمع) ، وهي قصيدة عَيْنيَّة من ٢٨ بيتًا لم ترد إلا في منتهى الطلب المخطوط ، المحفوظ بدار الكتب المصرية ، الذي لم يَطّلع عليه ضناوي كما ذكرت من قبل ، جاء فيه صدر البيت الخامس هكذا :

ولا أنا باللاءَى تَسنَّيْت مَرزِءٌ

فأثبتُّ (ق : ٨٢ ، ص : ١٣٧ ، ب ٥) ما ظننته الصواب ، فجعلتُه :

ولا أنا باللائي نَسَبْتُ مُرْزَأ

نقل ضناوي (ق : ٨٢ ، البيت ٥) ذلك ، ومصدرُه بالطبع هو منتهى الطلب .

٨ - ق : ٩١ ، وهي خمسة أبيات عَيْنِيَّة (ربعوا) ، وردت كاملة في الأغاني ٦ : ٢٤ ، (ثم وجدتها في ٣٧ بيتًا في منتهى الطلب - نسخة جامعة يل ، وأثبتُّها في الطبعة الثانية التي صدرت سنة ١٩٩٠ عن مكتبة الخانجي بالقاهرة ، برقم ٩٢) . رُوِي الشَطْر الثاني من البيت الثاني :

فهو بـهـجْـران بينهم قُطَعُ

وعلّقت على هذه الرواية بقولي (ق : ٨٨ ، هامش ٥) : « وفي الأصل (الأغاني) : قطع ، وشرحها المحقّق فقال : (القطع كصرد : من يهجو رحمه ويقطعها) » ، وهذا كلامٌ لا معنى له . وأخذت برواية أساس البلاغة : فَظِعُ ، تقول : أفظعني الأمر وفظعت به .

ورُوِي الشَطْر الثاني من البيت الثالث :

وما به غير حبها ذَرَعُ

وعلّقت على هذه الرواية بقولي (هامش ١) : « وفي الأصل (الأغاني) : ذرع ، وشرحها المحقّق فقال : الذّرع الطّمَع ... وفي سائر الأصول : ردع ، لا معنى له » . ورأيت أن « ما في سائر الأصول هو الصواب ، وأصله : الرَدْع (بسكون الدال) وحرّكه الشاعر للضرورة ، والردع والرُّداع : الوجع في الجسم أجمع » ، ومن ثم أثبتُّ هذه التصحيح في متن الشعر .

نقل ضناوي (ق : ٩١) كلا التصحيحين ، وقال شيئًا مدهشًا (هامش ١ ، ص : ١٢٠) : « ويروى « قطع » مكان « فظع » ، وربما كانت أقرب من « فظع » . ولك أن تعرف أن هذه الرواية « فظع » والتي آثرتها على رواية الأغاني لم ترد إلا في أساس البلاغة ، الذي لم يذكره في تخريج هذه الأبيات . وبعد أن نقل تصحيحي لكلمة « ردع » ، لم يَرُقْه شرحي لها ، فشرحها شرحًا عجبا (هامش ٢ ، ص : ١٢١) ، قال : « والردْع : الشيء اليسير في مواضع شتى . وحركه لضرورة الوزن » .

٩ - ق : ١٠٥ ، وهي ثمانية أبيات عينية (مطمعي) لم ترد كاملة إلا في حماسة البحتري ، جاء الشَّطْر الأول من البيت السابع هكذا :

فعاتبت ما لي إذ رأيت عشيرتي

فاجتهدت في تصحيحه (ق : ١٠٢ ، ص : ١٥٥ ، البيت ٧ وهامشه) ، لأنه لم يرد في أي مصدر آخر ، فجعلته : فعانيت ما بي ، والمعاناة هنا : المداراة ، مستأنسًا بقول الأخطل :

فإن أكُ قد عانيت قومي وهِبْتهم

نقل ضناوي تصحيحي ، ولم يَرُقْه شرحي مرة أخرى ، فشرح الكلمة حسب المعنى الذي يهجم على الخاطر عند سماعها ، غير ملتفتٍ إلى السياق ، فقال (هامش ٢ ، ص : ١٤٧) : « عانيت : قاسيت » .

• ١٠ - ق : ١١١ (طرائفهْ) ، ورُوِي البيت الثالث في مصارع العشاق :

إلى بلد جاورتُ فيه خلائفَه

ولما كانت القافية مرفوعة ، قال المحقّق : « في البيت إقواء » ، فقد جعل المحقّق « خلائفه » منصوبة على أنها مفعول به لقوله « جاورت » . ولكني رأيت غير ما رأى ، ولا إقواء في البيت . فـ « جاورت » فيها ضمير محذوف ، والتقدير

« جاورته » ، و « خلائفه » مبتدأ مؤخر ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم ، ومن ثـمَّ جعلت رواية الشَّطْر هكذا (ق : ١٠٧ ، البيت ٢) :

إلى بلد ، جاورتُ ، فيه خلائفُه

فنقل صَناوي ذلك التصحيح .

١١ - ق : ١٢٠ (مُوكّلُ) ، وهي قصيدة طويلة من ٤٥ بيتًا ، في بعض أبياتها تصحيف وتحريف :

ضُبطت كلمة « نبوة » في الشَّطْر الثاني من البيت ١٩ في الأصل وهو الأغاني بالرفع :

إني كفاني أن أعالج رحلةً   عمرٍ ونبوةُ مَن يضِنّ ويبخل

فجعلتها (ق : ١١٧ ، البيت ١٩ وهامشه) بالنصب ، فتقدير الكلام : كفاني عمر الرحلةَ إلى غيره طلبًا للنَّوال ، وكفاني نبوةَ (أي جفاء) مَن يبخل بعطائه . وهكذا جاءت بالنصب أيضًا في طبعة صَناوي .

البيت ٢٠ جاءت فيه كلمة « فَجَر » ، والفجر : العطاء ، على الصواب في الأغاني :

بنوال ذي فَجَرٍ تكون سجاله

ولكن وقع خطأ مطبعي في طبعتي لم ألتفت إليه ، فضُبطت كلمة « فجر » بسكون الجيم ، وهكذا هي عند صَناوي ، ولو كان قد نقل الشعر من الأغاني كما ادّعى لجاءت الكلمة على الصواب . أليس كذلك ؟ وقد صححت هذا الخطأ في طبعتي الثانية .

البيت ٢٧ رُوِي في الأغاني هكذا :

أعْيَتْ قرائنه ، وكان لزومه   أمرًا أبان وشاده من يعقل

ولا معنى لجملة « أعيت قرائته » ، فجعلتها « أغنت قرابته » ، فالأحوص يشير إلى القرابة التي بينه وبين عمر بن عبد العزيز ﷺ ، فزوج عبد العزيز بن مروان - وهي أمُّ عمر - هي أمُّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، وأم عاصم بن عمر هي جميلة بنت أبي الأقلح أخت عاصم بن ثابت جدِّ الأحوص الأعلى . وقد أشار الأحوص إلى هذه القرابة في شعره مرارًا ، انظر مثلاً (ق : ٢٥ ، ب ١٦ ، ق : ١٣٣ ، ب ٤) .

نقل ضناوي هذا التصحيح ، ولم يفهم المقصود بكلمة « قرابته » ، فقال في شرح البيت (ص : ١٥٨ ، هامش ٢) : « حَسَبُه وتَسَلْسُل نَسَبِه يُغْنيك عن السؤال » !

وفي عجُز البيت خطأ آخر ، وهو كلمة « وشاده » على أنه فعل معطوف على « أبان » ، والصواب : رشادَه ، مفعول به لقوله « أبان » ، كما جاء في منتهى الطلب - نسخة دار الكتب المصرية ، التي لم يَطَّلع عليها ضناوي ، لذا لم يذكرها في مصادر تخريج هذه القصيدة . وبالطبع جاءت هذه الكلمة على الصواب في طبعته !

١٢ - ق : ١٢٥ (سبيلُ) ، وهي ستة أبيات جاءت في حماسة البحتري ، رُوي الشَّطْر الأول من البيت الرابع هكذا :

بَشَرٌ يكون من الحرور

فبدا لي أن الصواب : من الحرير ، كما في صدر بيت لذي الرُّمة :

لها بَشَرٌ مثل الحرير ، ومنطقٌ

وارتضيت ذلك آن ذاك وأثبتُّه ، كذلك فعل ضناوي بالطبع . ثم خطر لي في ما بعد أن الصواب : الخُزوز ، جمع خزّ ، وهو الحرير أيضًا ، ويكون ذلك أقرب إلى رسم الكلمة ، فأثبتُّ ذلك في الطبعة الثانية ق : ١٢١ ، ب ٤ .

وبعد ، فحسبي وحسبك ، وأخشى أن أكون قد أطَلْتُ فأمْلَلْتُ . مع أن هذا قليل من كثير.

التخريج : قلت في مقالي الذي نَقَدْتُ فيه سَطْو السامرّائي على رسالتي المخطوطة (ص ١٠٠) : « في تخريجي للشعر كنت – بتوفيق من الله – أولَ مَن اهتدى إلى أهميَّة تخريج الشعر (وكذلك الروايات) تخريجًا تاريخيًّا (لا تجد هذا المنهج في أي ديوان قبل سنة ١٩٦٤) ، فجعلت أقدم مصدر أصلاً للقصيدة ، ولم أحِدْ عن هذا النهج إلا إذا رأيت مصدرًا متأخرًا يورد القصيدة كاملة ، بحيث يكون من الخلل أن أعتمد على مصدر أقدم منه أورَدَ القصيدة ناقصة ، ولذلك تجد في التخريج كتابًا ككتاب الأغاني مثلاً يُذكر مرّتين ، مرّة في أول التخريج ، ومرّة في وسطه ، ولا أجعل الموضعين متتاليين ، وذلك بأن أتخذ قصيدة أو مقطوعة – ترِد كاملة في كتاب الأغاني – أصلاً ثم تأتي أبيات منها فيه أيضًا في موضع آخر ، وهذه القصيدة أو المقطوعة لم يذكرها كاملة غيرُ أبي الفرج ، فأجعل روايته أصلاً ، ثم أذكر ما جاء منها في المصادر حسب أقدميّتها ، فأذكر مثلاً ابن سلاّم (المتوفّى ٢٣١ هـ) ، فابن قتيبة (المتوفّى ٢٧٦ هـ) ، فابن عبد ربّه (المتوفّى ٣٢٧ هـ) ، فأبا الفرج (المتوفّى ٣٥٦ هـ) مرّة ثانية ، وهكذا . وإلى هذه الحقيقة لم ينتبه السامرّائي ، فجاء تخريجه مطابقًا تمامًا لتخريجي في كل قصائد الديوان ، خلا شيئًا يسيرًا لجأ إليه للتضليل ، فافتضح حيث أراد التخفّي » .
وهكذا فعل ضناوي أيضًا ؛ نقل تخريج البيتين رقم ٣٢ (بَعدي) عن السامرّائي (ص ٢٣٦) المنقول من رسالتي المخطوطة ، وتخفّف من التخريج واكتفى بذكر الأغاني ، تجريد الأغاني ، ومختار الأغاني ، وحذف سائر المصادر ومن بينها كتاب القضاة لوكيع ، الذي جعلته أصلاً (انظر طبعتي رقم ٣١) ؛ لأن مؤلّفه توفّي قبل أبي الفرج بخمسين سنة .

وقد لجأ ضناوي لإخفاء هذا السَّطْو إلى طريقة يستعملها ضعاف المحقّقين لزيادة حجم الديوان ، وجعل التخريج يبدو أكثر مما هو عليه في الواقع ، فمثلاً إذا وردت عشرة أبيات في الأغاني ، فبدلاً من أن يقول : الأبيات ١ - ١٠ في الأغاني ج ٩ ، ص ٦٥ ، يقول : البيت ١ في الأغاني ج ٩ ، ص ٦٥ ، البيت الثاني في الأغاني ج ٩ ، ص ٦٩ ، حتى يذكر الأبيات كلّها ، فما بالُك لو وردت هذه الأبيات العشرة في مصدرين آخرين !

وقلت أيضًا في هذا المقال (ص ١٠٢) : « خرّجت الشعر في كتاب تجريد الأغاني وأيضًا في مختار الأغاني ، وهذا شيء نادر ، فالمحقّقون لا يخرّجون الشعر من هذين الكتابين ؛ لأنهما معتمدان على كتاب الأغاني ، أوّلهما قد جُرِّد من الإسناد ، والثاني قائم على الاختيار . وقد لفت نظري إلى هذا أستاذي الجليل الدكتور يوسف خُليف - رحمه الله - في أثناء مناقشة الرسالة ، فاستصوبت ما قال ، فأسقطت التخريج من هذين الكتابين من نُسْختي التي أعددتها للطبع ، وإن أبقيت روايتَهما ما اختلفتا مع رواية الأغاني عندما أثبت الفرق بين الروايات في هوامش الديوان. أليس عجيبًا أن يخرّج السامرّائي الشعر في هذين الكتابين ! » ، عجبٌ لتلك قضية ، كما يقول الفُرْعُل الطائي ، وسَطْو ضناوي على سَطْو السامرّائي أعجبُ .

على أن نقل ضناوي تخريجي للشعر مع إعادة كتابته على الطريقة التي أشرنا إليها لم يخلُ من زَلَل ، وهاك بعض الأمثلة :

١ - ق : ٥ (وكبكبُ) ، وهي ثمانية أبيات ، جاءت في رسالتي ، ومن ثم في طبعتي (رقم ٥) عن النُّسْخة المخطوطة لكتاب طبقات فحول الشعراء . وقد أذِن لي الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - وقت ذاك بنقل هذه الأبيات ، فهي ليست في الطبعة الأولى من كتاب طبقات فحول الشعراء التي ظهرت سنة ١٩٥٢ .

فنقلها من رسالتي إبراهيم السامرّائي (وهو بالطبع لم يطّلع على نسخة طبقات فحول الشعراء المخطوطة) ، ثم نقلها ضناوي من طبعتي . وقد يقول قائل : ولكن هذه الأبيات موجودة في الطبعة الثانية لكتاب طبقات فحول الشعراء التي نشرت سنة ١٩٧٤ . فلِمَ لا يكون ضناوي قد نقلها منه ، وليس منك ؟ أقول : لو كان ذلك كذلك لما ضبط كلمة « نعمة » في البيت السابع بكسر النون كما فعلت أنا في طبعتي . وقد ضبطها أستاذنا - رحمه الله - بفتح النون وكذلك فعلت في طبعتي الثانية . أضف إلى ذلك أنه في التخريج قال : ١ في معجم ما استعجم ص ٢٩٣ ... وطبقات فحول الشعراء ٦٥٥ ، (٢ - ٣ - ٤ - ٥) ، طبقات فحول الشعراء ص ٦٦٥ ، (٦ - ٧) ص ٦٦٦ ، ٨ ، طبقات فحول الشعراء ص ٦٦٦ . ولم يتنبه للمنهج الذي اتّبعتُه في التخريج في ما يختصُّ بقدم المصادر ، فوضع هنا بيتًا مفردًا في مصدر متأخّر قبل مصدر متقدّم أورد الأبيات بتمامها .

يبقى لي تعليقان على عمل ضناوي في هذه الأبيات ، الأول : شرح الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - هذه الأبيات شرحًا لا مَزيد عليه ، ولكن ضناوي لم يستصوب - في ما يبدو - شرح الأستاذ لكلمة « أسراب » في الشَّطْر الثاني من البيت الثالث ، وهو :

لعينيكَ أسراب من الدمع تُسكبُ

ففسّرها تفسيرًا آخر ، قال : « أسراب : جمع سرب ، وهو القطيع من الظّباء والنساء وغيرها » . ولا أدري كيف تسكب العين قطيعًا من الظّباء أو النساء ! وهو شرح أشار إلى غرابته نبيل الطّريفي في نقده اللّيِّن الهيّن لعمل ضناوي .

والثاني هو : تعليق ضناوي على البيت الثامن ، وهو :

غريبٌ نأى عن أرضه وسمائه ليحيى ، وطول ... ...

لم يهتدِ الأستاذ محمود شاكر ، ولا أنا بالطبع ، إلى شيء يرتضيه لتكملة البيت ، فتركه . ولكن ضناوي قال في أول هامش ١ ما يلي : « وإخال تَتِمَّةَ البيت [والعمر شيء معجبُ] ، ولكنه ما إن أتى إلى نهاية الهامش ، وهو لا يتجاوز سطرين ، حتى نسي ما قاله في أوّله ، فقال : « ولعل تَتِمَّةَ البيت تكون [البُعدِ أمرٌ معذِّبُ] » . وأؤكد أنني لم أحذف شيئًا من كلامه يخرج به عن السياق الذي أراد ، ولكنها الغفلة مرّة أخرى .

٢ - ق : ٣٨ (والرشَدِ) وهي ستّة أبيات جاءت في الأغاني ١٥ : ٢٩٥ (كما ذكرت في طبعتي رقم ٣٧) ، قال ضناوي في تخريجها : البيت ١ - ٢ في الأغاني ١٥ : ٢٨٥ ، البيت ٣ - ٤ الأغاني ١٥ : ٢٨٥ ، ولكنه في غمار تفريقه تخريج الأبيات نسي أن يذكر تخريج البيتين ٥ - ٦ مع أن الأبيات الستّة جاءت متتابعة في صفحة واحدة . قلت في تخريجها : الأغاني (١٥ : ٢٩٥) ١ - ٦ .

٣ - ق : ١٣٥ ، وهي بيتان (باطِلي) وردا في الكامل ، ولأنه أقدمُ مصدر أورد البيتين فقد جعلتُه أصلاً ، ثم خرجت البيت الأول في مجاز القرآن ٢ : ١٨٠ واللسان والتاج (شطط) . ثم خرجت البيت الثاني في مجاز القرآن ١ : ٢٦ ، ٢١١ ، ونقلتُ قولَ المحقق : « البيت موجودٌ في الحُجَّة والأغفال لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، مخطوطة شهيد علي باشا رقم ٢٦ ، ٢٧ » ، ثم خرجته في أربعة مصادر أخرى (طبعتي ص ٣١٥ . رقم ١٣٢) . أما ضناوي فقال : البيت « ١ لسان العرب ٧ : ٣٣٤ (شطط) ، تاج العروس ١٩ : ٤١٥ (شطط) ، الكامل ص ١٠٩ ... » ، فعكس تخريجي وقدّم اللسان والتاج اللذين أوردا البيت مفردًا على الكامل ، وهو أقدم منهما بكثير ، كما أنه المصدر الوحيد الذي أورد البيتين كاملين في موضع واحد . وغرضه من الوضوح بمكان ، وهو جعل التخريج يبدو مختلفًا عما عندي ، وما هو بذي عُذْر . وهكذا فعل ما استطاع في كل تخريج للشعر .

بل هكذا فعل في أكثر الشروح ، فمَسَخها ، كما رأيت من الأمثلة القليلة التي استشهدت بها . ولو كانت هذه الشروح قد أضافت شيئًا إلى شروحي لكان في ذلك خير يُحمد له . وأنا حاولت جهدي أن أجعل كل نصٍ واضحًا لا غموضَ فيه ، فشرحت ما فيه من الغريب ، ومواضع الشواهد النحوية ، كما شرحت الأمثال الواردة فيه ، وأوضحت الحوادث التاريخية التي جاءت في النص ، وبيّنت ما يتّصل بمعتقدات العرب وخرافاتهم وأساطيرهم ، وترجمت للأعلام الواردة في النص . ولم أكتفِ بذلك ، فحرِصت - كما قلتُ في المقدّمة - على « أن أثبت ما وجدتُه على شعر الأحوص من شرح أو نقد أو تعليق للعلماء والرُّواة ، وأحسبني ذكرت جميع ما ورد من ذلك في المصادر ، وبذلك أكون قد ضمّنت في هذا المجموع كل ما تفرّق في المصادر من نقد العلماء أو شرحهم أو تعليقهم على شعره » .

وخلاصة القول - في ما أرى - أن ضناوي نقل كتابي نقلاً ، وحاول إخفاء هذا السَّرق ، بوسائل ساذجة من تغيير لطريقة التخريج ، ومَسْخٍ للشروح والمقدّمة ، والرجوع إلى بعض طبعات غيرِ التي رجعت إليها ، ربما لأنها لم تكن قد ظهرت عندما بدأت العمل في الرسالة سنة ١٩٦١ وتمت مناقشتها سنة ١٩٦٤ . وبعض المصادر التي اعتمدت عليها مثل منتهى الطلب ، وعيون التواريخ لا توجدان إلا في دار الكتب المصرية ، وأظن ظنًا أشبه باليقين أنه لم يَطّلع عليهما ، بل إن عيون التواريخ الذي ذكره في تخريج بعض الشعر ليس مذكورًا في ثبت مصادره ، وقلْ مثل ذلك في كتاب وفاء الوفا .

ومن الغريب بعد ذلك أن يقول ضناوي في ختام مقدمته (ص : ١٠) : « هذه السُّطور السابقات ما هي إلا تقديم لعمل أحببته ، وبذلت فيه جهدًا أتمنّى أن يكون مثمرًا مقبولاً لمن يقرأ » . ربما لا غرابة في هذا ، فهو قريب مما قاله سميُّه

من قبل إبراهيم السامرّائيُّ في الصفحة الأولى من طبعته : « أقدمت على عملي هذا رجاء أن أفوز برضا العاملين جزاء ما أقدم من مشاركة في خدمة أدبنا العربي القديم » .

وهما - في ما يبدو - عملا بنصيحة الفرزدق ، وكان يُغير على شعر الشعراء ويدّعيه لنفسه ، قال أبو يحيى الضبيُّ [1] : « قال ذو الرُّمّة يومًا : لقد قلت أبياتًا إن لها لعروضًا وإن لها لمرادًا ومعنًى بعيدًا . قال الفرزدق : وما قلت ؟ قال : قلت :

أحين أعاذت بي تميم نساءها وجُرِّدتُ تجريدَ اليماني من الغمد
ومدّت بضبعي الرّباب ومالك وعمرو ، وشالت من ورائي بنو سعد
ومن آل يربوع زُهاء كأنه زها الليل ، محمود النّكاية والغدر

فقال الفرزدق : لا تعودنّ فيها ، فأنا أحقُّ بها منك ... فهي في قصيدته التي يقول فيها :

وكنا إذا القيسيُّ نبَّ عتودُه ضربناه فوق الأُنْثَيَيْن على الكَرْد »

وكان الفرزدق يقول : « خَيْرُ السرقة ما لا يجب فيه القطع ، يعني سرقة الشعر » [2] .

قال أستاذنا العلاّمة محمود شاكر - رحمه الله - معلقًا على عمل الفرزدق : « فهذا أدب الشاعر اللّص أبي فراس ، ولم يُرْوَ عنه أغار على شعر أحد من شعراء عصره في غَيْبة صاحبه ، وإنما كان مذهبه في اللُّصوصيَّة أن ينحطَّ على صاحب الشعر كالصقر ، لا يبالي أن يَسْتَلِبَه ما شاء اغتصابًا في مَشْهَدِه ، على الرِّضا أو على الغضب ، وعلانية غير مستخفٍ بريبةٍ ، ولا مهادنٍ بحيلةٍ ، ثم لا يأخذه حين يأخذه إلا كما هو بنصّه ، لا يغيِّره ولا يُبدِّله ولا يُسْقِط منه ،

---

(١) طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ٢ : ٥٥٤ - ٥٥٥ .

(٢) الأغاني ٢١ : ٣٢٦ . طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ولا يأخذ بعض المعنى ويدع سائرَه ... هذا أدب الفرزدق ، وهو أدب الإغارة والسُّطْو وانتهابِ أقوالِ الشعراء من جيِّد القوافي »[1].

ما أشبهَ اللَّيلةَ بالبارحة . ولعلَّ السامرّائي وهو آنذاك - حسب ما أذكر - رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب ، جامعة بغداد ، ورجل أناف به العُمْرُ ، رأى أنه أحقُّ بهذا العمل من صبيٍّ في الرابعة والعشرين من العمر ، حدثٍ ، جاهلٍ ، غرٍّ ، مُدَّعٍ - كما وصفني - ولكنني لا أعرف حجّة ضِناوي .

وأين هذا كله من قول رسول الله ﷺ : « لو أن فاطمة بنت محمد سَرَقت لقطعتُ يدها » ؟

* * *

طبعة نبيل محمد الطريفي :

ديوان الأحوص الأنصاري . جمع وتحقيق د . محمد نبيل الطَّريفي . نشر عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .

قال الدكتور الطَّريفي في مقدّمته لديوان الأحوص (ص : ٥ - ٦) مبررًا إعادةَ نَشْره للمرّة الرابعة (أو السادسة ، إذا أخذنا في الحسبان طبعتي الثانية ونشرة فاروق عمر الطباع ، اللَّتين لم يُشِرْ إليهما) :

« خلال تحقيقي للمنتهى تكشّف لي بعض الهنات في بعض الدواوين المجموعة زعزع ثقتي العلمية بها ، وذلك - في ما أعتقد - ناتجٌ عن الخلافات التي رأيتها بين بعض الدّواوين والمنتهى ، ولا سيما في الدّواوين المجموعة .

فلقد اعتمد الإخوة الباحثين (كذا ، والصواب : الباحثون) على مخطوط

---

(١) المتنبي ، مطبعة المدني - القاهرة ، جدة ، ١٩٧٨ ، ص : ٤٠١ .

مصري للمنتهى منقول بخطّ العالم الشنقيطي - في ما أعلم - وكغيره من المخطوطات جاء مليئًا بالتّصحيف والتّحريف ، فبعض هؤلاء الباحثين سهى (كذا ، والصواب كدعا يدعو) عن أخطاء المخطوط ، وبعضهم وقع في مأزق التصحيح ، وهو عملية صعبة .

ومن هنا قرّرت العمل جاهدًا على سدّ بعض هذا النقص ، ومحاولة إعادة تحقيق وجمع الدّواوين التي جاءت مليئة بالتصحيف ، وكما قُلْتُ كان ذلك ناتجًا عن تصحيفات المخطوط ، إضافة إلى عدم اتّباع أصول التحقيق العلمي في بعض هذه الدواوين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تبيّن لي وجودُ الكثير من الأشعار الموجودة في المنتهى ، وهي ساقطة من طبعات دواوين هؤلاء الشعراء ، وهذا دافعٌ آخر لتحقيق هذه الدواوين ، فمثلاً وجدت أن هناك حوالي (٢٠٠) بيت للأحوص الأنصاري ساقطة من جميع طبعات دواوينه العراقية والمصرية واللبنانية ، وهذا العدد بمفرده يشكّل ديوانًا ، فكيف إذا كان جزءًا من الديوان » . انتهى .

فديوان الأحوص الأنصاري إذن - حسب هذا الكلام - في طبعاته الثلاث (أو الخمس إن شئت) أحد هذه الدواوين المليئة بالتصحيف والتحريف والتي تفتقد التحقيقَ العلميَّ ، إلى جانب إخلاله بكثير من الأشعار . وعلى نقيض ضناوي تفضّل الطّريفي وذكر طبعتي ، فقال : « طبعة عادل سليمان : وهي الطبعة الثانية لشعر الأحوص الأنصاري جمعها وحقّقها الدكتور عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ، ١٩٧٠ . ولسوء الحظ لم يتوفّر لنا الحصول على هذه الطبعة » .

ولأن الطّريفي لم يتوفّر له الحصول على طبعتي كما قال ، فقد نجت من مِعْوَل نَقْدِه ، الذي أعملَه في كتابَيْ السامرّائي وضناوي .

وقد ذكرت آنفًا نَقْدَه لطبعة صَناوي . وهاك نَقْدَه لطبعة السامرّائي : « هذه الطبعة لا تعتبر في رأينا طبعة محقّقة - مع اعترافنا بالجهد العظيم الذي بذله صاحبها ، وإن كان له فضل الريادة - تحقيقًا علميًا ؛ لأن طابعها لم يتّبع في تحقيقها أصول تحقيق النصوص العلمية ، ومن أهم المآخذ عليها :

١ - لم يضبط الأبيات بالشكل .

٢ - لم يشرح شيئًا من الألفاظ ، إلا ما ندر .

٣ - لم يعرّف إلا بالقليل من الأعلام الواردة في الديوان .

٤ - كثرة الأخطاء في هذه الطبعة ، والتي لا ندري إذا كانت من أوهام الطابع أم من أغلاط الطبع .

كل هذا دفعنا إلى الاشتغال بالكتاب مرة ثانية (كذا) أصحّ ما يكون وأقرب إلى أصله » .

وقبل أن أتناول طبعة الطّريفي بالنقد ، أريد أن أوضّح شيئًا يتعلّق بمنهج « أصول التحقيق العلمي » ، بل أي عمل جادّ يقوم على البحث الدقيق والاستقصاء الشامل . وهذا المنهج من البداهة بمكان ، ويؤسفني أن أوضّحه لأستاذ يحمل شهادة الدكتوراه ، ولو كان الطّريفي قد أخذ به لأراح نفسه من عَناء نشر ديوان الأحوص مرّة سادسة ، إن شئت أن تعتدّ بطبعة فاروق عمر الطباع .

أي بحث جادّ يتطلب من الباحث جمع المادة من مظانّها على وجه الاستيعاب ، ثم تصنيف ما جمع ، ثم تمحيص مفرداته بدقّة متناهية وبمهارة وحذر ، وبلا غفلة وبلا هوى وبلا تسرّع . لذا دُهِشْتُ أن يتسرّع الطّريفي في نشر ديوان الأحوص دون أن يَطّلع على طبعتي الأولى ١٩٧٠ ، مع علمه بوجودها ، فلعلّ فيها ما كان يغنيه عن إعادة عملٍ كفيْتُه مؤونته .

ثم دُهِشْتُ مرّة ثانية من غفلته عما نشره إبراهيم السامرّائي تحت عنوان « مستدرك شعر الأحوص الأنصاري » في مجلة المورد العراقية (العدد الرابع ، ص : ٨٣ - ٩٢ ، سنة ١٩٧٥) . وضمّ هذا المستدرك ثمانيَ قصائد للأحوص وجدها في نسخة منتهى الطلب المحفوظة في مكتبة جامعة يل الأمريكية ، وخبر ذلك أن الدكتور يحيى الجبّوري وجد هذه النُّسْخة خلال عمله أستاذًا زائرًا سنة ١٩٧٤/١٩٧٣ ، وكنت أنا قد وجدتها قبله في ديسمبر سنة ١٩٧١ خلال عملي أستاذًا زائرًا بجامعة بركلي بولاية كاليفورنيا ١٩٧١ - ١٩٧٣ . نشر منها الدكتور الجُبّوري عدّة قصائد بعنوان « قصائد جاهلية نادرة » (مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٢) . ووصف في المقدّمة هذه النُّسْخة الجديدة وعدد شعرائها ، وبذل مادتها - جزاه الله خيرًا - للباحثين . ومن هذه المخطوطة نَشر السامرّائي المستدرك .

ثم دُهِشْتُ مرّة ثالثة لغفلة الطّريفي عن دراسة مفصّلة لشعر الأحوص ، عنوانها « الأحوص بن محمد الأنصاري : حياته وشعره » في ٤٣٠ صفحة ، وهي رسالة حصل بها الأستاذ محمد علي سعد ، على درجة الماجستير من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٨١ تحت إشراف الدكتور جبرائيل جبور ، ونشرتها دار الآفاق الجديدة ببيروت سنة ١٩٨٢ . اعتمد في هذه الدراسة على طبعتي ، وفيها عَقَدَ مقارنة بين كتابي وكتاب السامرّائي ، أثبت فيها سَطْو السامرّائي على عملي ، آتيًا ببراهين مختلفة عما أتيت في مقالي ، فقد قلت إنني لم أدرِ ماذا آخذ وماذا أدع للمقارنة ، فهما نسختان لكتاب واحد ، نسخ ثانيتهما ناسخٌ غير متمرّس .

ثم دُهِشْتُ مرّة رابعة لغفلة الطّريفي عن طبعتي الثانية التي ظهرت سنة ١٩٩٠ عن مكتبة الخانجي بالقاهرة . وتضمُّ هذه الطبعة القصائد الثّمانيَ التي جاءت في نسخة منتهى الطلب ، والتي اعتدّها الطّريفي فتحًا لم يُسْبَق إليه .

ثم دُهِشْتُ مرّة خامسة لغفلة الطّريفي عن عشر مقالات شرّفني بها علاّمة

الجزيرة الشيخ حمد الجاسر - رحمه الله - عن الأماكن الواردة في شعر الأحوص الأنصاري ، نشرت في مجلة العرب ، ثم أُعيد نشرها في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في المجلد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، وإن أذن الله تعالى بطبعة ثالثة ألحقتها بها ، كما ألحقت مقالاته التي شرفني بها عن الأماكن الواردة في شعر حاتم الطائي بالطبعة الثانية . وقد أذن لي الشيخ - رحمه الله - بذلك في المرّتين في لقاء كان لنا بالقاهرة في منزل الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - وفي مكاتبات تبادلناها .

أكد الطّريفي في مقدمته - كما رأيتَ - أن قصائد المنتهى الثمانيَ « ساقطةٌ من جميع طبعات دواوينه العراقية والمصرية واللبنانية » . كما أعاد هذا التأكيد في هوامش الكتاب مع كل قصيدة من القصائد الثماني . ومع هذا الجزم المتكرّر ، لي الحقُّ أن أتساءل : كيف عرف أن هذه القصائد ساقطة من الطبعة المصرية التي قال عنها : « ولسوء الحظّ لم يتوفّر لنا الحصول على هذه الطبعة » ؟ أهذا ضَرْبٌ من الاطّلاع على الغيب أو الرَّجْم به ؟ أم هو من الكَهانة ؟ أم من الاستهانة ؟ أم بلغه ذلك من شخص ذي علم يعرف قصائد المنتهى كما يعرف ما أتيت به في كتابي وما لم آتِ به ؟ فأنبأه ، فصدقه ، فمضى على أذلاله !

وهذه الزيادة - التي سوّغت في نظره إعادة نشر الديوان - تبلغ ٢٠٠ بيت كما قال . وفي الحقيقة هي أقلُّ من ذلك ، وإليك بيانها بالتفصيل :

قصائد المنتهى كما جاءت في طبعته :

رقم ٢٧ (فالجمُدُ) ٤٩ بيتًا ، وهي موجودة في طبعتي الأولى برقم ٢٥ (وعند السامرّائي وضناوي ؛ لأنهما ناقلان مني ، لذا لن أشير إليهما مرة أخرى) في ٤٩ بيتًا عن المنتهى - نسخة دار الكتب المصرية .

رقم ٢٨ (يتجلدا) ٤٦ بيتًا ، جاء منها في طبعتي رقم ٢٦ واحد وثلاثون بيتًا ، أي بزيادة ١٥ بيتًا في المنتهى .

رقم ٦٥ (بكورُ) ٤٦ بيتًا ، جاء منها في طبعتي ستّة أبيات برقم ٦٢ وبيتان برقم ٦٣ ، أي بزيادة ٣٨ بيتًا في المنتهى .

رقم ٨٨ (تدمعُ) ٢٨ بيتًا ، وهي بالعدد نفسه في طبعتي رقم ٨٢ عن المنتهى - نسخة دار الكتب المصرية .

رقم ٩٤ (ربعوا) ٣٦ بيتًا ، جاء منها في طبعتي خمسة أبيات برقم ٨٨ ، وأربعة أبيات برقم ٨٩ ، وبيت مفرد برقم ٩٠ ، أي بزيادة ٢٦ بيتًا في المنتهى ، وعندي بيت زائد زدته عن الأغاني أضفته في الطبعة الثانية رقم ٩٢ ، البيت ٢٤ .

رقم ٩٥ (نافعُ) ٥٢ بيتًا ، (كذا ، والصواب ٥٤ بيتًا) ، جاء منها في طبعتي ١٧ بيتًا برقم ٩١ ، وثلاثة أبيات برقم ٩٢ ، وثلاثة أبيات برقم ٩٣ ، وبيت مفرد برقم ٩٤ ، وآخر برقم ٩٥ ، أي بزيادة ٢٩ بيتًا في المنتهى .

رقم ١١٨ (مُوكَّلُ) ٤٢ بيتًا (كذا ، والصواب ٤٣ بيتًا) ، وهي في طبعتي رقم ١١٧ في ٤٥ بيتًا ، زاد الطّريفي البيتين في هامش ٤ عن السامرّائي وضناوي ، ولم يُنْقِل على نفسه ، فيرى مصدر هذه الزيادة .

رقم ١٤٩ (متيّما) ٣٧ بيتًا ، جاء منها في طبعتي ١٢ بيتا برقم ١٤٧ ، أي بزيادة ٢٥ بيتًا في المنتهى .

إنّ عدد الأبيات الزائدة التي جاءت في المنتهى ١٣٣ بيتًا ، وإذا أضفنا ١٢ بيتًا هي مجموع خَمْسِ مقطوعات (٦ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، [٢٥] ، ٢٨) كلّها عن كتاب المحب والمحبوب والمشموم والمشروب ، كانت الزيادة ١٥٥ بيتًا ، لا ٢٠٠ بيت كما ذكر الطّريفي في المقدّمة . ولم أدرج هنا المقطوعة رقم ٢٥ التي وضعتها بين المعقوفين ، وهي ثلاثة أبيات ميميّة (السلامُ) ، جعلتها في طبعتي في هامش القصيدة رقم ١٤١ ؛ لأني وجدت تردُّدًا في نسبتها إلى الأحوص ، ولكني

خرّجتها تخريجًا شافيًا . وقد آثر ضناوي ألا ينقلها ، أما السامرّائي فقد نقلها مني وجعلها في هامش ص ١٨٥ كما فعلتُ . فكيف يدّعي الطّريفي أنها ساقطة من جميع طبعات الديوان ؟

وكما رأيت فإن الزيادة الحقّة هي بعض قصائد المنتهى الثّماني ، وقد نشرها السامرّائي في مجلة المورد سنة ١٩٧٥ ، ونشرتها أنا في طبعتي الثانية سنة ١٩٩٠ . وما إخال - إذن - أن زيادة اثني عشر بيتًا عن المحب والمحبوب تسوّغ إعادة نشر الديوان لو كان الطّريفي قد أخذ بأسباب المنهج الذي بينته آنفًا . والمحب والمحبوب نشر سنة ١٩٨٦ ، فلم يكن متاحًا لي عند ظهور طبعتي الأولى سنة ١٩٧٠ ، ولم يكن حسنًا منّي أن أغفله في طبعتي الثانية التي ظهرت سنة ١٩٩٠ ، ولكني اطلّعت عليه في ما بعد وقبل أن يَنْشُر الطّريفي طبعته سنة ٢٠٠١ ، وعلى غيره من الكتب ، ودوّنت منها ما لا يوجد في طبعتي الثانية ، وأعتزم إدراجه في طبعة ثالثة إن شاء الله تعالى .

أمّا وقد فنّدنا السبَب الأساسيّ ، وهو أمر الزيادة التي دفعت الطّريفي إلى إعادة نشر الديوان ، فلننظر في ثاني هذه الأسباب ، قال : « خلال تحقيقي للمنتهى تكشّف لي بعض الهنات في بعض الدواوين المجموعة زَعْزَع ثقتي العلمية بها ، وذلك - في ما أعتقد - ناتج عن الخلافات التي رأيتها بين بعض الدواوين والمنتهى ، ولا سيما في الدواوين المجموعة . فلقد اعتمد الأخوة الباحثين (كذا) على مخطوط مصري لـ « المنتهى » منقول بخطّ العالم الشنقيطي ، في ما أعلم . وكغيره من المخطوطات جاء مليئًا بالتصحيف والتحريف ، فبعض هؤلاء الباحثين سهى (كذا) عن أخطاء المخطوط ، وبعضهم وقع في مأزق التصحيح ، وهو عملية صعبة . ومن هنا قررت العمل جاهدًا على سدّ بعض هذا النقص ، ومحاولة إعادة تحقيق الدواوين التي جاءت مليئة بالتصحيف ، وجَمْعها ، وكما قلت ، كان ذلك ناتجًا عن تصحيفات المخطوط ... » .

وهذا الكلام يعني - حسب ما أفقهُ - أن ديوان الأحوص جاء ممتلئًا بالتصحيف والتحريف ؛ لأن المحقّقين اعتمدوا على نسخة منتهى الطلب المصرية ، وهي كغيرها من المخطوطات مليئة بالتصحيف والتحريف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فبعض هؤلاء الباحثين سها عن أخطاء المخطوط ، وبعضهم وقع في مأزِق التصحيح ، وهو عملية صعبة .

وهذا كلامٌ مرسَلٌ على عَواهِنِه ، فيه من التَّجاوز والتَّساهل ما فيه ، فليس في ديوان الأحوص - في طبعة السامرّائي وطبعة ضناوي وطبعتي التي ذكر الطّريفي أنه لم يطلّع عليها - عن منتهى الطلب سوى ثلاث قصائد ، هي في طبعتي رقم ٢٥ و ٨٨ ، ١١٧ . أين هذا العدد من ١٦٦ قصيدة ومقطوعة في القسم الأول من الديوان ، ٢٣ في القسم الثاني ، ٢ في القسم الثالث ، ١٠ في المستدرك ؟

ولما كان ضناوي قد نقل كتابي كاملاً ، فقد خَلَت طبعتُه من التصحيف والتحريف إلا في ما نَدَر ، لأني اجتهدت في ضبط النصوص وتصحيحها قدر ما بلغه جهدي . وقد مرَّ بك قبلُ نقدُ الطّريفي لطبعة ضناوي ، ولم يُشِرْ في هذا النقد إلى تصحيف ولا تحريف . وإذا كان هناك شيء من ذلك فهو في طبعة السامرّائي ، وقد وضحت في مقالي أن السامرّائي أساء النقل من رسالتي المخطوطة في عدّة مواضع .

وإذا نظرتَ إلى جميع مصادر القصائد والمقطوعات في طبعة الطّريفي فستجدها كلّها - باستثناء بعض قصائد المنتهى والمقطوعات الخمس - عن طبعتيْ السامرّائي وضناوي ، ويتّبع هذين المصدرين بذكر شيء من تخريج ، أكثرُه مذكور عند السامرّائي وضناوي ، وقلّما يزيد شيئًا من عنده . ويكفي أن تنظر في تخريج القطعة الأولى في الطبعات الثلاث ، وإذا تفضّلت نظرت في طبعتي أيضًا ،

فهي الأساس الذي اتكأ عليه الجميع ، لتعلم صحّة ما أقول . كما أن طبعة ضناوي نقلت عن طبعتي تصحيحات الأخطاء التي وردت في المصادر المختلفة كما بيّنت من قبل ، ومن ثم لم يبذل الطّريفي جهدًا يُذكَر في هذا المجال . فلا أدري كيف يستبيح لنفسه أن يسمي عمله جمعًا وتحقيقًا . حتى التعليقات ، كفاه ضناوي - نقلاً عنّي - مؤونتها ، فعلى الأقلّ دلّ على مواضعها . ولا أدري أيضًا لماذا لم يُثْبِت القصيدتين اللّتين نصّ أبو الفرج على أنهما مصنوعتان .

أما ثالثُ الأسباب التي دَعَتْه إلى إعادة نشر الديوان فهو « عدم اتّباع أصول التحقيق العلمي » في هاتين الطبعتين . ولو اطّلع الطّريفي على طبعتي لعرف أنها تتّسم بالتحقيق العلمي ، ولعلم أيضًا أنها أصّلت - بفضل الله وتوفيقه - منهجًا جديدًا في تخريج الشعر ورواياته .

ولا تخلو طبعة الطّريفي من بعض المآخذ التي عابها على طبعتيْ السامرّائي وضناوي ، وكنت أنوي تصنيفها كما فعلت في نقد طبعة ضناوي والسامرّائي من قبله ، ولكني وجدت أن ذلك سيضطرّني إلى بسط وإطالة . لذا قررت أن أقنع بما لا بد منه ، وذلك بإيراد بعض - لا كل - ما عنّ لي من ملاحظات وما أظنُّه أخطاء حسب تسلسل القصائد :

ق : ١ ، خرّج البيتين ٢ ، ٣ في وفاء الوفا ، نقلاً عن السامرّائي - في ما أرجح - لأن هذا المصدر ليس مذكورا في ثبت المصادر .

ق : ٢ ، رُوِي البيت الأول :

شرُّ الحزاميين ذو السّن منهمُ   وخيْرُ الحزاميين يَعْدِلُه الكلبُ

قال : « بنو حزام : من بني أسد بن عبد العُزّى » . وهذا خطأ مُغْرِقٌ كما جاء في الأغاني ٤ : ٢٤٠ . ، فليس ثمّة صلة بين الأحوص وبين بني حزام .

والصَّواب بالراء المهملة : الحرامين . وقد روى أبو الفرج نفسه في الجزء ٤ : ٢٦٢ أن الأحوص هجا رجلاً من الأنصار من بني حَرام يقال له ابن بشير ، وكان كثير المال ، فغضب من ذلك ، وخرج إلى البصرة حتى قدم على الفرزدق وأهدى إليه وألطفه ، واستجار به ، وطلب منه هجاء الأحوص ، فرفض الفرزدق ، فذهب إلى جرير ، فسمع الجواب نفسه ، فاشترى أفضل من تلك الهدايا ، وقدِم على الأحوص وأهداها إليه وصالحه .

ق : ٥ ، ذكر في تخريجها أن الأبيات الثَّمانية في معجم ما استعجم ١/٢٩٣ . وهذا خطأ محضٌ ، فلم يَرِد في هذا المصدر سوى البيت الأول فقط .

ق : ٢٧ ، جاءت رواية الشَّطْر الثاني من البيت الرابع هكذا :

وقـد أراها حـديثًا وهْي آهلة   منها بواطنُ ذاك الجزع فالعقد

قال : في ديوانه السامرّائي : « بها بواطن ذاك الجزع » . وفي ديوانه ضناوي : « بها تواصل ... » ، وشَرَح كلمة بواطن فقال : « بواطن : جمع بطن ، وبطن كل شيء جوفه » . والصحيح أن جمع بطن بمعنى ما غاب من الأرض هو أبطنة ، وهو جَمْعُ قِلَّة ، نادرٌ ، والكثير : بُطْنان . وجمع بطن ، وهو خلاف الظَّهْر ، أبطُن وبطون وبطنان . ومن المعروف أن « فعْل » لا يجمع على « فواعل » . ففواعل جمع فاعل وفاعلة لغير العاقل ، وقد تجيء للعاقل شذوذًا ، كما في فارس وفوارس . والرِّواية الصحيحة هي « بها تواصل » . هكذا صحَّحْتُها في طبعتي ونقلها ضناوي .

ق : ٢٧ ، رُوِي الشَّطْر الأول من البيت الخامس :

إذ الهوى لم يغير شعب ليَّته

شرح « ليَّته » فقال : « واللِّيَّة : القَرابات الأدْنَوْن » . وهو معنى لا يستقيم

في سياق الشعر . وكذا هي الكلمة في مخطوطة منتهى الطلب ، فجعلتها « نيته » ، أي ما انتواه وقصده وعزم عليه . فنقل ذلك السامرّائي وضناوي ، لذا قال الطّريفي : « وفي ديوانيه : شعب نيته » .

ق : ٢٧ ، رُوِي البيت السادس :

يظلُّ وجـدا وإن لم أنوِ رؤيته　　　كأنــه إذ يـراني زائـرا كَمِـدُ

قال : « في ديوانه ضناوي : أنو رؤيتها » ، وهو الصواب - كما نقله منّي ضناوي - فالضمير يعود على المرأة . وهو شبيهٌ بقول عمر في رائيته :

إذا زرتُ نُعما لم يزل ذو قَرابة　　　لهـا كلَّمـا لاقيتُهـا يَتنمَّـر

ق : ٢٧ ، رُوِي الشّطْر الثاني من البيت العاشر :

بقل ومرد صفا ، مكاؤه غرد

قال : « في ديوانيه : بقل ومرد ضفا » وما في ديوانيه - نقلاً عني - هو الصواب ، فالمرد : الغضُّ من شجر الأراك ، وضفا : طال وتمّ . فلا معنى لكلمة صفا (بالمهملة) هنا . وبعيدٌ أن تكون من قبيل قول أبي فَقْعَس (لسان العرب : صفا) في صفة كلإٍ : « خَضِع مَضِع صافٍ رَتِعٌ » ، أي إنه نقيٌّ من الأغثاء والنَّبْت الذي لا خيرَ فيه . وإذا كان هذا هو المعنى المراد - ولا ينطبق إلا على « البقل » - فكان يجب توضيح ذلك ، على تكلُّفه .

ق : ٢٧ ، رُوِي الشّطْر الأول من البيت ٢٢ :

يسعى الغلامُ بها تمشي مُشفَعة

قال في شرح مشفعة : « ناقة شافع : في بطنها ولد أو يَتْبعها ولد يشفعها » ، وهو شرح يفسد معنى الشعر . ثم قال : « في ديوانيه : تمشي مشنعة » ، وهكذا

صحّحته في طبعتي – وعنّي نقل السامرّائي وضناوي – وشنّعت الناقة في سيرها : أسرعت .

ق : ٢٧ ، البيت ٢٦ ، وأنقل هنا ما ذكرته عن هذا الشَّطْر في نقدي لطبعة ضناوي : رُوِي شَطْره الثاني ، وهو أيضًا في وصف الناقة :

لها نقول هواها أينما عَمَدوا

قلت : « وعجز البيت مضطرب ، ولعل الصواب : يقود هواها ، أي : كأن بوًّا (البَوّ : ولد الناقة) لها أمام الرَّكْب تَتْبَعُه أنّى ذهب وسار ، من فرط حبّها له وتعلّقها به ، فكأنه يقودها ويوجّهها » . وقد صحّ حَدْسي ، فقد وجدت الكلمة على الصواب الذي توهّمت في نسخة جامعة يل من منتهى الطلب ، وأثبتُّه في الطبعة الثانية ص١٤٤ ، هامش ٢٦ . ولكن ضناوي رأى – في ما يبدو – أن رواية المنتهى صحيحة وفسّرها تفسيرًا عجبًا (ص : ٤٨ ، هامش ١) « تقول : انتقال » ، وكذلك قال الطّريفي !

وأكتفي بهذا القدر من هذه القصيدة . وكما لاحظت فالطّريفي يكتفي برصد الروايات دون تعليق عليها أو ترجيح إحداها على الأخرى أو تصحيحها إن كانت رواية غير صحيحة .

ق : ٢٨ ، البيت الرابع :

فحالت لطرف العين من دون أرضها　　　وما أتّلي بالطَّرْف حتى تردّدا

اكتفى في التعليق على البيت بقوله : « هذا البيت ساقطٌ من جميع طبعات ديوانه . حالت : أي وقفت حائلاً ، أي مانعًا ... » . وما دام قد عاب على السامرّائي أنه « لم يشرح شيئًا من الألفاظ إلا ما ندَر » ، وعلى ضناوي « قصور المحقّق في فهم الصورة الشعرية » ، لا جَرَم أن يتوقّع القارئ منه بيانَ فاعل

« حالت » ، وهو قول الشاعر في البيت التالي « سهوب وأعلام » ، وكان يُتوقَّع منه شرح كلمة « أتّلي » ، وأصله أتْلي ، أفتعل من ألا يألو ، بمعنى : يُقصِّر ، جعل فاء الفعل تاء ، ثم أدغمها في تاء « افتعل » ، كما في أخذ واتَّخذ .

ق : ٢٨ ، البيت التاسع :

وكيف وقد لاح المَشيبُ وقَطَّعتْ مُدَى الدهر حَبْلاً كان للوصل محصدا

ضَبَطَ كلمة « محصِدًا » بكسر الصاد ، وشرحها فقال « محصد : قاتل وقاطع » . وهو ضبطٌ وشرح مفسدان لمعنى الشعر ، فكيف يكون حبل الوصل قاتلاً قاطعًا ؟ والصواب بفتح الصاد ، والحبل المحصَد : الشديد الفَتْل ، فمُدَى (جمع مُدْية) الدَّهْرِ هي التي قطعت حبل الوصل على مَتانَته وإحكام فَتْلِه .

ق : ٢٨ ، قال في هامش ٣ ، ص ٧٨ : « ذكَرتْ بعده - أي بعد البيت الثامن - طبعاتُ ديوانه هذا البيتَ ، ولم نجده في مصادرنا القديمة :

إذا قلت إني مُشْتَفٍ بلقـائها فحَمّ التّلاقي بيننا زادني وَجْدا »

وأنقل هنا ما كتبته آنفًا عن هذا البيت في نقدي لطبعة ضناوي : « لم ينتبه كلاهما (السامرّائي وضناوي) إلى أن حركة رويّ البيت مختلفة عن رويّ القصيدة ، ومطلعها :

ألا لا تَلُمْه اليوم أن يَتبلّدا فقد غُلب المحزون أن يتجلّدا

والمدهش أن كليهما - والطّريفي كذلك من بَعدهما - لم يَلْحظ أن الرواية الصحيحة هي « زادني سقمًا » ، وأن هذا البيت جاء بهذه الرواية ضمن المقطوعة رقم ١٤٨ في طبعة ضناوي ، وبيتًا مفردًا في طبعة السامرّائي رقم ١٧١ مع خطأ جسيم » . كما جاء أيضًا في طبعة الطّريفي ضمن المقطوعة ١٤٦ ، فتأمل !

ق : ٢٨ ، ص ٨٣ ، هامش ٥ ، « ذكرتُ بعده (أي بعد البيت ٤٠) طبعاتُ ديوانه هذين البيتين ، ولم تجدهما في مصادرنا القديمة :

وعـــوّدتني أنْ لا تـزال تظـلُّني　　يدٌ منك قـد قدمتَ من قبلهـا يدًا

ولي منـك موعـود طلبتُ نجاحه　　وأنت امرؤ لا تُخْلِف الدهرَ مَوْعِدًا

وقع السامرّائي في خطأ مُشين عند نقله من رسالتي تخريج هذه القصيدة بحيث أصبح من العسير معرفةُ مكان البيتين في القصيدة ، واستشكل الأمر على ضناوي فلم يورد تخريجهما . والبيتان برقم ٢٨ و ٢٩ في طبعتي ص ١٠٣ عن نهاية الأرب ٣ : ٢٥٧ .

ق : ٢٨ ، البيت ٢٩ :

فأقسم لا أنفكُّ ما عِشْتُ شاكرا　　لنُعماك ما طـاف الحمام وغـرّدا

قال « في ديوانيه : ما طار الحمام وغردا . وفي الحماسة البصرية : ما ناح الحمام وغردا » ، وواضح أن « طاف » محرّفة عن « طار » فلم يَرِد في الشعر أن الحمام « يطوف » ، وأن رواية الحماسة البصرية جيدة جدًّا ؛ لمقابلتها بين النَّوْح والتَّغْريد ، كما تجد في داليّة أبي العلاء ، وحائيّة عوف بن مُحَلِّم وغيرهما . ولكن الطَّريفي اكتفى هنا بالرَّصْد ، كما بيَّنتُ من قبلُ .

ق : ٣٠ ، البيت الأول :

أحببتها فوتغتُ النَّـاس كلَّهمُ　　يارب لا تشفني من حبِّها أبدا

قال « الوتغ : الهلاك ، ووتِغ يوْتَغ وتغا : فسد وهلك وأثم ، ووتِغ وتغا : وجع ، ونراها بمعنى : أفسد علاقته مع جميع الناس » . اقترحت في طبعتي أن يكون الصواب : فرفضت ، وهو أقرب رسم للكلمة ، وبذا يكون المعنى أكثر قبولاً ، فحبُّه لها أغناه عن علاقته بجميع الناس ، لا أن حبَّه لها أفسد علاقته بجميع الناس .

ق : ٣٦ ، البيت السادس :

أجـدك تنسى أمَّ عمرو وذكرُها شعارك دون الثوب في كلّ مَرْقَدِ

قال : « أجدك ، أي : أبجد منك » بكسر الجيم ، والذي في المصادر التي نقل عنها (طبعة ضناوي « وعندي بالطبع » والزهرة) ضُبطت الجيم بالفتح ، وهما صحيحتان ، مع اختلاف يسير في المعنى ، وإن جمع بينهما الاستحلاف ، فبالكسر استحلاف بالجِد ، وبالفتح استحلاف بالجَد وهو البخت . وقد تكون بالواو : وجِدك ، فلا يجوز حينئذ إلا الكسر . وليس لمحقق يتبع « أصول التحقيق العلمي » أن يغير كلمة صحيحة أو ضبطًا صحيحًا . وإن فعل ، وضّح سبب ذلك . وفاته أن « تنسى » هنا معناها « لا تنسى » ، و« لا » هـذه تحذف في جواب القسم ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف ٨٥] ، أي : لا تفتؤ . ثم شرح الشعار ، فقال : « والشعار : الغطاء » . وحقيقة معنى الشعار أنه الثوب الذي يلي شعر الجسد مباشرة ، ومنه اشتقّ ، وفي حديث الأنصار : « أنتم الشّعار ونحن الدّثار » ، أي : أنتم الخاصّة والبطانة .

ق : ٤٥ ، البيت السادس :

رزن بعيـد الصـوت مشتهر جيبت له جَوْبَ الرّحى عَمْرُ

أنقل هنا ما قلته عن هذا البيت في نقدي لطبعة ضناوي : « علّق محقق كتاب « فضل العطاء » الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - على هذا البيت بقوله : واجتهدنا ، فلم نعثر عليه ، فتوهّمنا صحّته في ما أثبتنا :

زَوْل ، بعيدُ الصِّيت مشتهرٌ جابت له جَيْبَ الدُّجى عَمْـرُ

وشرحه فقال « والزول : الغلام الخفيف الروح الظّريف . وجيب الدجى : ثوبه المظلم الأسود . وجابت : شقّته بنورها وحسنها » . فنقلتُ تصحيحه

وشرحه ، ناسبًا ذلك له (ق : ٤٢ ، ب ٦ ، هامش ١) ، وزدت : « عمر : أراد عَمْرة ، فرَخَّم » .

أخذ صَناوي ذلك كلّه (ق : ٤٤ ، البيت ٦ وهامشه) ، وادّعى أن مصدره هو الأغاني ١٧ : ٣٥٣ ، ولكن كما رأيتَ هذه الرواية الصحيحة ليست إلا في كتاب « فضل العطاء » من تصحيح الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - وليس لهذا الكتاب ذكر في مصادر صَناوي » . تجاهل الطّريفي ، ذلك ونقل البيت عن الأغاني بما فيه من تحريف ، وشرح الشّطْر الثاني فقال : « أراد ضوء وجهها شقّ عليه ظلامَ الليل » ، ولا أدري كيف استخرج هذا المعنى من هذا الكلام المضطرب : جيبت له جوب الرحى عمر . بقي أن تعرف أن كتاب « فضل العطاء » ليس مذكورًا في ثبت مصادر الطّريفي أيضًا .

ق : ٧١ ، البيت السادس :

أنْ لا يغَــيِّر ودًّا في شــبيبته   للمالكية من قد غيَّر الشعَرا

قال : « الشعرا : الشعراء » يعني جمع شاعر . والصحيح هنا أن « الشعرا » هو شعر الرأس ، ويكون بسكون العين وفتحها ، يعني أن الذي صان ودّها في شبابه حقيقٌ أن يصونه في مَشيبه ، وقريبٌ منه قولُ ابن أبي دُباكل :

يا بيت خَنْســـــاء الذي أتجنّب   ذهب الشباب وحبّها لا يذهب

رقم ٨٢ ، وهو بيت مفرد :

سوى خالدات ما يُرَمن وهامد   وأشعث ترسيه الوليدة بالفهـر

ضبط « يرمن » بالبناء للمجهول ، من رام يروم ، والصواب : يرمن (بفتح الياء وكسر الراء) من رام يريم ، أي : يبرح ، فالخالدات هنا هي الأثافي ، باقيات لا تبرح .

ق : ٨٣ ، البيت الثاني :

طربتَ وكيف تطرب أم تصابى وراسك قد توشّح بالقتير

قال : « توشّح ، أي صار الشيب لرأسه كالوشاح » ، وهو كلام لا معنى له . وأنقل هنا ما ذكرته عن هذه الرواية في نقدي لطبعة ضناوي : « البيت الثاني ، رُوي شطره الثاني في معجم البلدان (خاخ) :

ورأسك قد توشح بالقتير

فصحّحته إلى توشّع ، وقلت في الهامش (رقم٢ ، ص ١٣٤) « توشع الشيب رأسَه : علاه ، ووشّع فيه القتير ، ووشع (بشين مشددة) واتّشع فيه القتير ، أي الشيب » . فنقل ذلك ضناوي (ق : ٨١ ، البيت الثاني وهامشه) ، وذكر أن مصدره هو معجم البلدان ، والكلمة فيه محرّفة كما ترى » . فاختار الطّريفي الكلمة المحرّفة ، مع أنه أثبت رواية ضناوي ، ولكنه - كعادته في الأغلب الأعمّ - اكتفى برصدها .

ق : ٨٨ ، الشّطْر الأول من البيت الخامس :

ولا أن باللائي تسنّيت مُرْزأ

قال : « تسنّيت : تغيرت . والمرزأ ، وجاء بها مخففة ، الكريم يصاب منه كثيرًا » . « وفي ديوانه ضناوي : باللائي نسبت مرزآ » . وما في طبعة ضناوي - نقلاً من طبعتي - هو الصواب . ولا معنى هنا لرواية منتهى الطلب ، ومن ثم شرح الطّريفي .

ق : ٨٨ ، البيت ١٣ :

فلا أنا في ما قد بدا منكِ فاعلمي أصبّ بعيدا منك قَلْبًا وأوجع

وقد رجّحت في طبعتي ق : ٨٢ ، ص : ١٣٨ هامش ٣ ، أن يكون الصواب :

بلى ، أنا مما قد بدا منك فاعلمي　　　أصبّ بسُعْدى منك قَلْبًا وأوجع

وذكر الأحوص « سُعْدَى » في عدة مواضع من شعره ، انظر طبعتي رقم ٢٧ ، ب ٧ ، رقم ١٦٤ ، ب ٢ .

ق : ٩٤ ، الشَّطْر الثاني من البيت ٤ :

فهو بهِجْران بيتهم قطع

والصواب : بينهم ، بالنون لا التاء ، أي فراقهم وبُعْدهم ، ومما يؤكد ذلك ذكر « البَيْن » في البيت التالي :

بانوا فقـد فجعـوا ببينهم　　　ولم يبالوا أحزان من فجعوا

ثم قال في هامش ٥ « في ديوانه السامرّائي ، والأغاني : بينهم قِطَعٌ » ، ولم يعلّق على هذه الرواية . وأنقلُ هنا ما ذكرته عنها في نقدي لطبعة ضناوي : « وفي الأصل (الأغاني) : قطع ، وشرحها المحقّق فقال : (القطع كصُرَد : من يهجو رحمه ويقطعها) ، وهذا كلامٌ لا معنى له . وأخذت برواية أساس البلاغة : فَظِعٌ ، تقول : أفظعني الأمر وفظعت به » .

ق : ٩٤ ، البيت ٦ :

وهو كان الهيام خالطه　　　وشابَهُ غيرُ حُبِّها وجع

« وشابَه » لا يستقيم بها المعنى ، والصواب كما في طبعات الديوان : وما به . وأشار إلى رواية ديوانيه « من حبّه ردع »، ورواية الأغاني « من حبّها ذرع ». أقول : هذا غير صحيح ، فالرواية الأولى لم تَرِدْ إلا في طبعة السامرّائي فقط . وعلى كلّ حال اكتفى الطِّريفي - كعادته غالبًا - برصد الروايات دون التعليق عليها . وأنقل

هنا ما قُلْته عن هاتين الروايتين في نقدي لطبعة ضناوي: « وفي الأصل (الأغاني) : ذرع ، وشرحها المحقّق فقال : الذرع الطمع ... وفي سائر الأصول : ردع ، لا معنى له » . ورأيت أن « ما في سائر الأصول هو الصواب ، وأصله : الردع (بسكون الدال) وحركه الشاعر للضرورة ، والردع والرُّداع : الوجع في الجسم أجمع » ، ومن ثم أثبتُّ هذا التصحيح في متن الشعر .

ق : ١٠٢ ، الشَّطْر الأول من البيت السابع :

فعاتبت ما لي إذ رأيت عشيرتي

قال « في ديوانه ضناوي : فعانيت ما بي ... » ، وأنقل هنا تعليقي على هذه الرواية في نقدي لطبعة ضناوي: اجتهدت في تصحيحه (ق : ١٠٢ ، ص: ١٥٥ ، البيت ٧ وهامشه) ، لأنه لم يرد في أي مصدر آخر ، فجعلته : فعانيت ما بي ، والمعاناة هنا : المداراة ، مستأنسًا بقول الأخطل :

فإنْ أكُ قد عانيتُ قَوْمي وهِبْتُهم

نقل ضناوي تصحيحي ، ولم يَرُقْه شرحي ، فشرح الكلمة حسب المعنى الذي يهجم على الخاطر عند سماعها ، غير ملتفتٍ إلى السياق ، فقال (هامش ٢ ، ص : ١٤٧) : « عانيت : قاسيت » .

ق : ١١٨ ، البيت الثالث ، قال : زاد بعده صاحبا ديوانه :

ولقد نزلتَ من الفؤاد بمنزلٍ ما كان غيرك والأمانة ينزل

ولقد شكوت إليك بعضَ صبابتي ولما كتمت من الصَّبابة أطول

ولم يتقل على نفسه لمعرفة مصدر البيتين ، وهما في تاريخ الإسلام ٤ : ٩١ وخزانة الأدب ١ : ٢٤٨ ، بل نفض لتخريج هذه القصيدة يدَه جملةً ، فقال :

« وأبيات القصيدة متناثرة في بطون كتب الأدب والشعر ، ولكثرة هذه المصادر فضلنا عدم ذكرها » . وإذا شاء القارئ أن ينظر تخريجها في طبعتي فهي هناك في صفحتي ٣١١ ، ٣١٣ .

ق : ١١٨ ، البيت ١٧ ضُبطت كلمة « نبوة » في الشَّطْر الثاني بالرفع :

إني كفـاني أن أعالج رحلةً عمر ونبوةُ مَن يضِنُّ ويبخل

والصواب بالنصب ، فتقدير الكلام : كفاني عمر الرحلةَ إلى غيره طلبًا للنَّوال ، وكفاني نبوةَ (أي جفاء) مَنْ يبخل بعطائه .

ق : ١١٨ ، البيت ٢٥ :

أغنت قرابتُه وكان لزومه أمرًا أبان رشاده من يعقل

شرح « أغنت قرابته » كما شرحها ضناوي : « حسبه ونسبه يُغْنيه » ، ولم يفهم كلاهما المعنى الذي عناه الأحوص ، فالأحوص يشير إلى القرابة التي بينه وبين عمر بن عبد العزيز ﷺ ، فزَوْجُ عبد العزيز بن مروان - وهي أمُّ عمر - هي أمُّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، وأمُّ عاصم بن عمر هي جميلة بنت أبي الأقْلَح أختُ عاصم بن ثابت جَدِّ الأحوص الأعلى . وقد أشار الأحوص إلى هذه القرابة في شعره مرارًا ، انظر مثلاً في طبعتي (ق : ٢٥ ، ب ١٦ ، ق : ١٣٣ ، ب ٤) .

وبعد ، فهذا أيضًا قليلٌ من كثير . ولا تزال عندي ملاحظات عن التخريج والمصادر ، والروايات والتعليقات ، بل والمقدّمة ، ولكني أمسكت عن ذلك ، فلا يخلو كتابٌ من أخطاء ، وإن تفاوتت في النوع والمقدار ، وصدق الإمام المُزَني - رحمه الله - حين قال : « لو روجع كتابٌ سبعين مرّة لوُجد فيه خطأ ، أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحًا غير كتابه » .

ثانيًا - ديوان حاتم الطائي :

تمهيد :

لديوان حاتم - في ما أعلم - مخطوطتان ، الأولى كانت محفوظة بمكتبة المتحف العراقي ، بعنوان : « ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره » ، وعنها نشرت طبعتي الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، والثانية سنة ١٩٩٠ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . وقد وصفتها وصفًا مفصّلاً في كلتا الطبعتين ، انظر الطبعة الثانية ص : ١٠٢ - ١١٥ ، فكل الإحالات القادمة ستكون عليها ، حيث تحدثت عن رواية الديوان وإسناده .

والمخطوطة الثانية محفوظة بمكتبة المتحف البريطاني (المكتبة البريطانية حاليًا) ، وتبيّن لي أنها مُستَنسَخة من مخطوطة المتحف العراقي ، جرّدها ناسخها من معظم سلسلة الإسناد ، كما ترك قدرًا من الأخبار المتّصلة بالشعر ، وحذف الشروح الواردة في متن الديوان ، واكتفى بالقليل منها على حواشي النُّسْخة . وهذه النُّسْخة اعتمد عليها بعض من نشروا ديوان حاتم . وترتيب هذه الطبعات حسب أزمان نشرها كالآتي :

١ - طبعة رزق الله حسُّون ، مطبعة آل سام ، لندن ، سنة ١٨٧٢ ، وقال في المقدّمة : « وجدت من هذا الكتاب نسخة واحدة في مكتبة لندن » . وهو يعني نسخة المتحف البريطاني ، فمن جهة ليس في مكتبات لندن نسخة غيرها ، وقد بحثت في مكتبات لندن الأخرى مثل مكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية ، فلم أجدْ نُسْخة أخرى ، ومن جهة ثانية فإن مخطوطة المتحف البريطاني وطبعة حسُّون تتّفقان في عدد القصائد وأبياتها ، وإن اختلفتا اختلافًا يسيرًا جدًّا في رواية بعض الكلمات ، وهو اختلاف لا يرجع إلى تبايُنهما ، بقدر ما يُعْزَى إلى قراءة المحقّق للنسخة المخطوطة ، ومن جهة ثالثة نصّ تشولتهس في مقدّمة طبعته

لديوان حاتم أنه اعتمد على نسخة المتحف البريطاني . فإذا صحّ أن نسخة المتحف البريطاني هي التي اعتمد عليها حسُّون ، فإنه استباح لنفسه أن يغير من ترتيب القصائد ، وهو ترتيب على غير نهج واضح ، فلا هو رتّب القصائد ترتيب ألف باء ، ولا هو رتّبها حسب الموضوعات ولا حسب القوافي . ولم يُثبِتْ في متن الديوان المقطوعة رقم ٦ ، وإنما جعلها في مقدّمة الديوان مع ما نقله عن الأغاني من أخبار حاتم وشعره .

٢ - طبعة أمين عمر زيتونة ، المطبعة الوهبية ، القاهرة ، سنة ١٢٩٣هـ (١٨٧٦) ، ضمن مجموع يشتمل على خمسة دواوين هي : ديوان النابغة الذُّبياني بشرح البَطَلْيَوْسي ، ديوان عُرْوَة بن الوَرْد بشرح ابن السِّكِّيت ، ديوان حاتم ، ديوان عَلْقَمة الفَحْل ، ديوان الفرزدق . وهذه الطبعة موافقة تمامًا لطبعة حسُّون في ترتيب القصائد ، مما يدل على أن زيتونة اعتمد عليها ، لا على مخطوطة المتحف البريطاني . وجعل في آخر الديوان بعض أخبار حاتم وأشعاره نقلاً عن الأغاني ، ولم يفصلها عن متن الديوان ، فبدت كأنها جزء منه .

٣ - طبعة فيض الحسن ، لاهور ، سنة ١٨٧٨ ، لم أتمكّن من الحصول عليها ، وسألت عنها الأستاذ عبد العزيز المَيْمَني - رحمه الله - ، فلم يعرف عنها شيئًا .

٤ - ذكر أفرام البُسْتاني (المجاني الحديثة ١ : ٢٩٨) أن لويس شيخو نشر ديوان حاتم سنة ١٨٩٠ ، معتمدًا على طبعة حسُّون ، أضاف إليه ما رُوِي من أخبار حاتم ومتفرّق شعْره . ولم أر هذه الطبعة ولا أعرف إذا كانت شيئًا مستقلاً عن مجموع شعر حاتم الذي ضمّنه شعراء النّصْرانية ١ : ٩٨ - ١٣٤ المطبوع سنة ١٩٢٠ .

٥ - طبعة تشولتهس ، ليزج سنة ١٨٩٧ . وتُعدُّ هذه الطبعة أفضل طبعات

الديوان ، اعتمد فيها المحقّق على مخطوطة المتحف البريطاني وعلى نسخة أخرى من المخطوطة نفسها كتبها الأستاذ رايت للأستاذ توربك ، الذي علّق عليها وخرّج بعض أشعارها . ولما ظهرت طبعة زيتونة ، كتب عنها توربك نقدًا[1] ، ثم آلت نسخة توربك إلى تشولتهس ، فاستفاد مما عليها من شروح وتعليقات وتخريج ، كما استفاد من النقد الذي كتبه توربك لطبعة زيتونة . وقد بذل تشولتهس جهدًا واضحًا في تخريج الشعر وإثبات فروق الروايات ، وأضاف زيادات غير قليلة مما وجده في المصادر المختلفة . وقد أفدت كثيرًا من عمله .

٦ – طبعة بيروت ، سنة ١٣٢٧هـ (١٩٠٩) ضمن مجموعة من خمسة ، وهي طبعة القاهرة سنة ١٢٩٣هـ نفسها ، التي أشرت إليها تحت رقم ٢ .

– طبعة القاهرة ، سنة ١٩٢٣ ، ذكر ذلك بروكلمان ، ولم يوضّح اسم محقّقها ولا اسم الناشر . فلا أدري عنها شيئًا ، وقد بحثت عنها فلم أجدها .

٧ – طبعة إبراهيم الجزيني ، بعنوان « شرح ديوان حاتم الطائي » ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٩٦٨ .

٨ – طبعة فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، سنة ١٩٦٩ .

٩ – طبعة مفيد قميحة ، بيروت ١٩٨٨ .

١٠ – طبعة فاروق عمر الطباع ، « ديوان حاتم الطائي ، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له » ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٥ .

١١ – طبعة عباس إبراهيم ، « شرح ديوان حاتم الطائي » ، دار الفكر العربي ، بيروت ١٩٩٥ .

---

(١) ZDMG, XXXI, pp. 667-715.

١٢ - طبعة الدكتور محمد حمود ، « ديوان حاتم الطائي : تقديم وشرح وتعليق » ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ١٩٩٥ .

١٣ - طبعة عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

وكلُّ الطبعات التي ظهرت بعد طبعة حسُّون - خلا طبعةَ تشولتهس - طبعات غير علميَّة ، لا قيمة لها ، اهتدم فيها « محقّقوها » أعمال من سبقوهم ، واعتمدت جميعًا على طبعة حسُّون .

* * *

طبعةُ كاتبِ هذه السُّطور ، « ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره ، صنعة يحيى ابن مُدْرِك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي » . مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ثم الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

طبعة الدكتور حنا نصر الحتّي ، بعنوان « ديوان حاتم الطائي ، شرح أبي صالح يحيى بن مُدْرك الطائي » . قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر الحتّي . دار الكاتب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ .

خرج حنا نصر الحتّي على نهج من سبقوه ، فقد رأى - في ما يبدو - أن الإغارات على طبعة حسُّون قد كثرت ، وأن الوقت قد حان للسَّطْو على الطبعة الثانية المصرية ، ففيها ما لم يَرِد في كل الطبعات السابقة ؛ لأنها اعتمدت على نسخة المتحف العراقي .

وواضحٌ كلَّ الوضوح أن مخطوطة شرح ديوان حاتم صنعة أبي صالح يحيى ابن مُدْرك الطائي ، لا توجد - كانت - إلا في مكتبة المتحف العراقي ، ونسخة منها في مكتبتي ؛ لذا لم يستطع الحتّي أن يدَّعي أنه نشر الديوان عنها . وظن أنه لما لم يذكر كلمة « التحقيق » في عنوان الديوان ، أن ذلك سيبعد عنه كلَّ شبهة . وكلُّ ما عمله أنه « قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه » . وكأن طبعتي لا مقدّمة

لها ولا هوامش ولا فهارس ، أو على أحسن الفروض لها كلُّ ذلك ، ولكنه ناقص غير مَوْفور ، فاستحقَّ من الحتّي أن يَسُدَّ خلله ويقيم منآده .

والحقيقة أن هذه الأشياء الثلاثة : التقديم والهوامش والفهارس اهتدمت ما عندي ، كما سوف أبين بعد قليل ، هذا بالإضافة - بالطبع - إلى سرقة عملي كلّه بقسمه الأول ، وهو صنعة أبي صالح يحيى بن مُدْرك الطائي ، ثم زيادات الديوان : ما نسب لحاتم وصحَّ له ، ما نُسِب لحاتم ولغيره ، ما نسب لحاتم وليس له ، وكذلك ، ويا للعجب ، المستدرك !

ولو صحَّ أن التقديم والهوامش والفهارس الجديدة وضعها الحتّي لتقويم طبعتي ، لوجَب أن يذكر ذلك . ولكنه تجاهلني تمامًا ، وطلب من القارئ الذي يريد الاستزادة (هوامش ص ٧) الرجوع إلى ديوان حاتم الطائي ، طبعة لندن ١٨٧٢ ، وديوان حاتم الطائي ، طبعة ليبزج ١٨٩٧ ، شعراء النصرانية ، لويس شيخو ، ص ٩٨ - ١٣٤ . وكأن هذه الطبعات ، التي مضى على الأوليين منها ما يقرب من مائة وأربعين عامًا ، متاحة للقارئ . ولا أدري كيف فاته أن نسخة أبي صالح يحيى بن مُدْرك الطائي التي نشرتُها ، فيها زيادات لا توجد في طبعة حسُّون ولا في طبعة ليبزج . فكيف لمن « أراد الاستزادة والفائدة » أن يراجع هاتين الطبعتين ؟ وفاته أيضًا أن فيها زيادات أضفتُها إلى نسخة يحيى بن مُدْرك في الهوامش ، ولم أستصوبْ وَضْعَها في متن الديوان ؛ حفاظًا على جوهر النصّ . وهذه الزيادات تتراوح في كل موضع بين بيت وثلاثة أبيات ، ومجموعها ٢٤ بيتًا في القصائد التالية ، رقم : ٥ ، ٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٦٤ . ولم ينقل الحتّي هذه الزيادات ؛ لأن ذلك يقتضي ذكر مصادرها ، وذلك شيء لم يفعله في الديوان كلّه ، إلا في مواضع قليلة جدًّا ، سوف أشير إليها في حينها .

ولتمام الكلام عن نسخة يحيى بن مُدْرك أحبُّ أن أوضّح أن النُّسخة بها خُرومٌ في مواضعَ شتى ، فنجد - كما شرحت في مقدمتي - : « سقطًا في مواضع

عـدّة في نُسْخة الديوان هـذه . نجـد شروحًا لا تتّصـل بالقصيدة أو المقطـوعة المرتبطة بها هذه الشروح » . وفصلتُ الكلام عن هـذه الخـروم وعيّنت مواضعها (ص : ١١٠ - ١١٣) . وهذا شيء تجاهله الحتّي تمامًا إلا في موضع واحد وهو في شرح البيتين رقم ٤٩ ، حيث ورد شرح كلمة « العُلجوم » . علّق الحتّي على ذلك بقوله : « أعتقد أن هذا الشرح ليس في محلّه » ، وليس هناك اعتقاد ولا ظنٌّ ، بل يقينٌ مُطْلَقٌ ، فالشرح لا يتعلق بشيء ألبتةَ في هذين البيتين ، كما بيّنتُ .

سوف أتناول نصوص الديوان وأقسامه ، وتخريج أشعاره باختصار شديد يكاد يكون مخلاً ، وأُعقِب ذلك ببيان قيمة مقدمته وهوامشه وفهارسه التي تفضّل بوضعها للديوان .

أولاً - نصوص الديوان وأقسامه وتخريج أشعاره :

يفجؤك الحتّي بعد مقدّمة هزيلة - مثل مقدّمة سميّه سَعْدي ضناوي لديوان الأحوص - بالقسم الثاني مباشرة وهو متن الديوان صنعة أبي صالح ، فليست هنـاك كلمة واحـدة عن المخطـوطة التي اعتمد عليها ، والمنهج الذي سيتّبعه في « تحقيق » الديوان ، وطريقة عمله فيه . وهذا بالضبط ما فعله ضناوي وعابه عليه الطّريفي كما مرّ .

ولنفترض افتراضًا آخر نُحسن فيه الظّن ، وهو أن الحتّي وقعت في يده نسخة أبي صالح يحيى بن مُدْرِك الطائي فقرأها - ولا أقول « حقّقها » ، إذ إنه تجنّب هذه الكلمة في عنوان الكتاب - فجاءت متّفقة مع ما عندي حيث رجع كلانا إلى المخطوطة نفسها ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف تفسر قراءة بعض الكلمات التي جاءت محرّفة في المخطوطة قراءة صحيحة في طبعته دون الإشارة إلى ذلك ؟ وجهدت أنا في تصحيحها والنصّ عليها . وهاك بعض الأمثلة ، فبيانها كلّها أمر يطول ، وما أريد أن أشق عليك :

١ - رقم ٢ ، في المخطوطة ، جاء في أوّل الخبر : « أسرت بنو القذان من عنزة ... » ، صحّته : بنو القُدار .

٢ - رقم ٦ ، جاء في شرح البيت السادس : « النواجذ : الأنياب التي تلي الأضراس » . والعكس هو الصحيح ، فأثبته .

٣ - رقم ١٥ ، البيت الرابع في وصف النساء :

يَرفُلْن في الريط والمروط كما

جاءت في الشرح رواية مختلفة عن رواية البيت وهي : يرقلن (بالقاف وبفتح الياء) ، فرددته إلى الصواب ، فهو على زِنة « أفعل » .

كما جاء شرح البيت ١٤ من القصيدة نفسها : « مستهل الغرار يعني السيف » ؛ لأنه يستهِل بالدم إذا ضُرِب بيد . والصّواب : ضرب به .

٤ - رقم ١٨ ، البيت الأول رُوِي :

لا تستوي قِدري إذا ما طبختها علَيّ إذنْ ما تطبخين حــرام

فصحّحته إلى « لا تستُري قدري » .

٥ - رقم ١٩ ، جاء في سلسلة الإسناد : حفص بن المحرز ، فصحّحته عن الموفقيّات : جعفر بن المُحْرز ، كما وقع خطأ آخر في سلسلة هذا الإسناد في الموفّقيات وآخر في الأغاني ، ردَدْتُهما - بحمد الله - إلى الصواب .

٦ - رقم ٣٢ ، البيت السادس :

ليتَ البخيل يراه الناس كلُّهم كما يراه ، فلا يُقرَى إذا نزلا

فرأيت أن الصواب : كما يراهم ، فأثبتُّه .

٧ - رقم ٤٠ ، البيت ٣ رُوِي هكذا :

إني أذين أن يقــــول مزايلٌ بأي يقول القوم أصحابُ حاتم

قلت في هامش ٣ : « كان في الأصل ، م : « يقول القوم أصحابُ (بالرفع) ، والصواب بالتاء في « تقول » ، والنصب لما بعدها . و « يقول » هنا بمعنى يظن ، وتطلب ما بعدها مفعولين لها » . لم ينقل الحتّي هذا التصحيح دونَ النصِّ عليه فقط ، بل أيضًا نقل هذا الشرح بلفظه ، قال : « تقول هنا بمعنى يظن ، وتطلب ما بعدها مفعولين لها » (انظر رقم : ٤٠ ، هامش ٤ في طبعته) .

٨ - رقم ٤١ ، البيت ١ رُوِي في الأصل :

كريم لا أبيت الليل جادٍ أعدد بالأنامل ما رُزِيتُ

ووضَح لي من شرح أبي صالح أن صواب « جاد » هو « جاذٍ » . قال أبو صالح : « جذا الرجل في الحرب على ركبتيه وجذا ، وجثا على رجله ، وجاذٍ : منتصب ، وأنا جاذٍ » . فيأتي الحتّي فيقول (هامش٢) : « ويروى : جادٍ ، والجادي : السائل » . ولا أدري من أين أتى بهذه الرواية ، فهذا البيت لم يرد في أي مصدر آخر ، وشرح الجادي هنا بأنه السائل ، مفسدٌ للمعنى .

فكل هـذه التصحيحات ، وغيرُها كثير ، مُثْبَتةٌ في طبعة الحتّي دون النصّ عليها . وليس ذلك مقصورًا على هذا القِسْم ، بل تجد مثل هذه التصحيحات في بقيّة الأقسام ، كما سأشير إليه في حينه .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كيف يمكن أن تتشابه زيادات الديوان تشابهًا تامًّا لا يختلُّ . وهذه الزيادات تشمل ما يلي :

١ - **ما نُسب لحاتم وصحّ له** ، وهـذا القسم يضمُّ خمسًا وخمسين مقطوعة وقصيدة من رقم ٥٤ إلى رقم ١٠٩ ، وهو كذلك بالتّمام والكمال في طبعة الحتّي لا تنقص ولا تزيد ولا تختلّ ترتيبًا ولا ترقيمًا . والفرق الوحيد هو أنني خرّجت الشعر في هذا القسم قَدْرَ جهدي ، مع تقديم ما يسوّغ لماذا صحّ هذا الشعر لحاتم ، أما الحتّي فلم يخرّج شعر هذا القسم على الإطلاق ولم يوضّح من أين جاء به ، وغاية ما يفعل من آنٍ لآخر هو ذكر مصدر واحد أورد خبرًا مرتبطًا

بالشعر ، كما تجد مثلاً في رقم ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥ .

وبعض أشعار هذا القسم وأخباره جَمَعْتُه من مخطوطات مثل رقم ٧٨ ، فقد وَجَدْتُها في مخطوط النوادر والتعليقات لأبي علي الهَجَرِيِّ ، ونشر العلاّمة حمد الجاسر - رحمه الله - هذا المخطوط سنة ١٩٩٢ ، أي بعد سبعة عشر عامًا من طبعتي الأولى وعامين من طبعتي الثانية . ومثل الخبر المرتبط برقم ١٨ ، فقد نقلته عن تاريخ دمشق لابن عساكر المخطوط .

ولا يخلو هذا القسم أيضًا من نقل الحتّي التّصحيحات التي قُمْتُ بها للأخطاء الواردة في المصادر ، فمثلاً رقم ١٠٥ ، وهي سبعة أبيات نونية لم تَرِد كاملة إلا في « الموفّقيّات » وبها عدة تحريفات في الأبيات الثاني والثالث والرابع ، بيانها كالآتي :

البيت الثاني :

تُخْـبرك المَعـاشر والمُصـافي

و « تخبر » على وزن « أفعل » يُخِلُّ بالوزن ، و « المعاشر » تكون جمع مَعْشر.

فصحَّحْتُه من نسخة « الموفّقيّات » المخطوطة ، نسخة باشا أعيان : يُخَبِّرك المُعاشِر ، ويكون الفعل مضعَّفَ الثُّلاثي وما يليه اسم فاعل ، وبذا يتّفق مع المُصافي ، وهو اسم فاعل أيضًا .

البيت الثالث :

ولا تقضي نجي القـوم دوني

فصحَّحْتُه أيضًا من نسخة باشا أعيان : ولا يُقضَى ، بالبناء للمجهول .

البيت الرابع :

ولا أعـتـلُّ من قنـع بمنْع

والصواب : فنَع ، بالفاء .

٢ - **ما نُسب لحاتم ولغيره :** يشمل هذا القسم أربعَ عشرةَ مقطوعة ، من رقم ١١٠ إلى رقم ١٢٣ ، وهذا القسم أيضًا منقول بتمامه من طبعتي : عنوان القسم نفسه ، عدد المقطوعات نفسها وترقيمها وترتيبها . وليس فيه تخريج ليوضّح أين نُسبت الأشعار لحاتم ولغيره . وما ذكره عن رقم ١١٠ - وهي خمسة أبيات دالية - هو « ذكر أبو علي القالي قصيدة دالية للمقنَّع الكِنْدي ، فعلّق البكري على ذلك في السِّمْط بقوله ... » . هذا الكلام منقولٌ من عندي بنصّه وفصّه . وكذلك رقم ١١٤ نقل عن ذيل الأمالي نسبتها لحاتم . وإذا كانت قد نسبت لحاتم فقط فكيف توضع في هذا القسم . وإذا تفضّلْت بالنظر في طبعتي فستجد المصادر التي نسب فيها الشعر لغير حاتم . ووجه الاختلاف الوحيد بين الطبعتين هو أنه نقل شرح المرزوقي في « الحماسة » للقطعتين رقم ١٢١ ، ١٢٣ - وهو شرح مستفيضٌ - دون أن ينسبه إليه ، كأن الشرح من بنَاتِ أفكاره . انظر المرزوقي ٤ : ١٦٢٦ ، ٤ : ١٧١١ .

٣ - **ما نُسب لحاتم وليس له :** في هذا القسم آثرتُ إيقافَ تسلسل أرقام القصائد والمقطوعات ، وما دامت أشعار هذا القسم ليست لحاتم - كما أدّاني البحث إليه - رأيت أن أعطيَها أرقامًا مستقلّة ، وهو يشمل إحدى عشرة مقطوعة ، هي أيضًا - مثل القسمين السابقين - بتمامها منقولة من طبعتي ، لا تختلُّ عددًا ولا ترتيبًا . حتى الخطأ المطبعي الذي وقع في تشكيل كلمة في البيت الأول من المقطوعة الرابعة ، نقله كما هو ، وذلك في « ورَدَّ جازرهم » بتشديد الراء في الفعل ، كما تخلو أيضًا من التخريج ، فلا يعرف القارئ من أين أتى بهذه الأشعار . والفرق الوحيد بين الطبعتين أنه نقل شرح المرزوقي (٤ : ١٣٦٨) للقطعة رقم ٦ وادّعاه لنفسه ، ولم يذكر المرزوقي إلا مضطرًّا عندما نقل خبر البُرديْن .

٤ - **المستدرك :** قلت في طبعتي (ص : ٢٩٩) : « وجدت هذين

البيتين بعد أن تم طبع الكتاب . محلّهما في القسم الأول من زيادات الديوان بعد القطعة رقم ٨٨ » . والسبب الذي من أجله قررت وضعها في هذا المكان ، أنها نُسبت لحاتم وصحّت له . ومن أعجب العجب - كما يقول الثعالبي - أن يفعل الحتّي الشيء نفسه ؛ قال (ص : ١٤٦) بعد أن أفرد صفحة مستقلّة بالعنوان نفسه : المستدرك : « لعل محلّ هذين البيتين في القسم الأول من زيادات الديوان بعد القطعة رقم ٨٨ » ، ولم يذكر مصدرهما . وفعل ضناوي الشيء نفسه في مستدركي على شعر الأحوص. وإذا التمسنا بعض العذر لضناوي ؛ لأن توزيع القِطَع العشر التي اشتملت عليها الاستدراكات على أقسام الديوان المختلفة ، كان لا جرم يتطلّب « جهدًا » ، فمن العسير التماس ذلك العذر للحتّي ، إنْ هي إلا قطعة واحدة. ولكنه ضنّ بهذا الجهد الضّئيل، مثل سميّه من قبل ؛ عملاً بقول المتنبي :

إنّما أنفُسُ الأنيس سِباعٌ ... يتفارَسْنَ جَهْرة واغتِيالا
مَن أطاق الْتِماس شيء غِلابا ... واغتصابا لم يلتمِسْه سؤالا
كل غادٍ لحاجةٍ يتمنّى ... أن يكون الغَضَنْفَر الرِّئبالا

قاتَل اللهُ المتنبي ما أصدقَه !

ثانيًا - المقدمة والهوامش والفهارس :

(أ) **المقدمة :** من العبث أن تعتبر سبع صفحات (٧ - ١٤) مشفوعة بأربع صفحات منقولة من عدّة مصادر تحت عنوان « بعض أخباره » (١٤ - ١٨) ، مقدّمة لديوان حاتم ، تفيد شيئًا ذا قيمة . ولا أدري الحكمة في وضع بعض أخبار حاتم في المقدّمة ، مع أن الحتّي جعل في آخر الديوان فصلاً (١٤٧ - ١٧٠) سمّاه « ملحق ترجمة حاتم من كتاب الأغاني » ، وتكرر في هذا الملحق بعض الأخبار التي نقلها في المقدّمة ، مثل خبر أبي الخيبري !

ومن العبث المطلق أيضًا أن أقارن هذه الصفحات السبع بمقدمتي التي استغرقت مائة وعشرين صفحة ، لعل أهمّ ما فيها - حسب ثناء إخواني من أهل العلم - دراسة الإسناد الجليل للديوان ، إثبات وجود « رواية طائية » للديوان ، ثم توثيق أشعار الديوان (١٠٢ - ١٢٤) . ولن أطيل على القارئ ببيان ذلك ، فليرجع إلى طبعتي من يشاء .

(ب) الهوامش : الغرض من الهوامش هو توضيح النصّ : من شرح للكلمات الصعبة ، وتعريف بالأعلام ، وإيضاح الحوادث التاريخية وما يزيل غموض النصّ ، وإثبات فروق الروايات .

* **الشروح :** أكثر الشروح إما مأخوذة من عندي بلفظها ، كما مرّ من قبل (رقم ٢ تحت عنوان « ما نُسب لحاتم ولغيره ») ، أو بتغيير طفيفٍ ؛ لكي تبدو مختلفة عما عندي ، وهاك بعض الأمثلة :

١ - رقم ١٧ ، البيت ٢ :

فقلت لأصباه صغـار ونسوة ... بشهباء من ليل اليمانين قرّت

قلت في شرح أصباه : « أصلها أصْبِيَة ، جمع صبي ، قُلِبت الياء ألفًا وهي لغة فاشية في طيئ » . قال الحتّي « أصباه : في الأصل : أصْبِيَة ، جمع صبي ، حيث قلبت الألف ياء ، وهي لغة شائعة في طيئ » ، ثم قلت تعليقًا على كلمة « اليمانين » : « قوله اليمانين : غير واضح المعنى ، ولو كانت الكلمة هنا صفة لجاز أن يكون الصواب : الثّمانين ، كما في تهذيب ابن عساكر ، فهي من الأسماء التي يُوصَفُ بها ، كما في قول الفرزدق :

لئن كنتُ في جُبٍّ ثمانين قامة

فوصفه بالثمانين لأنه في معنى « طويل » (أي عميق) . فيأتي الحتّي ليقول : « ويروى الثلاثين ، وليل الثلاثين : أشدّ الليالي ظُلْمةً » . ولا أدري من أين أتى

بهذه الرواية ، فالمصدر الوحيد الذي جاءت فيه أبيات المقطوعة الأربعة هو تاريخ ابن عساكر المخطوط (٣ : ٤٢٥) ، ولا أدري من أين أتى أيضًا بهذا الشرح : « وليل الثلاثين أشد الليالي ظلمة » !

٢ - رقم ٣٣ ، شرحت كلمة « سباسب » الواردة في البيت الأول « السَّباسب : جمع سَبْسَب ، المفازة والأرض المستوية البعيدة ، لا ماء بها ولا أنيس » . وهذا الشرح بسياقه وترتيب كلماته لا تجده في أي معجم ، ولكنك تجده عند الحتّي في هامش ٥ ، ص ٥٨ . ، « السَّباسب : جمع سَبْسَب ، المفازة والأرض المستوية البعيدة ، لا ماء بها ولا أنس (كذا) » .

٣ - رقم ٣٤ ، البيت : ٢

أبيتُ كئيبًا أراعي النُّجومَ وأوجع من ساعدَيّ الحديدا

قلت (هامش ٢) : « راعَى النُّجوم : راقَبها وانتظر مَغِيبَها ... والحديد قد تكون الجديد ، أي التُّراب ، يعني مضجعه » .

نقل هذا الشرح (ص : ٦٠ ، هامش ٣ ، ٤) مع تغيير طفيف « أراعي النُّجوم : أراقبها وأنتظر مَغِيبَها . الحديد : قد تكون الجديد ، أي التراب ، يعني مضجعه » .

في المقطوعة نفسها ، البيت الرابع :

نَمَتْه أمامة والحـــارثا ن حتى تمهّل سبقا بعيدا

شرحته (هامش ٤) فقلت : « الحارثان : لعلّه يريد بني جفنة ، فمنهم غيرُ واحد يُسمّى الحارث ، وكلُّهم مَلِكٌ ، تَوَلَّوْا حُكْمَ الغساسنة بالشام . وأما أُمامةُ فلم أعْرِفْها . والمشهور في أنسابهم مارية ذات القُرْطَين أمُّ الحارث بن جَبَلةَ ، التي يُضرب بقُرْطَيْها المثل ، فيقال : خُذْه ولو بقُرْطَيْ ماريةَ ، ابن حزم : ٣٧٢ » . نقل الحتّي بعض هذا الشرح ، قال « لعله يريد بني جَفْنَة ، فمنهم غير واحد

يُسمَّى الحارثَ ، وكلُّهم مَلِكٌ ، تولَّوْا حُكْمَ الغساسنة بالشام » . وذكر مصدر هذا الكلام وهو الزِّرِكْلي في الأعلام ٢ : ١٥٣ - ١٥٤ . وما في الزركلي هو ترجمة للحارث بن جبلة على وجه الخصوص ، وكلماتي على النَّسَق الموجود هنا لا وجود لها في الزركلي .

٤ - رقم ٣٧ ، البيت الخامس :

الضَّـــاربين لـدى أعِنَّـتهم

قلت (هامش ١) : « أي إنهم نزلوا فضربوا بالسيوف ، ولا ينزل في هذا الموطنِ إلا أهلُ البأس والشدة » . هذا الشرح نقله الحتّي بتمامه ، ص : ٦٨ ، هامش ١ ، « أي إنهم نزلوا فضربوا بالسيوف ، ولا ينزل في هذا الموطن إلا أهلُ البأس والشّدة » .

٥ - رقم ٤٤ ، البيت الأول ، شرحت كلمة « الفراقد » الواردة في القافية ، قلت : « الفراقد : الأصل في هذا الحرف التَّثنية ، فهما فرقدان ، والفرقدان : نجمان في بنات نَعْشٍ الكبرى ، وربما قالت العرب لهما أيضًا الفرقد » ، ولن تجد هذا الشرح بهذا النَّسَق في أي معجم ، وإنما هو خلاصة قراءاتي في المعاجم وكُتُب الأنواء . فانظر الآن ما قاله الحتّي محاولاً إدخال بعض التغيير « الفراقد : الواحد فرقد ، وهو نجم في بنات نعش الكبرى ، والأصل فيه التثنية ، وربما قالت العرب لهما أيضًا : الفرقد » .

وبعض الشروح نقلها من بعض الكتب دون أن ينصَّ على ذلك ، كما أشرت إلى ذلك من قبل حين نقل شرح المرزوقي وادّعاه لنفسه . ولم يقتصر هذا الأخذ على المصادر القديمة ، بل تعدّاه إلى كتب المحدَثين ، ففي تعليقه على كلمة « صعلوك » في البيت ٣٨ من القصيدة رقم ٤٧ ، قال : « وهنا لا بد لنا من التعريف لغويًا وأدبيًا بالصَّعْلَكة لمزيد من الاستفادة » ، ونقل نقلاً حرفيًا ما يقرب

من صفحة ونصف من كتاب أستاذنا الدكتور يوسف خليف - رحمه الله - « الشعراء الصّعاليك في العصر الجاهلي » ، ص : ٢٤ - ٢٥ دون أدنى إشارة إليه .

وبعض الشروح التي أمدّنا بها من عنده لا قيمة لها ، فالكلمات من الوضوح بمكان ، لا تحتاج شرحًا ، مثل كلمة عاقر (رقم ٣٨ ، البيت ٢) ، أو حننت (رقم ٦٨ ، البيت ١) ، أو الهمام (رقم ٧٠ ، البيت ٢) ، أو الياقوت (رقم ٨٣ ، البيت ١) ، أو المنية في « زوّ المنية » (رقم ٩١ ، البيت ٣) ، فقد شرح المنية وترك كلمة زو ، ومعناها الهلاك . أما ما يحتاج إلى شرح حتى بعد وضوح المفردات ، فقد مرّ به كأن لم يره ، ويكفي مثالان :

(البيت رقم : ٧١) :

ونتجت ميتَه جنينا مُعجلا عندي قوابلُه الرجال مستّر

أما أنا فنقلت شرح الرُّمّاني في توجيه أبيات مُلْغِزة الإعراب (١٢٤) : « جرّ مستر على البدل من الهاء في قوابله ، أي عندي قوابل مستر الرجال . وقال أبو علي في تفسير معناه : إنه أراد الزّنْد ، أي ما ينتج ميتًا بلا روح ، لأنه النار ، وهو كونه لا روح له عجل بالخروج ، بخلاف الولد في بطن أمه ، فإنه يكون عسير الوضع ، وهو مستر ، وإنما يقدمه الرجال في الغالب ، فجعل القادح له بمنزلة القابلة للجنين » .

البيت رقم ٧٢ :

إذا كان نَفْضُ الخبزِ مَسْحا بخرقة وأخمِدَ دون الطـــارق المتنوّر

اكتفى بشرح كلمة المتنوّر (وهو مأخوذ من عندي كما سترى) ، قال « المتنوّر : الذي ينظر إلى النار من بعيد فيأتيها » . أما أنا فنقلت الشرح الوارد في الزّاهر لابن الأنباري (١ : ٤٠٣) : « يعني سنة جدب ، فإذا خبز الرجل الخبزة على الملة نفض عنها الرماد بخرقة ، ولم يضربها بعصا ؛ لئلا يسمع جاره صوت

العصا فيأتيه فيستطعمه » ، ثم قلت : « المتنور : الذي ينظر إلى النار من بعيد فيراها فيأتيها » .

وبعض شروح الكلمات التي قام بشرحها ، شَرْحُه لها غير صحيح ، يدلُّ على قصور في الفهم ، وسوف أكتفي بعدة أمثلة :

رقم ٦ ، البيت ٧ :

سيكفي ابتنائي المجدَ سعدَ بن خَشْرَج وأحمل عنكم كل ما ضاع من ثقل

قال : « قوله سعد بن خَشْرَج ، مُنادىً ، أي : يا سعد » . وظنّ أن هذا يسوّغ نصب « سعد » . والذي فاته أن « المجد » منصوبة على أنها مفعول به للمصدر : ابتنائي المضاف إلى فاعله وهو ضمير المتكلّم ، وهذه الجملة هي فاعل قوله « سيكفي » ، و « سعد » هو المفعول به . وتأويل النصب على النداء مُفْسِدٌ للمعنى .

رقم ٣٠ ، البيت ١٠ :

أيها الموعــدي فإن لبوني بين حقل وبين هضب ذُباب

شرح لبوني فقال : « لبوني : أراد نياقي ، أو مواشي كثيرة اللّبن » . والصحيح أن « لبون » مفرد ، واللبون من الشاء والإبل : ذاتُ اللبن .

البيت رقم ٨٦ :

رواءٌ يسيل الماءُ تحت أصوله يميـل به غيـل بأدناه غـرنفُ

لم يشرح كلمة « غيل » وهو الشجر الكثير الملتفّ ، ولم يشرح كلمة « غرنف » ، وهو الياسمون . والكلمة الوحيدة التي شرحها ، وليتَه لم يفعل ، هي « رواء » ، قال : « حبل تُشَدُّ به الأمتعة على ظهر الجمل » ! والمقصود بالرواء هنا : هو الشجر والنبات الريان ، وسيلان الماء تحت جذوره هو سبب ريِّه والتفافِ شجره وتفتّح زَهْرِه .

رقم ٧٩ ، البيت ١٤ :

بِزَخَّة من جـرم يمنـون جيفة　　　ولم ينجهم من آل بَولان واترُ

قال : « بولان : وادٍ ينحدر على منفوحة باليمامة » ، وواضح لكل ذي عقل يفقه أن « بولان » هنا لا بد أن يكونوا قومًا ، وهم حقًا كذلك ، وقد ذُكروا في رقم ٣٨ : « وسارت مُحارب حتى نزلوا أعجاز أجا ، وكانت منازل بني بولان وجرم » ، وجاء ذكرهم أيضًا في رقم ٣٩ : « ذكروا أن عامر بن جُوَيْن حالَف مُحاربًا ، فأدخلهم الجبلين فقاتلوا بني بولان » ، وبولان : غُصَين بن عمرو ، وأخوه تَغْلِبُ بن عمرو ، فأصابت منهن أناسًا . فقالت عاصية البولانية ترثي من أصابت مُحارب من قومها » .

* **التعريف بالأعلام :** لم يترجم الحتّي لأكثر الأعلام الواردة في ديوان حاتم ، وهم كُثُر ، والذين ترجم لهم جاءت تراجمهم هزيلة أو منقولة من الزركلي ، لا تخلو أحيانًا من الأخطاء . وأراني مضطرًا إلى سرد أسماء مَنْ لم يترجم لهم ، بحسب ورودهم في الديوان ، ثم أعلّق على مَنْ نقل تراجمهم من الزركلي .

تفتح القطعة رقم ١ بسلسلة الإسناد : القاضي أبو القاسم علي بن المحسن التَّنوخي ، عن أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المَرْزُباني ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن خفيف ، عن أبي جعفر محمد بن بهنام الأصبهاني ، عن أبي صالح يحيى بن مُدْرِك الطائي ، عن هشام بن محمد السّائب الكلبي .

رقم ١ ،ص ٢٢ ، س ٤ : خالد (وهو ابن كلثوم الكلبي) ، ص ٢٢ ، س ١٣ : حرب بن أمية .

رقم ٢ ، ص ٢٣ ، السطر ١ من أسفل : بنو القُدار .

رقم ٤ ، ص ٢٤ ، س ١ من أسفل : أَوْس بن حارثةَ بن لأْم الطائي .

رقم ٥ ، ص ٢٥ ، س ١٠ : عمرو بن شَراحيل .

رقم ٧ ، ص ٢٨ ، س ٤ : عبد الله بن شدّاد .

رقم ٨ ، ص ٢٩ ، س٤ : عمرو بن حُرَيْث المخزومي .

رقم ١٢ ، ص ٣١ ، س ٣ : أبو عبد الرحمن (وهو الهَيْثم بن عَديّ الطائي) .

رقم ١٦ ، ص ٣٥ : عارق (وهو قيس بن جَرْوَة الطائي) .

رقم ٢٥ فيها ذكْر زياد بن غُطَيْف الذي تزوّج النَّوار بعد حاتم ، وإخوة حاتم لأمّه : مِلْحان ، زبان ، قسقس .

رقم ٣٨ ، السطر الأخير : بنو بولان .

رقم ٥٩ ، البيت الثاني : مَرْثَد (وهو مرثد بن أوْس بن حارثةَ بن لأم) .

رقم ٥٩ ، البيت الثالث : ابن النَّجود (وهو الأفْوَهُ بن حارثة بن لأْم) ، ذو العجان الأسود (وهو سعد بن حارثة بن لأْم) .

رقم ٧٣ ، البيت الأول : عمرو بن أوس .

رقم ٧٩ ، البيت ١٢ : زيد (وهو زَيْدُ الخَيْل) ، البيت ١٦ : بنو هند (وهم بنو هند بن عمرو بن جَنْدَلة) ، البيت ١٩ : بنو رُومان (وهم بنو رومان ابن جُنْدُب بن خارِجَة الطائيون) .

رقم ٨٠ ، البيت ٧ : ذو الحصير (وهو كعب بن ربيعة البكائي) .

رقم ١١٢ ، البيت الثاني : عمرو بن درماء .

هذه هي الأعلام التي لم يترجم لها ، ولها في طبعتي تراجم بحسب ما وجدته عنها في المصادر . أما الأعلام التي اختار أن يترجم لها ، فنقل تراجمها

من كتاب الزركلي ، مع أن مصادرها القديمة مذكورة في هوامش طبعتي ، وهاك بعض الأمثلة :

رقم ٢ ، السطر الأخير ، كعب بن مَامَةَ ، الزركلي ٥ : ٢٢ .

رقم ١٦ ، ص ٣٥ ، هامش ١ ، زُرارة بن عدس ، الزركلي ٣ : ٤٣ .

ولا أدري لماذا فعل ذلك ، اللّهم إلا لغرض التّمويه ، ولم يكن عليه بأس من نقل هذه التراجم من طبعتي فقد نقل سائرها ، فهو كما قال الشاعر :

أنا الغريق ، فما خوفي من البلَلِ

وهو في بعض هذا النّقل لم يتثبّت . ترجمتُ لعامر بن جُوَين الطائي في طبعتي رقم ٣٨ ، ص ٢٧ ، هامش ١ ، قلت : « هو عامر بن جُوَيْن بن عبد رضا ابن قمران بن ثعلبة بن حيان - وهو جَرْم - بن عمرو بن الغَوْث بن طيئ » . فظنّ الحتّي أن « جَرْم » هو « عامر » ، فنقل (رقم ٣٨ ، ص ٦٩ ، هامش ٣) ترجمة جَرْم من الزركلي ٢ : ١١٨ ، قال « عامر : وهو جَرْم بن الغوث ... » .

• **إيضاح الحوادث التاريخية وما يُزيل غموض النص** . وأكتفي هنا بمثال واحد . جاء ذكر « زمن الفساد » في الديوان مرّتين ، الأولى في رقم ١ : « جاور حاتم طيئ في زمن الفساد - وكانت حرب الفساد في الجاهلية بين جَدِيلَةَ والغَوْث - بني زياد بن عبد الله من بني عَبْس» ، الثانية في رقم ٣٧ : « جاور حاتم بني بدر ، زمن احتربت جديلة وثعل » وكان زمن الفساد ، فقال :

إن كنتِ كارهــةً لعيشتنــا ... هاتا فحــلّي في بني بــدرِ

جاورتهم زمن الفساد ، فنعـ ... ـم الحي في العوصاء واليسرِ

فواضح أن بين الروايتين خلافًا في مَن وقعت الحرب بينهما وفي مَن جاور حاتمٌ .

تتبّعت الرواية الأولى فوجدتها عند التبريزي في شرح الحماسة ٢ : ١٢ ، أما الرواية الثانية فرواها أبو الفرج في الأغاني ١٧ : ٢٩٣ . ورجّحت صحّة الرواية الثانية ؛ لأن حاتمًا ذكر في شعره مجاورته بني بدر . أما الحتّي فلزم الصمت في الموضعين .

وفي ما يختصُّ بإزالة الغموض عن النص ، فقد حرصت على إثبات الأخبار المرتبطة بالأشعار ما دام إثباتها يضفي عليها بيانًا . ولكن الحتّي لم يكن مطردًا في عمل ذلك ، ولم يثبت إلا القليل ، وبعض هذا القليل الذي أثبته نقله من المراجع لا المصادر . ويكفي مثالان . الأول : نقل الخبر المرتبط برقم ٦٤ من تشولتهس ، مع أنه موجود في الأغاني ١٧ : ٣٨٧ ، والموفقيات ٤٣٠ ، وقد نقلته في طبعتي عنهما . والثاني : نقل الخبر المرتبط برقم ٧٥ عن لويس شيخو ، مع أنه موجود في العقد الفريد ١ : ٢٨٧ ، ونقلته عنه في طبعتي .

* **أما إثبات الروايات** ، فلا أدري كيف أقول ؛ فالحتّي كما ذكرت لم يذكر مصادر الشعر ، وبالتالي كان قُصارَى ما يمكن أن يقوله عن فروق الروايات « ويُروى » ، وبالطبع لا يستطيع أن يذكر مصدر الرواية . ومن العبث العابث - إن جاز التعبير - أن أعطي أمثلة ، فذلك شائع في كل قصائد الديوان ، وإذا أحببت أن أوفر عليك مشقّة الاختيار ، فقارن هوامش رقم ٤٧ في طبعته وطبعتي . وهي قصيدة ميميّة من اثنين وأربعين بيتًا ، وهي تجمع عناصر الهوامش الأربعة التي فصّلت القول فيها .

يبقى النظر في أمر « الفهارس » التي وضعها ، وهي - بحسب تصنيفه - ثلاثة فهارس في عشر صفحات (ص : ١٧٣ - ١٨٢) : فهرس المصادر والمراجع ، ويضم ١٩ مصدرًا ومرجعًا ، فهرس القوافي ، فهرس المحتويات .

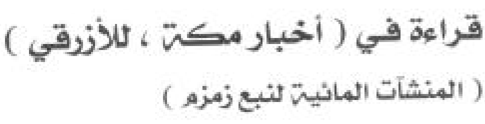
يضم ثَبتُ المصادر في طبعتي ٢١٥ مصدرًا ، وأما الفهارس فهي تشمل الفهارس التالية (ص٣٩٩ - ٤٣١) :

- فهرست الأعلام : الأفراد والقبائل ونحوها .
- فهرست الأماكن : البلاد والمياه والجبال ونحوها .
- فهرست أشعار الديوان : ما نُسب لحاتم ، وما تنازعه معه غيره ... إلخ .
- فهرست الأشعار الواردة في الديوان غير شعر حاتم .
- فهرست ألفاظ من اللغة لم ترِد في المعاجم ، وفوائد .
- فهرست اللُّغة .
- فهرست المحتوى .

وكما ترى فإن تقديمه وهوامشه وفهارسه لا تضيف شيئًا إلى ما عندي ، بل هي دونها في دَرك يكون معه من الغبن بل ومن الإهانة أي نوع من المقارنة . وكما ترى أيضًا فقد عدا على متن الديوان وزياداته ومستدركه .

وبعد ، أرجو أن أكون قد أزحت السِّتار عن طرق هؤلاء الجامعيين الذين يتخفَّوْن تحت طَيْلسان « التحقيق العلمي » ، و « خدمة الأدب العربي » ، وكن على يقين أنهم لم يبحثوا لا كثيرًا ولا قليلاً ، ولم يبذلوا جهدًا لا مُنصبًا ولا سهلاً رهوًا . وغاية ما يفعلون هو الاستهانة بعقول القراء وإفساد حياتنا الأدبية باستِلاب ما يغتصبون جَهْرةً واغْتِيالاً ، واستماتتهم في إخفاء بعض نَهْبهم بوسائل ساذجة بل مُبْتذَلة مَهينة . والله المستعان على كل بليّة ، وهو كاشفها وكاشفهم وأشباهًا لهم سبقوا ، بحوله وطَوْله ومشيئته ، وغفرانَك اللّهم ورُحْماك .

* * *



قراءة في (أخبار مكة ، للأزرقي)

(المنشآت المائية لنبع زمزم)

د. م. بغداد عبد المنعم (*)

شَكَّلَ (تاريخُ المدن الإسلامية) فرعًا تاريخيًا مميّزًا ومهمًّا ، وذلك لكونه عَدَّ المدينةَ بكل مستوياتها موضوعًا تاريخيًا ، فكان (تاريخُ مدينةٍ معيَّنة) نوعًا من التوثيق الشامل ؛ السياسي والحضاري . فهناك السَّوية السياسية التقليدية ، وهناك السَّوية المجتمعية والأدبية ، وهناك السَّوية المادية التي كانت فيها التسجيلات الإحصائية عن طبوغرافية المدينة وعمارتها بكل تكويناتها ، وكذلك عن مياهها والمشروعات المتعلقة بها ، وذلك ليس بذكرها بأسمائها ومواقعها فقط ، بل من خلال بناء أبعادٍ تاريخية من النبض الحقيقي للمدينة . ومن تلك الأبعاد البُعدُ المعماري الهندسي المُتعلق بالتوصيفين التكويني الجمالي ، والهندسي ، من ناحية الأبعاد والأداء وطرق التنفيذ والكُلْفة الاقتصادية .

كانت مدينةُ مكة المكرمة أولى المدن المعنيَّة بهذا التأريخ ، وذلك لمكانتها في التاريخ الإسلامي ، وكان أولُ مَن جمع أخبارها منذ تاريخها القديم الحافل بالأساطير ، وصولاً إلى عصر النبي ﷺ والخلفاء ، أبا الوليد أحمد بن محمد بن الوليد بن عُقبة بن الأزرق ، المتوفَّى في حدود سنة ٢١٩ هـ / ٨٣٤ م [(١)] . وإذا كان أبو الوليد أحمد (الجد) هو الذي جَمَعَ الأخبار ، فإنَّ أبا الوليد محمدَ بن عبد الله الأَزْرَقيّ (الحفيد) هو الذي قام بتصنيفها وإخراجها كتابًا . وقد توفّي

(*) باحثة في تاريخ الهندسة العربية الإسلامية .

(١) ابن السبكي ، طبقات الشافعية ١ : ٢٢٢ . وقيل إن وفاته كانت سنة ٢١٢ هـ أو ٢٢٢ هـ ، ولكنه كان ما زال على قيد الحياة سنة ٢١٧ هـ .

الحفيد بعد سنة ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م [١]. وبعد ذلك بقرن تقريبًا جدَّد تصنيفها أبو محمد إسحاق الخُزاعي [٢]. وقد جاء في « الفهرست » : « كتابُ مكة وأخبارها وجبالها وأوديتها - كتابٌ كبيرٌ ... » [٣].

مخطوطات الكتاب

توجد مخطوطات الكتاب في عشر مكتبات في العالم ، هي :

- المكتبة العمومية في دمشق : ٨٤ رقم ٣٥ ، دمشق ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م .
- المتحف البريطاني ثانٍ ٩٢٢ -٩٢٣ : ذيل فهرس المخطوطات العربية لندن ، ١٨٩٤ .
- مكتبة جوتا : فهرس المخطوطات العربية ١٧٠٥ .
- مكتبة برلين المَلَكيّة : فهرس ألورد للمخطوطات العربية ٩٧٥١ - ٩٧٥٢ .
- المكتبة الأهلية بباريس - باريس أول - فهرس المخطوطات العربية - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - دي سلان ١٨٨٣ -١٨٩٥م .

(١) ذكر فؤاد سيزكين في (تاريخ التراث العربي) مج١ ؛ ج١ : ٥٥٣ أن أبا الوليد محمد (الحفيد) توفي سنة ٢٥٠ هـ / ٨٦٥ م . وقد اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته ؛ فذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» أن سنة وفاته كانت ٢٢٣ هـ . في حين ذكرت دائرة المعارف الإسلامية ج ٤٠ : ٢ أن وفاته وقعت سنة ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م .

(٢) كارل بروكلمان ، تاريخ الأدب العرب . جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار . دار المعارف - القاهرة - ط٤ ج٣ ، ص٢٢ ، وفيه أن الخُزاعي كان على قيد الحياة سنة ٣٥٠ هـ / ٩٦١م .

(٣) ابن النديم محمد بن إسحاق ، الفهرست . تحقيق د . ناهد عباس عثمان . ط١ - ١٩٨٥ - دار قطري بن الفجاءة ، ص٢٢١ .

- مكتبة بودليانا ١ : ٧٩١ -٨٢٦ - فهرس المخطوطات العربية .
- كيمبردج - كيمبردج ثانٍ ٥٩٧ ، ١٥٢ (مصوّرات عن المخطوطات العربية بالمتحف الآسيوي - بطرسبرج ١٨٨١) .
- دفتري كتبخانه - آيا صوفيا ٢٩٤٨ - إستانبول ١٣٠٤ هـ .
- القاهرة - القاهرة ثانٍ ٥ : ١٧ ، وهي نسخة مصوّرة عن نسخة آياصوفيا السابقة .

ويوجد مختصرات لأخبار مكة صُنِعَتْ بعد تاريخ تأليف الكتاب بمئات السنين :

- مَيرَّةُ الأعمال وخلاصة الأفعال ، لأبي الحسن علي الإسفراييني بن نصر ، أُلّف سنة ٧٢٦ هـ ، وهو مخطوط ولم يطبع بعد . توجد مخطوطاته في باريس ١٦٣١ ، ٨١ ورقة ، يرجع تاريخ نَسْخِها إلى سنة ٩٦١ هـ . وفي المتحف البريطاني الملحق ٥٧٥ ، مخطوطات شرقية ٣٠٣٤ ، ١١٨ ورقة ، يرجع تاريخ نسخها إلى القرن التاسع الهجري . وتوجد أيضًا في مكتبة الأوقاف بالرباط ٤٤١ .
- مختصر ليحيى بن محمد بن يوسف الكِرْماني ت ٨٣٣ هـ ، مخطوط ، وتوجد نسخة في مكتبة برلين ٩٧٥٢ ، ١٩٦ ورقة ، يرجع تاريخ نَسْخِها إلى سنة ٨٢١ هـ ، وهي بخط المؤلّف [1] .
- ربما كان للأزرقي أيضًا : رسالة في ذَرْع المسجد الحرام وعدد أبوابه وشُرفاته [2] .

---

(١) الفهرست ص٢٢١.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٢٣ : ومخطوط الكتاب موجود في القاهرة ثانٍ ٥ : ١٩٩ فهرست الكتب العربية الموجود في دار الكتب المصرية لغاية شهر سبتمبر ١٩٢٥ ، القاهرة ١٣٠٦ - ١٣٠٩ هـ .

طبعات الكتاب

- كانت أول نشرة للكتاب نشرة المستشرق فستنفلد Ferdinrd Wustenfield في ليبزج ١٨٥٨م Die chroniken der Stadt Mekka, Beschrcibung der hsg. V. F. Wustenfeld, I, Die Geschichte V. Stadt Mekka von el-Azraki, Leipzig 1858 (١).
- نشر في مكّة مرّتين : نشرته دار الثقافة ، وصدرت الطبعةُ الأولى منه سنة ١٣٥٢هـ /١٩٣٣م ، وصدرت الثانية سنة ١٩٦٥م ، بتحقيق رشدي الصالح الحسن .
- وصدر في بيروت سنة ١٩٦٤م .

وذكر بروكلمان أنه « يوجد مخطوط مخالف للنُّسْخة المطبوعة في المكتبة الظّاهرية بدمشق ، ويقع الاختلاف في ص ٨٠٣ » (٢) .

لماذا هذه القراءة ؟

يزدحم هذا النصُّ بالأبعاد والأرقام ، والقياسات الدقيقة ، وذلك على الرغم من أنه نصٌّ مبكّر ، وليس من نصوص عصر النهضة العلمية الإسلامية في القرنين الرابع والخامس الهجريين . وهو كذلك ليس نصًّا هندسيًّا ولا رياضيًّا ، بل هو كتابٌ أرّخ لمدينة مكة .

يبرز الهدفُ الرئيسُ من هذه القراءة من كونها رأتْ في هذا النصّ نصًّا توصيفيًّا قياسيًّا هندسيًّا ، ينتمي إلى فاتحة القرن الثالث الهجري أرّخَ لمنشآت بئر زمزم وتكويناتها .

---

(١) بروكلمان ج٣ ص٢٢ ، والفهرست ص ٢٢١ .

(٢) بروكلمان ، المرجع السابق ص ٢٣ .

وفي هذا المرور لن نعبر سوى بضع صفحاتٍ من هذا الكتاب الكبير المليء بمستويات تاريخية كثيرة ؛ لأن اهتمامنا انصبَّ هنا نحو هدفٍ تبيان الدقّة التي تابع فيها المؤرِّخ سبرَ منشآتٍ وتكوينات مائية لها رمزيّتها الإسلامية ووصفها ، ومن ثمَّ الخروج من النصّ التاريخي - أحيانًا - بهدف تفسير الأرقام وكتابتها بالوحدات الحديثة الشائعة، إضافة إلى توضيح أسماء التكوينات والمنشآت بما يقاربُها من أسماء في الوقت الحاضر، ومن ثم ليكونَ التصوُّرُ النهائي بل التساؤل النهائي : لماذا لا يكونُ هذا النصُّ حلقةً مبكرة من تاريخ العمارة والهندسة الإسلامية ؟

من ماء زمزم إلى تكويناته المائية

أقيمت للاستفادة من ماء زمزم منشآتٌ عديدة تتابعت في عصور مختلفة ؛ كالأحواض والسّقايات والأنابيب والنّوافير، وتبع ذلك إجراءات معمارية إضافية ، مثل القِباب والأعمدة والجدران والإكساءات المتنوّعة التي أضفت طابعًا جماليًا على هذا النوع من العمارة .

تقع بئر زمزم في الحرم الشريف قُربَ الكعبة، والأخبار المأثورة تُجْمِعُ أنَّ إسماعيل عليه السلام احتفرها وأمّه هاجر، لكنها اندثرت في قرون تالية وانطمسَ مكانُها، إلى أن اكتشف موقعَها عبد المطّلب بن هاشم جدُّ الرسول ﷺ ، فأعاد حفرها ، « ... فحفر حتى أنبط الماء بالقرار ، ثم بحَرها حتى لا يُنزف ، ثم بنى عليها حوضًا ، فطفِق هو وابنه - الحارث - ينزعان ، فيملآن ذلك الحوض ، فيشرب به الحاجُّ ... » [1] ، ولعل ماء زمزم كان الماء الوحيد الصالح للشرب في

---

(١) الأزرقي: الوليد بن عبد الله، أخبار مكة، تحقيق رشدي الصالح الحسن ١-٢ دار الثقافة - مكة المكرمة، ط٢ ، ١٩٦٥ ، ج٢ ، ص٤٣ .

مكة، فليس فيها نهر، «وليست لهم آبار يشربون منها، وأطيبُها بئر زمزم»[1].
وإنَّ أول حوض بُني حول زمزم كان في زمن جدِّ الرسول ﷺ، وقد تم الحفر إلى أن خرج الماء من قعر البئر، وتابع الحفر ووسَّعه. وكلمة «بحَّرها» تعني أنه انتظرَ حتى ثَبَتَ مستوى الماء في البئر حتى لا ينضب بعد فترة، وكان أولَ إجراء تسهيلي هو نضحُ الماء من البئر ومَلءُ حوضٍ مجاور منه، ليتمَّ تناول الحاجّ له بسهولة وسرعة.

حوض زمزم في عهد ابن عباس

تتابعت الإضافات بعد ذلك، فقد «كان لزمزم حوضان: حوض بينها وبين الرُّكن يُشربُ منه الماء، وحوض من ورائها للوضوء، له سربٌ يذهب فيه الماء من باب وضوئهم الآن يعني باب الصَّفا، قال: فيصبُّ النازعُ الماء وهو قائمٌ على البئر في هذا وفي هذا من قربها من البئر. قال ولم يكن عليها شباك حينئذٍ. ثم عمِلها أمير المؤمنين أبو جعفر في خلافته، وعمِل على زمزم شباكًا، ثم عمِله المهدي وعمِل شباكي زمزم أيضًا ..»[2].

- في زمن ابن عباس (القرن الأول الهجري) بُنيَ حوضان؛ الأول للشرب، والآخر للوضوء، وقد زوِّد حوض الوضوء بمصرف لتصريف ماء الوضوء (سرب).
- بُني الحوضان بحيث يستطيع رجل واحد (النازع) أن يستخرج الماء من البئر، ويصبّه مرّة في هذا الحوض ومرّة في الحوض الآخر.
- في هذه الفترة (القرن الأول الهجري) لم تُغطَّ البئرُ بشباك حديدية.

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان. دار صادر - بيروت. ج٥ ص ١٨٧.
(٢) الأزرقي، ج١، ص٦٠.

- في عهد أبي جعفر المنصور (عبد الله بن محمد ١٣٦ - ١٥٨ هـ - القرن الهجري الثاني) أُضيف شباك معدني ، ويبدو أن وظيفة هذا الشباك كانت حماية الماء من التلوُّث وتنظيم الاستهلاك منه.

- في زمن المهدي (محمد بن عبد الله المنصور - النصف الثاني من القرن الثاني الهجري) صُنع شباك آخر لزمزم .

الأبعاد الهندسية واجراءات زيادة الماء

تُعدُّ زمزم بئرًا متوسِّطة العمق ، « كان ذَرْع زمزم من أعلاها إلى أسفلها ستّين ذراعًا ، وفي قعرها ثلاث عيون : عين حِذاءَ الركن الأسود ، وعين حِذاءَ أبي قُبَيْس والصَّفا ، وعين حِذاءَ المروة »[1] .

وإذنْ ، فإن عُمْق بئر زمزم ستُّون ذراعًا ، وهو ما يقارب أربعين مترًا ، وكان ماؤها - كما ورد في النصّ - حصيلةَ ثلاث عيون تنبثق في قعر البئر، وكان أحد إجراءات زيادة مائها هو توسيع مقطعها وعمقها في السنوات التي تلت « ثم كان قد قلَّ ماؤها جدًّا حتى كانت تَجمّ في سنة ثلاث وعشرين وأربع وعشرين ومائتين، قال فضرب فيها تسع أذرع سحًّا في الأرض في تقوير جوانبها ، ثم جاء الله بالأمطار والسّيول في سنة خمس وعشرين ومائتين فكثُرَ ماءها »[2] .

أثّر السَّحْبُ المفرِط المستمرّ من هذه البئر على المكامن الجوفية المُغَذّية لعيون زمزم ، فانخفض تدفّق البئر كثيرًا في سنتي (٢٢٣ ، ٢٢٤ هـ) . والدراسات الحديثة التي تربط بين الجريان في الآبار والهبوط في المستوى المائي أو السطح البيزومتري ، الذي ينتج عن عمليات السحب المستمر من البئر - توصلتْ إلى

(١) الأزرقي ، ج٢ ، ص٦١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦١ .

وجود نوعين من الجريان، أحدهما الجريان الثابت المتوازن (الدائم) Seady Flow ، ولا يحدث فيه تغييرات مع الزمن إلا نادرًا ، ويعود المستوى ببطء إلى حالة الثبات. والجريان الثاني ، الذي أعتقد أن بئر زمزم تنتمي إليه ، هو حالة الجريان غير الثابتة (غير الدائم) unsteady flow ، حيث يهبط المستوى المائي مع الزمن[1]. وقد لجأ من أجل تحسين عطائها وزيادة مائها إلى تعميقها وتوسيع مقطعها العرضي ، فزيد عمقُها ٩ أذرع (= ٧م) ، وربما أدى ذلك إلى زيادة مائها زيادة بسيطة ، وذلك نتيجة الوصول إلى المناسيب الجديدة للمكامن المائية التي سبق أن انخفضت، غير أن زيادة الأمطار في سنة ٢٢٥هـ أدت إلى رفع مناسيب المياه الجوفية ، وارتفاع المستوى المائي في بئر زمزم وثباته.

ولم يكن هذا هو الإجراء الأول لزيادة ماء زمزم ، فقد سبق ذلك إجراءاتٌ في أزمنة مختلفة: « وقد كان سالم بن الجرّاح قد ضرب فيها في خلافة الرشيد هارون أمير المؤمنين أذرعًا. وقد كان قد ضرب فيها في خلافة المهدي أيضًا، وكان عمر بن ماهان – وهو على البريد والصّرافي – في خلافة الأمين محمد بن الرشيد – قد ضرب فيها ، وكان ماؤها قد قلّ حتى كان رجل يُقال له محمد بن بشير من أهل الطائف يعمل فيها، فقال أنا صليتُ في قعرها، فغوْرها من رأسها إلى الجبل أربعون ذراعًا ، ذلك كلّه بنيان، وما بقي فهو جبل منقور وهو تسعة وعشرون ذراعًا »[2].

إذن جرت عمليات زيادة عمق بئر زمزم عدة مرّات ، وكان ذلك في حدود بضعة أمتار:

– في خلافة هارون الرشيد بن المهدي ١٧٠ - ١٩٨هـ.

(١) هيدروجيا المياه الجوفية ، ص٢١٤.

(٢) الأزرقي ، ص ٦١.

- في خلافة المهدي ١٥٨-١٦٨هـ.

- في خلافة الأمين محمد بن الرشيد ١٧٠- ١٩٣هـ.

وفي زمن الأمين قلّ ماؤها كثيرًا حتى إن رجلاً استطاع أن يصلي في قعرها ، فذكر وصفها وعمقها ، كما يلي :

- ارتفاع الجزء المبطن بالحجارة بَدءًا من أعلاها :

٤٠ ذراعًا (=٢٨,٠٠م) ، وذلك في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري .

- الجزء الصخري غير المبطن في الأسفل :

٢٩ ذراعًا (=٢٠م) ، ويكون العمق الكلي في هذه الفترة ٦٩ ذراعًا (٤٨م تقريبًا) .

وفي متابعة لأبعاد بئر زمزم نجد أن « ذرْع حبك زمزم في السماء ذراعان وشبر ، وذرْع فم زمزم أحد عشر ذراعًا ، وسعة فم زمزم ثلاثة أذرع وثلثا ذراع »[1].

- إن عبارة ذرْع السماء تعني « الارتفاع » وحُبُك الماء حروفه وأسناده[2] . فيكون ارتفاع محيط البناء حول البئر فوق منسوب الأرض الطبيعية ذراعين وشبر (=١,٤+٠,٢٠=١,٦٠م) .

- فم البئر هو دائرته ، وقد ذكر أن محيط المقطع العرضي لبئر زمزم ١١ ذراعًا (=٩م) .

٢π ر=١١ ذراعًا (=٨م). نصف قطر زمزم=ر=ذراع+ $\frac{٣}{٤}$ذراع (=١,٣٠م).

(١) الأزرقي ، ص ٦١.

(٢) لسان العرب (حبك).

- يُقْصَد بسَعة فم زمزم قُطْر دائرة المقطع العرَضي، ودليل ذلك قطر زمزم ٢ر=٣ أذرع+ $\frac{٢}{٣}$ذراع (=٢,٦٠م) ، ر (=١,٣٠م) وهو الرّقم السابق نفسه.
- ويمكن استنتاج أن مساحة المقطع العرَضي للبئر: = π (١,٣٠)^{٢} = ٥,٣٣٨ م^{٢}.

الإضافات الإنشائية والمعمارية

بدأ الاهتمام يتوجّه نحو تسهيل تناول ماء هذه البئر وتعميقه أكثر وحفظه « وعلى البئر ملبن ساج مربّع فيه اثنتا عشرة كرةً (*) يُستَقَى عليها، وأول من عَمِل الرّخام على زمزم وعلى الشباك ، وفرش أرضها بالرُّخام أبو جعفر أمير المؤمنين في خلافته، ثم غيّره عمر بن فرج الرخجي في خلافة أبي إسحاق المعتصم بالله أمير المؤمنين ، سنة عشرين ومائتين. وكانت مكشوفةً قبل ذلك إلا قبّة صغيرة على موضع البئر »[1].

من ضرورات استقاء الماء من البئر كان تثبيت قاعدة خشبية على دائرة البئر ، بحيث توضع عليها مساند خشبية تحمل ١٢ بكرة لسحب الماء من البئر. والبكرة أقدم وسيلة لإصعاد الماء إلى مستوى الأرض الطبيعية ، ووضعُ ١٢ بكرة على بئر واحدة يدلُّ على استهلاك عالٍ جداً للماء .

- وبَدءاً من منتصف القرن الثاني الهجري بدأ أول الاهتمامات المعمارية بالبئر وضرورة المحافظة عليها وصيانتها ، كان ذلك في زمن الخليفة المنصور ، فقد فُرِشَت الأرض حول البئر بالرُّخام، ووضع الشباك المحيط بالبئر فوق مساند رُخاميَّة .

(*) أعتقد أن إثبات كلمة « كرة » خطأ من المحقق ، وأن الصواب « بكرة » .

(١) الأزرقي ، ص ٦١ .

– تم تغيير الرُّخام أو ترميمه في زمن المعتصم سنة ٢٢٠هـ .

– قبل هذه الترميمات كانت توجد قبّة صغيرة فوق البئر فقط .

ويتابع النصّ وصفَ التغيرات الهندسية التي تمّت في عهد الخليفة المعتصم وتحليلها : « وفي رُكْنها الذي يلي الصَّفا على يسارك كنيسة(*) ، على موضع مجلس ابن عباس ﷺ ، غيّرها عمر بن فرج فسَقّف زمزم كلّها بالسّاج المذهّب من داخلها ، وجعل عليها من ظهرها الفُسَيْفساء ، وأشرع جناحًا صغيرًا كما يدور تربيعُها ، وجعل في الجناح كما يدور سلاسلَ فيها قناديلُ يستصبح فيها الموسم ، وجعل على القبّة التي بين زمزم وبين بيت الشراب الفُسَيْفساء ، وكانت قبل ذلك تُزَق في كل موسم، عُمِلَ ذلك كلّه في سنة عشرين ومائتين »[1] .

إذنْ التغيرات المائية والمعمارية في زمن المعتصم (حتى سنة ٢٢٠هـ) تتمثّل في :

– إزالة الموضع الذي كان مجلسًا للصّحابي عبد الله بن عباس ﷺ .

– تسقيف البئر بالخشب المذهّب من الداخل المكسوّ بالفُسَيْفساء من الخارج. ولا يشير النصُّ هنا إلى طبيعة التسقيف إن كان تسقيفًا مستويًا أو تسقيفًا على شكل قبّة .

– أضيف إلى الملبن الخشبي المذكور سابقًا رفٌّ صغيرٌ « جناحٌ » ، وعُلّق بهذا الرفّ سلاسل ومصابيح للإضاءة .

– هناك قبّة بين زمزم وبيت الشراب كُسيت بالفُسَيْفساء عوضًا عن التّزْريق البسيط الذي كان يجري سنويًا عليها .

(*) لم أعثر في اللسان على معنى مباشر لهذه الكلمة التي تخدم المعنى العام، وقد فهمت من السياق أنها ربما تكون « مقعد » أو نحو ذلك .

(١) الأزرقي ، ص ٦٢.

حجرة زمزم وأحواضها ..

من زمن المهدي إلى زمن المعتصم بالله

هذا الماء اكتسب أهميّة غير عادية ، فأحيط بحجرة خاصة أضيفت إليها المنشآت مع الزمن ، « وكان ذرْع وجه حجرة زمزم ، الذي فيه بابُها مما يلي المسعى اثنتي عشرة ذراعًا وتسْعَ عشرةَ إصبعًا ، وذراعًا وثلاث أصابع ، وذرْع طول حجرة زمزم من خارج في السماء خمس أذرع ، من ذلك الحجارة ذراعان واثنتا عشرة إصبعًا ، وعرضه ثمان عشرة إصبعًا ، وطول الجدار من داخل ذراعان ، والجدر حجرة ساج ، من ذلك سقف على الحوض طوله في السماء عشرون إصبعًا »[1].

من النصّ السابق تتّضح الأبعاد لغرفة ثلاثية الجدران في داخلها بئر زمزم :

- طول ضلع الحجرة الذي فيه بابها ١٢ ذراعًا+ ١٩ إصبعًا (= ٨,٧٨م).
- والضّلعان الآخران ١٠ أذرع+ ١٢ إصبعًا (= ٧,٢٤م).

  ١٣ ذراعًا + ٣ أصابع (= ٩,٧٠م).
- ارتفاع الحجرة ٥ أذرع (= ٣,٥٠م).
- الارتفاع الحجري من هذا الارتفاع = ذراع + ١٢ إصبعًا (= ١,٦٤م).
- هناك حوض حول زمزم يُملأ من مائها ، أبعاد هذا الحوض :

  ارتفاع الحوض ١٩ إصبعًا (= ٤٠سم).

  طول جدار الحوض من الداخل ذراعان (= ١,٤٠ م).

  عرض جدران الحوض من الداخل ذراع + ٤ أصابع (= ٠,٧٨م).

  والحوض بالكامل من الرُّخام ، وسقف الحوض خشبيٌّ ارتفاعه ٢٠ إصبعًا (= ٤٠سم).

---

(١) الأزرقي ، ص ١٠٠-١٠١.

ثم يتابع : « وتحت السَّقْف ستة وثلاثون طاقًا ، منها يؤخذ الماء من الحوض ، ويتوضأ منها ، وطول كل طاق عشرون إصبعًا ، وعرضه أربع عشرة إصبعًا ، منها في الوجه الذي يلي المقام اثنا عشر طاقًا ، وفي الوجه الذي يلي الوادي اثنا عشر طاقًا ، وحجرة الساج مشبّكة.. »[1].

- الحوض يدور حول البئر ، لكن يجب أن تكون أبعاد هذا الحوض أكثر مما يذكر الأَزْرَقيّ .

- الحوض مسقوف لا تصل إليه الأيدي إلا من خلال الفتحات « طاق » ، أبعاد كل فتحة من الفتحات ٢٠ × ١٤ إصبعًا = ٤٠ × ٢٨ سم ، وفي كل اتجاه من غرفة زمزم يوجد ١٢ فتحة ، وإنَّ عملية التسقيف تبعد الأيدي عن العبث المباشر به ، لتُسْتخدم كميّة مياه محدّدة يتمُّ تناولها من خلال الفتحات وطرحها بعد الاستخدام ليتمَّ تصريفها من خلال مصرف محدّد « مَشْرَب » .

- وقد زُوّدت حجرة بئر زمزم بباب ، « وذَرْع سَعة باب حجرة زمزم في السماء ثلاث أذرع ، وعرض الباب ذراع وهو ساج مُشَبَّك ، وبطن حجرة زمزم مفروش برُخام حول البئر ، ومن حدّ البئر إلى عتبة باب الحجرة ، أربع أذرع ونصف »[2].

- أبعاد باب حجرة زمزم ٣ أذرع ارتفاع × ٢ذراع (=٢,١٠×١,٤٠م).

- المسافة بين الباب والبئر ٤,٥ أذرع (= ٣م).

ما زال النصّ يقدّم المزيد من المعلومات المائية والمعمارية والأبعاد الهندسية

---

(١) الأَزْرَقيّ ، ص١٠١.

(٢) الأَزْرَقيّ ، ص١٠١.

التي تتعلّق بالبئر ، « وذرْع تدويرها من خلال اثنتي عشرة ذراعًا ونصف ، وعلى الحجرة أربعة أساطين ساج ، عليها ملبن ساج مربع ، فيه اثنتا عشرة بكرة يُستقى عليها الماء ، وفي حدّ مؤخّرِه مما يلي الوادي كنيسة ساج يكون فيها القيم ، ويقال إنها مجلس عبد الله بن عباس ﷺ ، وفوق الملبن حجرة ساج عليها قبّة ، خارجها أخضر ، ثم غيرت بالفُسَيْفساء ، وداخلها أصفر ، وفي حدّ حجرة زمزم أسطوانة ساج ، مستقبل الرُكْن الذي فيه الحجر الأسود فوقها قبّة من شَبَهٍ ، يُسرَج فيها باللّيل لأهل الطّواف ، وهو الذي يقال له مصباح زمزم ، ثم نحّاه عمر بن فرج الرخجي عن زمـزم حين غيرت وبنيت ، فلما بعث أمير المؤمنين الواثق بالله بعمد مصابيح الشَّبَه ، رُميَ بذلك العمود الذي كان يُسرج عليه وأخرج من المسجد »[1].

سبق أن ذكر المؤلّف الأبعادَ المتعلّقة بالبئر ، وأعتقد أن الاختلاف البسيط بين هذه الأرقام – المذكورة سابقًا – هو بفعل الزمن والتعديلات بالمقطع :

- محيط البئر الخارجي ١٥,٥ ذراعًا (=١٠,٨٥م).
- محيط البئر الداخلي ١٢,٥ ذراعًا (=٨,٧٥م).

والإضافات المعمارية :

- ٤ أعمدة خشبية من الساج تحمل الملبن الخشبي والبكرات.
- ترتفع القبّة على ما يسمّيه الكاتب حجرة . ومن الناحيتين المعمارية والإنشائية ، تستند القبّة إلى رقبة دائرية أو مضلّعة ، تنقل حمولة القبّة إلى عناصر الارتكاز ، وهي هنا الأساطين. ويبدو أن هذه الحجرة من خشب الساج هي الرّقبة . وقد دُهنت القبّة في البداية بلون أخضر ، ثم

(١) الأزرقي ، ص١٠١.

في وقت لاحق طُبقت تقنية معمارية فنية أكثر دقة وجماليةً، هي تقنية الفُسَيْفساء، والقبّة من الداخل صفراء.

- في آخر الحجرة يوجد عمود دائري فوق قبّة نحاسية (شَبَّة) يبدو أنها تحملُ تحتها مصباحًا، وفي زمنٍ لاحقٍ استبدل بها عدّة أعمدة ومصابيح.

ويبدأ المؤلف بوصف ما يوجد من سقايات وأحواض خارج حجرة زمزم.

المنشآت المائية المحيطة:

وهي عبارة عن قنوات وسقايات وأحواض تقع بالقرب من بئر زمزم، يقول: «وذرْع ما بين حجرة زمزم إلى وسط جدر الحوض الذي قدّام السقاية التي عليه القبّة أحد عشر ذراعًا ونصف، وذرْع سَعة الحوض من وسط اثنتا عشرة ذراعًا وتسع أصابع في مثله، وذرْع تدوير الحوض من داخل تسع وثلاثون ذراعًا. وذراع تَدْويره من خارج أربعون ذراعًا، وهو مفروش بالرُّخام، وجدره ملبَّس رُخامًا، حتى غيّره عمر بن فرج الرخجي، فجعل جداره بحجر مفجري[*] منقوش، وفرش أرضه بالرُّخام، وذرْع طول جداره من داخل في السماء عشر أصابع، وعرضه ثمان أصابع»[1].

- على بعد ١١,٥ ذراعًا (= ٨,٠٠م)، من حجرة زمزم يوجد سِقاية تتكوّن من حوض مسقوف بقبّة. والحوض حسب الأرقام التي يقدّمها النصّ يجب أن يكون دائريًا، فكلمة «سعة» يستخدمها المؤلّف للتعبير عن القطر، فقُطْر هذا الحوض: ١٢ ذراعًا + ٩ أصابع (= ٨,٤٠ + ٠,١٨ = ٨,٥٨م).

(*) ربما نسبة إلى المكان الذي جيء بالحجر منه.

(١) الأزرقي، ص ١٠٣.

محيط الحوض الداخلي= ٣٩ ذراعًا (= ٢٧,٣٠م).

محيط الحوض الخارجي=٤٠ ذراعًا (= ٢٨م).

فإذا حُسب المحيط الداخلي للحوض من كون ٨,٥٨ هي(٢ر) ، يكون ٨,٥٨π (= ٢٧م).

وهناك سماكة ٧٠سم هي جدار الحوض والإكساءات.

ويقصد المؤلف - على الأغلب - بـ عبارة « وذرْع طول جدره... » أبعادَ الحَجَر الواحد الذي بُني منه الحوض ، وهذا معقول بالنسبة للأرقام المذكورة: ١٠ أصابع ارتفاع × ٨ أصابع عرض = ٢٠ × ١٦سم.

- جدران الحوض وأرضيته ملبّسة بالرُّخام، وفي زمن المعتصم كُسيت الجدران بحَجَر منقوش والأرضية رُخام.

ويتابع وصف هذه السقاية وحوضها ، « وفي وسطه رُخامة منقوشة يخرج منها الماء في فوّارة تخرج من الحوض الذي في حجرة زمزم، إذا دخلت الحجرة على يمينك، ثم يخرج في قناة رَصاص حتى يخرج في وسط الحوض من هذه الفوّارة، وهو الحوض الذي كان يُسقى فيه النَّبيذ، وبين الحوض الذي في زمزم الذي يخرج فيه الماء إلى هذا الحوض الكبير الذي عليه القبّة، ثمانية وعشرون ذراعًا »[1].

- يتغذّى هذا الحوض بالماء من حوض زمزم بواسطة قناة رَصاصية، طولها ٢٨ ذراعًا (=٢٠م) . ذُكِر سابقًا أن هذا الحوض يبعد عن حَجَر زمزم ٨,٠٠م ، وبما أن القناة تأخذ من حوض زمزم : ٨,٠٠ + ٤,٣٠ + ٥ + ٠,٧٠= ١٨,٠٠ ، وبما أن الماء يصعد على شكل نافورة في الحوض ، فهو يمتلك ضغطًا كافيًا ، وذلك بإعطاء القناة فرقًا في

(١) الأزرقي ، ص ١٠٣.

المنسوب بين مخرجها من حوض زمزم ومدخلها في مركز حوض السقاية ، وهذه الإمالات تزيد من طول القناة.

ويتابع النصُّ وصفًا معماريًا للحوض : « وحول هذا الحوض اثنتا عشرة أسطوانة ساج ، طول كل أسطوانة ٤ أذرع ، وما بين حدّ الأساطين ووجه زمزم أربع عشرة ذراعًا ، وفوق الأساطين حجرة ساج طولها في السماء ذراعان ، وعلى الحجرة قبّة ساج خارجها أخضر ، وداخلها أصفر. وطول القبّة من وسطها من داخل أربع عشرة ذراعًا »[1].

- يحيط بالحوض الدائري ١٢ عمودًا دائريًا خشبيًا ، ارتفاع الواحد ٤ أذرع (= ٢,٨٠ م) . تبعد عن حجرة زمزم ١٤ ذراعًا (= ٩,٨٠م).
- يعلو الأعمدة حجرة خشبية ، ويقصد بذلك الرّقبة التي تحمل القبّة ، وارتفاعها ذراعان (=١,٤٠ م).
- هذه الرّقبة تحمل قبّةً خشبية ، طول القبّة من وسطها من داخل : ١٤ ذراعًا (=٩,٨٠ م).

ثم يقدّم المؤلّف عرضًا تاريخيًا للترميمات والإضافات التي تمت على هذه السقاية : « وكانت هذه القبّة عملها المهدي في خلافته سنة ستّين ومائة ، وعملها أبو بحر المجوسي النجّار الذي جاء به عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس من العراق... وكان تُزرق في كلّ سنة حتى أمر بها عمر بن فرج سنة تسعَ عشرة ومائتين »[2].

- فهذه القبّة - قبّة حوض السقاية - بُنيت سنة ١٦٠هـ في خلافة المهدي

(١) الأزرقي ، ص ١٠٣.

(٢) الأزرقي ، ص ١٠٣.

بناها « أبو بحر المجوسي » وهو - كما يبدو - مهندس استُقدم على وجه الخصوص من العراق لهذا العمل، وبقيت هذه الرّقبة تزرق، والتزريق إكساء بدائي يتكوّن على الأغلب من خليطة من خلائط النُّورة .

- وفي سنة ٢١٩هـ كُسيت القبّة بالفُسَيْفساء .

ويتابع المؤلف وصفَ ما حدث بعد الإكساء بالفُسَيْفساء : « فجعل عليها الفُسَيْفساء ، فثقلت ودقّت أساطينها السّاج عنها ، فقلعها محمد بن الضّحّاك في سنة عشرين ومائتين، ينزع أسطوانة ويدعم ما فوقها، فبُدِّلَتْ أساطينَ جلالاً، أجَلّ من الأساطين التي كانت قبلَها من ساج، وجعل الأساطين من حجارة منقوشة، دفنها حتى لا يأكل الماء الخشب إذا دفن في الأرض، وسُكِبَ بين الخشب وبين الحجارة الرَّصاص، وفي جدر الحوض الذي عليه القبّة حجر، بحيالِ السِقاية سِقاية العباس بن عبد المطلب ، فيه قناة من رَصاص إلى الحوض الداخل في السِقاية ، ويصب فيه النّبيذ إلى الحوض الذي فيه القبّة أيام التشريق وأيام الحج، وبين الحوضين ستة أذرع »[1].

- وفي سنة ٢٢٠هـ وبعد تركيب الفُسَيْفساء على الرّقبة ، ونتيجة ازدياد وزنها الذاتي ، بدأ الخشب بالتشقُّق والانفصال ، « ودقت أساطينها الساج عنها.. » ، وكان يجب تغيير الأعمدة « الأساطين » باتجاهين :

  - تكبير مقاطعها « أجلّ من الأساطين التي قبلها » .
  - استخدام أعمدة من الحجر المنقوش ، وذلك بسبب تآكل الخشب حين استخدامه في الماء ، وغرسها في الأرض ، مؤسسًا بذلك للحمولة الجديدة الإضافية.

(١) الأزرقي ، ص ١٠٣.

- ويبدو أن هذه الحجارة كُسيت من الأعلى بالخشب وصُبَّ الرَّصاص بينها.

- الحوض الكبير - المذكور سابقًا - والمسقوف بالقبّة يوجد فيه حجر تدخله قناة رَصاصية، يبدو أنها تأتي من سقاية العباس بن عبد المطلب، وكان سابقًا يُسكب فيها النَّبيذ، ومنه إلى سقاية الحوض الكبير، وبين هذين الحوضين: الحوض الكبير وحوض سقاية العباس بن عبد المطلب: ٦ أذرع (= ٤،٢٠م). وقد خضع الحوض الكبير إلى إصلاحات وإضافات جذريَّة، يقول: « فلما كان في سنة ست وخمسين ومائتين في خلافة المهتدي بالله، قدم خادم على عمارة المسجد يُقال له « بسر »، فغيَّر أرض هذه القبّة ؛ نقضَ رُخامها، ثم كَبَسها حتى ارتفعت أرضها، وجعل فيها بِركَة صغيرة يخرج فيها الماء من الفوّارة التي في بطنها، وجعل عليها شباكًا من خشب »[1].

- وفي سنة ٢٥٦هـ، في خلافة المهتدي بالله: نزع رُخام الحوض، ونقضت التُّربة، وأضيفت ردمية، ورُصَّت حتى ارتفعت أرضها، وجُعلت بركة صغيرة في وسطها فوّارة تغذيها بالماء، ويبدو أن البركة الصغيرة المركزية أشدُّ ارتفاعًا من الحوض، وأحيطت هذه البركة بشبَك خشبي، « ومن الحوض الذي عليه القبّة إلى الحوض الذي ليس عليه قبّة خمس أذرع، وسعة الحوض الذي ليس عليه قبّة من وسطها بين يدي بيت الشراب اثنتا عشرة ذراعًا وثماني عشرة إصبعًا في مثله، وتدويره من داخل ثمانية وثلاثون ذراعًا ونصف، وتدويره من خارج أربعون ذراعًا ونصف، وطول جدر الحوض من داخل ثلاث عشرة

(١) الأزرقي، ص ١٠٣.

ذراعًا، وعرض جُدُره ثماني أصابع، وتدوير حول الحوض خمسون حجرًا، كل حجر طوله أطول من جدر الحوض، وبطن الحوض مفروش بحجارة، ثم فرش بعد برُخام، وفي وسط الحوض حجر مثقوب يخرج منه ماء زمزم من الحوض الذي في زمزم عن يسارك إذا دخلت، وبينهما خمسة وثلاثون ذراعًا وثمانية أصابع، يصبّ الماء منه أيام الحج للوضوء، ويصبّ النبيذ من السقاية في الحوض الذي تحت القبّة. ثم تُرِك ذلك فصار يكون الوضوء في حوض آخر من القبّة، وعليه شباك يُتوضأ منه من كواء في الشباك، وجعل في الحوض الآخر سرب يتوضأ فيه، ويصير ماؤه من السّرب الذي يذهب فيه ماء وضوء زمزم إلى الوادي»[1].

إذن نحن حيالَ ثلاثِ منشآت: بئر زمزم داخل الحجرة وحوضها وملحقاته، والحوض الكبير المسقوف بقبّة، وحوض غير مسقوف والذي يحدّد أبعاده ووظيفته:

- يبتعد هذا الحوض المكشوف عن الحوض الكبير ٥ أذرع (= ٣,٥٠م).
- قطر هذا الحوض الدائري ١٢ ذراعًا + ١٨ أصبعًا (= ٨,٧٦م).
- ويُلاحظ أن هذا الحوض يقترب مساحة من الحوض المسقوف.
- محيطه الداخلي ٣٨,٥ ذراعًا (= ٢٧م) ٢ر (قطره) = ٨,٧٦م .
- محيطه الخارجي ٤٠,٥ ذراعًا (= ٢٨,٣٥م).
- طول جدار الحوض من داخل ١٣ ذراعًا (= ٩,١٠م).
- سماكة بناء الحوض ٨ أصابع (= ٠,١٦م).

(١) الأزرقي، ج٢، ص ١٠٤.

- يتألّف دائر بناء الحوض من ٥٠ حجرًا :

ويكوّن طول الحجر الواحد ٢٨,٣٥م ÷ ٥٠ = ٥٧سم ، أي ٣/٤ الذراع تقريبًا.

- غُيِّرت بطانة الحوض من الرّصف الحجري إلى الرّصف الرُّخامي.

- يتغذّى الحوض من حوض زمزم ، الذي يشكل نافورة داخله ، والمسافة المنقولة فيها الماء من حوض زمزم إلى هذا الحوض ٣٥ ذراعًا + ٨ أصابع (= ٢٤.٦٦م).

- يستخدم هذا الحوض للوضوء في أيام الحج. أما الحوض الذي تعلوه قبّة فكان يُصبُّ فيه النّبيذ، ثم أصبح للوضوء ، وتذهب مخلّفات ماء الوضوء في السرب نفسه الذي تذهب فيه مياه وضوء حوض زمزم ، ومن ثمّ إلى الوادي.

سقاية العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

يقدّم المؤلف لها وصفًا هندسيًّا ومعماريًا ، وذلك إلى أن غُيرت في خلافة الواثق بالله في سنة تسع وعشرين ومائتين ، يقول : « وذَرْع سقاية العباس بن عبد المطلب أربع وعشرون ذراعًا في تسع عشرة ذراعًا، وفيها الأساطين في جدرانها أربع ، وفي وسط جدر وجهها أسطوانة ، وفي جدرها في وسطه من مؤخّرها أسطوانة ، وما بين الأساطين ألواح ساج ، وطول جدرانها في السماء ثماني أذرع. الساج في ذلك ستّ أذرع وثماني أصابع ، وعلى الأساطين جوايز ، عليها بناء ذراع وستّ عشرة إصبعًا ، وعلى جدارات السِقاية ستٌ وأربعون شُرْفة ، منها على الجدار الذي يلي الكعبة ثلاثَ عشرة شُرْفةً ، ومنها على الجدار الذي يلي المسعى ثلاثَ عشرةً ، ومنها على الجدار الذي يلي دارَ النَّدْوة عشر ،

ومنها على الجدار الذي يلي الوادي عشر، كان ذلك عمل المهدي، غيّره حسين ابن حسن العلوي سنة مائتين في الفتنة »[1].

- أبعاد هذه السقاية: ٢٤ ذراعًا × ١٩ ذراعًا (= ١٦,٨ × ١٣,٣م).
- مجموع الأعمدة المستديرة المقطع المحيط بحوضها أربعة في الزّوايا واثنان متقابلان وسط الجدران، فيكون عددها ١٢ عمودًا.
- تتشكّل الجدران ما بين الأعمدة من ألواح خشب الساج ، بالإضافة إلى البناء الحجري ، ويصل ارتفاعها إلى ٨ أذرع (= ٥,٦٠م). الارتفاع الخشبي من الجدران ٦ أذرع + ٨ أصابع (= ٤,٣٦م). والارتفاع الحجري ١,٢٤م.
- فوق الأعمدة الأسطوانية المقطع يوجد جوائز من حجر ارتفاعها: ذراع + ١٦ إصبعًا (= ١,٠٢م).
- يسمّى مجموع الجدران حول الحوض بـ «جدارات » ، وترتبط بها شُرافة موزّعة على الأضلاع الأربعة بالشكل التالي ١٣ - ١٣ - ١٠ - ١٠ ، وأعتقد أن الشُّرافة ذات امتداد حجري سفلي - مصطبة صغيرة- تسمح بتناول الماء عبرها.

التطورات المائية والمعمارية

يتابع المؤلّف وصف هذه التّطوّرات ، فيقول : « وهدم شُرّافها، ونقص من سمكها، وفتح الأبواب والألواح الساج التي بين الأساطين وسقفها، وبطحها بالبَطْحاء، فكان الناس يُصلّون فيها. وقال : إذا كان الموسم جُعلت عليها

(١) الأزرقي، ج٢، ص١٠٤-١٠٥.

الأبواب، وهكذا كانت تكون قبل ذلك ، فلما أن جاء مبارك الطبري رد ألواح الساج في مكانها، وأغلقها وأخرج البَطْحاء منها. وكان في السقاية بابان ... »[1] .

وهذه التغيرات هي :

- إزالة الشرافات .
- تنقيص السُّماكة وفرش أرضها بالرمال (البَطْحاء) .
- إزالة الألواح الخشبية .
- في موسم الحجّ كان الحوض يُغلق بالأبواب .
- في زمن مبارك الطبري أعيدت الجدران الخشبية وأُخرجت الرمال .

ويقدم المؤلّف وصفًا للأحواض المائية في السقاية ، فيقول : « في السقاية ستّة أحواض، منها ثلاثة، طول كل حوض منها خمس أذرع ونصف، وعرض كل حوض منها ذراعان، وطول كل حوض منها في السماء ثلاث أذرع، وثلاثة أحواض، طول كل حوض منها ذراع ونصف في السماء، والحياض ساج، في كل حوض منها حوض من أدم ينبذ فيه النَّبيذ للحاجّ »[2] . فهذه السقاية تتشكّل من ستّة أحواض أبعادها :

ثلاثة أحواض منها بأبعاد ٥,٥ × ٢ × ٣,٥ ذراع ارتفاع ، وهي بالأمتار ٣,٨٥ × ١,٤٠ × ٢,٤٥م تقديرًا . وهناك ثلاثة أحواض بأبعاد ٥,٥ × ٢ × ١,٥ ذراع ارتفاع ، وهي بالأمتار ٣,٨٥ × ١,٤٠ × ١,٥م تقديرًا . وهذه الأحواض الخشبية قبل ظهور الإسلام كانت تحتوي على أوعية جلدية يوضع فيها النبيذ الذي كان يسقى للحجّاج أيضًا.

---

(١) الأزرقيّ ، ص١٠٥.

(٢) الأزرقيّ ، ص١٠٥ .

مسار القناة التي تغذي السقاية ومواصفاتها الهندسية

تتغذى هذه الأحواض من حوض زمزم : « ويصبُّ في الحياض ما يجري في قناة من رَصاص، والقناة في حجرة زمزم، إذا دخلت إلى يسارك تحت الكنيسة - عليها حوض من ساج ذراع عرضًا في ذراع، وطوله في السماء ثماني عشرة إصبعًا، وطول قصبة القناة الرَّصاص من بطن حجرة زمزم أربع أذرع، وطول قصبة الرَّصاص من بطن السقاية إلى أعلى الحوض ثلاث أذرع واثنتا عشرة إصبعًا، ومن الحياض التي فيها النَّبيذ إلى طرف القناة -وهي حجرة زمزم- اثنان وخمسون ذراعًا، ومن حدّ مؤخَّر حجرة زمزم التي تلي المقام إلى حدّ السقاية، وبينهما الحوض الذي عليه قبَّة، تسع وأربعون ذراعًا وتسع أصابع، فلم يزل هذا بناء الصّفّة، صفة زمزم ، وهو بيت الشراب ، حتى هدمه عمر بن فرج الرخجي، في سنة تسع وعشرين ومائتين وبناه، فبنى أسفله بحجارة بيض منقوشة، مداخلة على عمل الأجنحة الرومية، وبنى أعلاه بآجُرّ، وألبسه رُخامًا، وجعله بينه كواء عليها شباك من حديد وأبواب، وجعلها مكنسة، وفوق الكنيسة ثلاث قباب صغار ، فألبس ذلك كلّه بالفُسَيْفساء، وجعل في بطنها حوضًا كبيرًا من ساج في بطن الحوض، حوض من أدم ينبذ فيه الشراب للحاج أيام الموسم »[(١)] .

فهذه الأحواض تتغذّى من قناة رَصاصية ومسارها يبدأ من بئر زمزم، تمر تحت الكنيسة يحوطها خندق خشبي (حوض خشبي) من الساج أبعاده : ذراع × ذراع × ١٨ إصبعًا (= ٠,٧٠ × ٠,٧٠ × ٠,٣٦م) .

ثم يحدّد النص أبعادًا تحدّد المسافات بين هذه السقاية وباقي المنشآت الآخذة من بئر زمزم : « فطول القناة الرّصاصية المغذية للسقاية داخل حجرة زمزم : ٤ أذرع (= ٢,٨٠م) . وداخل السقاية نفسها يبلغ طول القناة ٣ أذرع + ١٢ إصبعًا

(١) الأزرقيّ، المصدر السابق، ص١٠٦ .

(= ٢,٣٤م). أما المسافة بين أحواض النَّبيذ داخل السقاية إلى طرف القناة في حجرة زمزم : ٥٢ ذراعًا (= ٣٦,٤٠م). وأما الخطُّ : آخر حجرة زمزم – الحوض الذي عليه القبَّة – السِّقاية (سقاية العباس) : ٣٩ ذراعًا (= ٢٧,٣٠م) . والخطُّ : آخر حجرة زمزم – الحوض المكشوف – السقاية ٤٩ ذراعًا + ٩ أصابع (= ٣٤,٤٨ م).

تلك تفاصيل كاملة قدَّمها هذا النصُّ التُّراثي ، وذلك حتى سنة ٢٢٩ هـ حين هُدِمَ وأُعيد بناؤه بالشكل التالي :

– من الأسفل بنيت بناءً حجريًا بحجارة بيضاء منقوشة .

– من الأعلى بُنيت بآجُرّ مُلبَّس بالرُّخام .

– جعل بين الأعمدة والجدران فتحات عليها شباك حديدية (كواء – كوات) وأبواب ، وجعل في الحوض حوضٌ خشبيٌ يوضع فيه الشراب للحُجّاج أيام الموسم .

خلاصة ونتائج

إذن ، هناك أربع منشآت أساسية :

– بئر زمزم داخل حجرة زمزم وحوضها وملحقاتها .

– الحوض الأول فيها بُني زمن عبد المطلب بن هاشم الأول .

– ثم حوضان أحدهما للوضوء والآخر للشراب في القرن الأول الهجري.

– أضيفت البكرات لإصعاد الماء من البئر (القرن ٢ هـ) . وكذلك الشباك المعدنية والرُّخام .

– تسقيف بئر زمزم بالخشب المذهّب والفُسَيْفساء (القرن ٣ هـ) .

- إضاءة المكان بالمصابيح .
- بُنيت حجرة زمزم بشكل مثلّثي ٩,٧٠ - ٨,٧٨ - ٧,٢٤م بارتفاع ٣,٥ م (القرن ٣ هـ) .
- رصف حوض زمزم بالرُّخام وسقف بالخشب ، وزوّد بطاقات لتناول الماء منه (القرن ٣ هـ) .
- تعديلات في مقطع البئر وعمقه مع الزمن ، وذلك لأسباب مختلفة من أهمها : الصيانة والتَّكْسية الجيدة ، والتَّعْميق للوصول إلى المناسيب الجديدة للخزان الجوفي المغذّي للبئر .
- السِّقاية ذات الحوض المسقوف بقبّة : قُطْر هذا الحوض ٨,٥٨ م ، ويبعد عن حجرة زمزم ٨ م . جدران هذا الحوض وأرضيته ملبّسة بالرُّخام .
- يتغذّى الحوض من قناة رصاصية تأتي من حوض زمزم طولها ٢٠م .
- تمت على هذه السقاية تعديلات وترميمات معمارية ، مثل إضافة الأعمدة والقبّة .
- الحوض المكشوف قُطْره ٨,٧٦م ، يبعد عن الحوض المسقوف ٣,٥ م ، يُساق إليه الماء من حوض زمزم مسافة ٢٤,٦٦م ، ويستخدم للوضوء في أيام الحج .
- سقاية العباس بن عبد المطلب : أبعاده ١٦,٨٠ × ١٣,٣٠ م ، محاطة بالأعمدة الأسطوانية ، وفيها ستّة أحواض تتغذّى من حوض زمزم بوساطة قناة رَصاصية يحوطها خندق خشبي ، وقد أُعيد بناء السقاية بحجارة بيضاء وبالرُّخام وأُضيفت فتحات عليها شباك معدنية .

أخيرًا ...

وعَودًا على بدء : لماذا لا يكونُ هذا النصُّ حلقةً مبكرة من تاريخ العمارة والهندسة الإسلامية ؟

لقد صكَّ الغربُ مصطلحَ (تاريخ العمارة أو تاريخ الهندسة) ، وأنشأهُ إنشاءً من جملة تاريخه وأعلامه ، فأضحى هذا التاريخ تاريخًا غربيًّا بمحوره الكبير والعام والتأسيسي ، وصُدِّرَ إلى كل الأرض على أنه تاريخٌ عالمي !

واستنباط (التاريخ المعماري والهندسي) وبلورته عربيًا وإسلاميًا ، مهمةٌ شاسعة وطويلة الأمد ، وذلك بسبب غزارة النُّصوص التراثية العربية التي كَمَنَتْ بداخلها موضوعاتُ هذا التأريخ ، ولكون عدد ليس قليلاً منها ما زال مخطوطًا ومتناثرًا في مكتبات العالم ، وكذلك فإن هذه العملية البنائية من داخل التراث العربي ستكون حتمًا في مواجهةٍ مع التأريخات الغربية التي وضَعَتْ أزمنتَها ومدنَها ومؤرِّخيها فقط على لوحة العالم .

وأعتقد أنَّ هذه الدربَ المنطلقة من عمق التاريخ العربي إلى نقطةٍ ما من المستقبل لن تتوضّحَ ما لم تغدُ تحت إدارة خطّة عربية بحثية استراتيجية وشمولية تمتلك من التأثير والقرار ما يعطيها المقدرة على تفعيل المكونات الكلية للتراث العربي – الذي تحول جزءٌ منه باتجاه الطباعة ، وجزء أقلّ باتجاه التحقيق العلمي المنهجي – ومن ثم الصعود إلى سوية الإنتاجية التجديدية في البحث التراثي. ولعل هذه القراءة في كتاب (أخبار مكة) للأَزْرَقِيّ ، وكوامن هذا الكتاب الكثيرة ، والتي منها كوامنُ في العمارة والهندسة ، تُحَفِّزُ شيئًا من مثل هذه الدوافع البحثية الجديدة.

* * *

المصادر والمراجع

- الأزرقيّ ، الوليد بن عبد الله ، أخبار مكة .تحقيق رشدي الصالح الحسن ، ١-٢ ، دار الثقافة ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٩٦٥ .
- بروكلمان ، كارل ، تاريخ الأدب العربي .جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. نقله إلى العربية عبد الحليم النجار .ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة .
- حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٤١ .
- الحموي ، ياقوت ، معجم البلدان .دار صادر بيروت . (بدون تاريخ) .
- دائرة المعارف الإسلامية .نقلها إلى العربية : محمد ثابت الفندي ، أحمد الشنتناوي ، إبراهيم خورشيد ، عبد الحميد يونس . (بدون تاريخ) .
- درادكة ، خليفة ، هيدرولوجية المياه الجوفية .دار البشير ، عمان ١٩٨٨ .
- سيزكين ، فؤاد ، تاريخ التراث العربي. فرانكفورت ، ألمانيا الاتحادية .
- ابن منظور ، لسان العرب .دار المعارف ، القاهرة ، ج.م.ع (بدون تاريخ) .
- ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، الفهرست .تحقيق د. ناهد عباس عثمان .ط١ ، ١٩٨٥ ، دار قطري ابن الفجاءة .

* * *



مجموع شعر أبي عثمان الناجم



(تعقيب واستدراك)

د. عبد الرازق حويزي (*)

أبو عُثمان النَّاجم شاعرٌ من شعراء العصر العباسي المشهورين ، عاش في القرنين الثالث والرابع الهجريَّيْن ، اسمُه - على الأرجح - سعيد بن الحسن ابن شدَّاد ، وكُنْيته « أبو عُثمان » ، ولَقَب « النَّاجم » ، و « المِسْمَعي » .

اتَّصل بكثير من رجالات عصره ؛ الشعراء منهم وغير الشعراء ، ولازَم « ابن الرومي (ت ٢٨٣ هـ) » ، وروى أشعاره إلى أن صار تلميذه النَّجيب ، وظلّ ينظم الشعر في شتَّى أغراضه ، ولا سيما وصف مجالس الطرب والغناء ، إلى أن وافته المنية عام ٣١٤ هـ .

والجدير بالذكر أن الأستاذ « هلال ناجي » جانبه التوفيق في تحديد اسم هذا الشاعر ، فأثبت في متن كتاب « حدائق الأنوار وبدائع الأشعار » الذي قام بتحقيقه ، ص ٤٥ اسمَ الشاعر هكذا : « حبيب النَّاجم » ، حيث نسبتْ إليه مُقطَّعة في هذه الصفحة ، وخرّجها الأستاذ « هـلال » على كتاب « المشموم » ص ٧٩ ، ومضى على هذا الاعتقاد من أن كل الشعر المثبت في كتاب « الحدائق » « لحبيب النَّاجم » ، بدليل أنه حصر في فهرس الشعراء ص ٥٠١ كل الصفحات التي ذكر فيها النَّاجم ، وأدرجها تحت اسم « حبيب النَّاجم » ، وأرقام الصفحات هي : ٤٥ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ٢٥٧ ، وليس الأمر كما ذكر ٢٣٧ - ٢٧١ . ولم يترجم الأستاذ « هلال ناجي » لحبيب هذا في حواشي هذا الكتاب ، أو في ما أفرده لتراجم الشعراء في نهايته ص ٣٩٩ - ٤٣٠ .

(*) باحث مصري .

ومرجع الوهم أن مؤلّف كتاب « الحدائق » نقل مقطّعتين من كتاب « المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب » (المشموم) ٧٩/٣ ؛ الأولى منسوبة فيه « لحبيب » - أبي تمام الطائي - والثانية منسوبة « للنّاجم » ، ونقل مؤلّف « الحدائق » المقطّعة الأولى « لحبيب » ، ونقل الثانية ناسبًا إياها « لحبيب النّاجم » ، فكرر اسم « حبيب » ، وفات ذلك الأمر على الأستاذ « هلال ناجي » ، مع أنه رجع إلى كتاب « المحبّ والمحبوب » (المشموم) ٧٩/٣ ، وخرّجها فيه على أنها « لحبيب النّاجم » ، على الرغم من أنها فيه « للنّاجم » ، وليس « لحبيب النّاجم » .

ولم يصل إلينا شعر أبي عُثمان النّاجم مجموعًا في ديوان ؛ لذا تجرّد يونس السامرائي لجمع ما تناثر منه في بطون الأسفار التاريخية ، والمظانّ الأدبية ، وعكف على ما جمعه بالتحقيق ، والتنسيق ، وأخرجه في ديوان قائم برأسه ، قوامه (٦٨) ما بين مقطّعة ونتفة شعرية ،ضمت (١٦٧) بيتًا ، تمّ التقاطها من (٣٥) مصدرًا .

وقدّم السامرائي لعمله بدراسة ضافية تحت عنوان « أبو عُثمان النّاجم : حياته وشعره » . أفصَح فيها عن اسمه وكنيته ، ولقبَيْه ، وأخبار حياته ، ووفاته ، وأغراض شعره ، وخصائصه الفنية .

وبادر عام ١٩٩٠م إلى نشر عمله في كتابه الموسوم بـ « شعراء عباسيين » ، احتلّت الدراسة المشار إليها آنفًا من ص ٣٥٧ - ٣٩٣ ، واحتلّ المجموع الشعري من ص ٣٩٥ - ٤٤٩ .

وما يهمُّنا هنا هو المجموع الشعري الذي نظرتُ فيه ، فلمست بعض الثّغرات التي استأهلت مني الوقوف أمامها ، لمحاولة سدّها ورأب صَدْعها ، من خلال ما تجمّعَ لديّ من مادّة شعرية تخصُّ أبا عُثمان النّاجم ، وقد فرضَتْ عليّ هذه المادّةُ توزيعَ ملحوظاتي على المجموع الشعري على عدة عناصر ، هي :

١ - ما أخلَّ به مجموع شعر أبي عُثمان النَّاجم .

٢ - ما يلزم إخراجه مما خلُصت نسبته للنَّاجم في مجموع شعره .

٣ - استقصاء روايات الأبيات في المصادر .

٤ - استقصاء مصادر التخريج .

وأظنُّ أن توزيع ما لديَّ من مادة علمية على هذه العناصر يضمن لنا الوصول بالمجموع الشعري إلى درجة تقترب من الكمال ، ويزيده توثيقًا وتحقيقًا ، وأبدأ بالعنصر الأول ، وهو :

أولاً - ما أخل به مجموع شعر أبي عثمان الناجم :

بذل يونس السامرائي جهدًا لا يُستهان به في جمع شعر أبي عُثمان النَّاجم ، يستحقُّ على هذا الجهد كل ثناء وتقدير ، غير أن أي عمل قائم على الجمع يظلُّ عُرضة للاستدراك والإضافة على مَرِّ الأيام ، ما دامت المطابع ترفدنا بمصادر لم تكن في متناول الدارسين والمحقّقين من قبل .

وانطلاقًا من الإسهام في خدمة التُّراث الشعري ، خاصة شعر أبي عُثمان النَّاجم ، بادرتُ إلى رصد هذا المستدرك ، الذي اشتمل على (١٥) ، بين مقطّعة ونتفة شعرية ، ضمت (٤١) بيتًا خالصة النسبة « لأبي عُثمان » ، (٥) مقطّعات ، اشتملت على (١٤) بيتًا نُسبت إليه وإلى غيره من الشعراء ، وما جمعتُه مما خلُصت نسبته للشاعر يمثّلُ حصيلة شعرية لا بأس بها إذا ما قِيستْ بحصيلة المجموع الشعري كلّه التي بلغت - كما ذكرتُ آنفًا - (١٦٧) بيتًا .

وقد رتبتُ هذه الأبيات ترتيبًا هجائيًا ، فاصلاً الشعر المتدافع النسبة عما خلُصت نِسبَتُه للشاعر ، وذاكرًا وزن كل مقطّعة ونتفة شعرية ، مستقصيًا مصادر التخريج وروايات الأبيات في المصادر ، وها هي ذي المقطّعات المستدرَكة :

(١) ما خلصت نسبته إلى أبي عثمان الناجم :

(١)

قال أبو عُثمان : [الطويل]

١ - أحاطـتْ أزاهـيرُ الربـيع سَـويَّةً سماطَيْنِ مُصْطَفَّيْنِ تَستَتْبِتُ المَرْعَى

٢ - على جَدولٍ رَيَّانَ كالسَّهْمِ مُرْسَلاً أو الصَّارِمِ المسْلُولِ أوْ حيَّةٍ تَسْعَى

التخريج : المحبّ والمحبوب ٥٢/٣ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ١٣٩ ، ونهاية الأرب ٢٩٠/١ .

(٢)

وقال : [الكامل]

١ - إنَّ الكؤوسَ على الخطوطِ مِلاءُ حُمْرُ الحشا أطواقُهُنَّ وِضاءُ

٢ - وكأنَّها وجهُ العروسِ المُجْتَلَى وعلى الجبـينِ عِصابةٌ بيضاءُ

التخريج : المحبّ والمحبوب ١٧٣/٤ .

(٣)

وقال : [البسيط]

١ - كأنّما النَّورُ يغشى الماءَ مُنتشِرًا والريحُ تتركُه كالسَّيفِ ذي الشُّطَبِ

٢ - بَراقـعٌ من قَبـاطيٍّ مُقطَّعَةٌ وتحتَها حَدَقٌ زُرْقٌ بلا هَـدَبِ

التخريج : المحبّ والمحبوب ٧٨/٣ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ١٧٣ .

(٤)

وقال : [مجزوء الرجز]

١ - يومٌ شعاعُ شمسِهِ | مِن مُذهبٍ لم ينسجِ
٢ - والريحُ سَجْواءُ جرَتْ | على هواءٍ سَجْسَجِ
٣ - فالعينُ من نزهتها | خِلالَ عُرْسٍ مُبْهِجِ
٤ - والنُّورُ في غُدْرانِهِ | دُرٌّ على فيروزَجِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في حدائق الأنوار برواية : « من ذهب » .

التخريج : المحبّ والمحبوب ٧٩/٣ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٤٥ .

(٥)

وقال : [الطويل]

عُقارٌ عقورٌ للرجالِ مُدامةٌ | تُديمُ المنى راحٌ تُريحُ الجوانحا

التخريج : المحبّ والمحبوب ٤١/٤ .

(٦)

وقال : [الخفيف]

١ - وشذورٍ من خالص التِّبرِ ضُمَّتْ | ضَمَّةً حولها ثغورُ الأقاحي
٢ - يتضاحكْنَ عن مُؤَشَّرِ دُرٍّ | عَبِقاتٍ مُعَنْبَراتِ الرِّياحِ
٣ - طالعاتٍ فُوَيْقَ ساقٍ دقيقٍ | مُتْثَنٍ من سُكرِهِ وهو صاحِ

الرواية : (٢) ورد البيت الثاني في حدائق الأنوار وبدائع الأشعار برواية : « معطرات الرياح » .

التخريج : المحبّ والمحبوب ٩٧/٣ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٢٧١ .

(٧)

وقال : [الطويل]

١ - أكِمَّـــةُ أنـــوارٍ تَـبَدَّتْ كأنَّهـــا ... ضماماتُ وَشْيٍ حُرَّةُ البَطْنِ والظَّهْرِ
٢ - ودائــعُ للــنَّيروزِ فــيها كَنِيـــنةٌ ... من الفِضَّةِ البَيْضاءِ أوْ خالصِ التِّبْرِ
٣ - كما زَرَّتِ الحَسْنَاءُ فَضْلَ جُيوبِها ... على الدُّرِّ والمَرجانِ في واضحِ الفجرِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في المحبّ والمحبوب برواية : « نوار ... ضمامات ... » .
(٣) وورد البيت الثالث في المصدر السابق برواية : « في واضح النحر » .

التخريج : حدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٦١٣ ، والمحبّ والمحبوب ٦٥/٣ بلا نسبة .

(٨)

وأنشد الشَّابُشْتِي لأبي عُثمان النَّاجم : [المنسرح]

١ - يـــا ربَّ دَيْــرٍ عمــرته زمـــنًا ... ثالـــثُ قَسِّيســـهِ وشمَّاســـهْ
٢ - لا أعدم الكاسَ من يدي غنج ... يغلو على المسك طيبُ أنفاسهْ
٣ - كأنَّمــا الــبدرُ لاحَ في ظـلم اللّـ ... ـيلِ إذا حــلَّ بــين جلاَّســهْ
٤ - كـأنَّ طيـبَ الحياة واللهو واللّـ ... ـذاتِ طـرًّا جُمعـنَ في كاسـهْ
٥ - في دَيْر مَيْسونَ ليلةَ الفِصْحِ واللّـ ... ـيل بهـيم صعـبٌ بحراسـهْ

الرواية : (٢) ورد البيت الثاني في الروض المعطار برواية : « رشأ ٭ يزري » .
(٣) وورد البيت الثالث في الروض المعطار برواية : « كأنه » .

التخريج : كتاب الحزل والدأل بين الدور والدارات والدِّيَرة ٢٢٢/٢ ، ولبعض الكُتّاب فيه ٢/٢/ ١٤٠ ، وفي الروض المعطار في خبر الأقطار ٢٥٣- ٢٥٤ .

(٩)

وقال : [مجزوء الرمل]

١ - رَثَّتِ الحالُ فَضَحَّيْـ ـنا مَعَ الناسِ بِقَرْعَهْ
٢ - وَعَدَدْنا مِن عِيالِ الدْ دَارِ عِنْدَ الذَّبْحِ تِسْعَهْ
٣ - وَاشْتَرَيْنا لَبَنًا صُبْـ ـبَ عَلَى القَرْعِ بِقِطْعَهْ
٤ - لَمْ يَنَلْنا بَشَمُ الأَضْـ ـحى وَلا نَعْرِفُ هَجْعَهْ
٥ - ولَنا أَكْلَةُ لَحْمٍ إِنْ قَرِمْنا كُلَّ جُمْعَهْ
٦ - وَالذي عَزَّى عَنِ الدُّنْـ ـيا وَفِيها كُلُّ مُتْعَهْ
٧ - أَنَّها مَنْزِلُ إِقْلا عٍ بِتَقْوِيضٍ وَقَلْعَهْ

التخريج : الوافي بالوفيات ١٥/٢١٠ .

(١٠)

وقال : [الرجز]

١ - ولَيلةٍ للرَّاحِ في دَيْجورِها صُبْحٌ وللإبريقِ ضِحكٌ مُختلِفْ
٢ - شَبَّهتُها مُثاقِفًا مَدَّ إلى مُثاقِفٍ شِمالَهُ وقدْ وقَفْ

التخريج : المحبّ والمحبوب ٤/١٤٨ .

(١١)

وقال : [مجزوء الرجز]

١ - قُضْبانُ آسٍ لُوِيَتْ مُخضَرّةٍ أعطافُها
٢ - تَبزُلُ عن ديباجةٍ مونِقَةٍ أفوافُها

٣ - منصـــوبةٌ أوراقُهـــا مُـرهَفَةٌ أطـرافُها

٤ - كأصْـبَـعِ داعيـــةٍ من شــدَّةٍ تخافُها

الرواية : (١) ورد البيت الأول في المحبّ والمحبوب برواية : « لويت بخضرة » .

التخريج : المحبّ والمحبوب ٣/١٣٤ - ١٣٥ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(١٢)

وقال : [الطويل]

١ - رحيقٌ كصفوِ الماءِ هبّتْ به الصَّبا ففـاضَ عـلى حَصْبَائهِ يترقـرقُ

٢ - يودُّ حشا الصَّدْيانِ لو كان وسْطَهُ على ما بهِ من غلّةِ الصدرِ يغرقُ

التخريج : المحبّ والمحبوب ٤/٣٨ .

(١٣)

وقال : [الوافر]

١ - عَذيري مـن أخـي سفوٍ رَمـاني بمـا فـيـهِ فقلـتُ لـهُ سَـلامَا

٢ - أبى لي أنْ أجيبكَ أنْ قَــدْرِي أبى لي أن أُنـازعَـكَ الـكَـلامَا

التخريج : معاهد التنصيص ٣/٢٥١ ، والبيت الثاني في الديوان ٣/٤٣٨ .

(١٤)

وقال : [البسيط]

١ - هل موئلٌ من شهابِ الدَّهْرِ يُنْجينا أيٌّ ومـا نتّقـيه كـامنٌ فيـنا

٢ - إنَّ الغِذاءَ الذي نَحْيـا به زَمنًا يَـعُـودُ آونـةً داءً فيفـنينـا

التخريج : المصون للعسكري ١٤٧ .

(١٥)

وقال : [الخفيف]

١ - أنا نارٌ وأنتَ نفطٌ فإنْ لَمْ ... تنأ عَنْ حَوْزَتِي استَحَلْتَ دُخانا
٢ - إنّما أنتَ دُودَةٌ سَلْقَها الحَيـ ... ـنُ فأضحتْ تُصاوِلُ الثعْبانا

التخريج : الدر الفريد ٢٨٩/٢ .

(٢) ما تُسب إليه وإلى غيره :

(١)

ونُسب إليه وإلى غيره : [المتقارب]

١ - إلى كَمْ أروحُ إلى حَسْرَةٍ ... وأغدو إلى سَقَمٍ واصِبِ
٢ - وَأرْجُو غدًا فإذا ما أتى ... بكيتُ على أمسِهِ الذاهبِ
٣ - قَطَعْتَ حبالَكَ مِن واصِلٍ ... وأظهرْتَ زُهدَكَ في راغبِ
٤ - وقد صرتُ أرضى بلِينِ اللّحاظِ ... وأقنعُ بالمَوْعِدِ الكاذبِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في المحبّ والمحبوب برواية : « على حسرة » .

(٢) وورد البيت الثاني فيه برواية : « فإذا جاءني ... على أمسي ... » .

(٣) وورد البيت الثالث فيه برواية : « صرمت حبالك » .

(٤) وورد البيت الرابع فيه برواية : « وإني لأرضى بدون الرضى » .

التخريج : الأبيات لأبي عُثمان النّاجم في نور الطرف ونور الظرف ١٥٠ ، وورد البيت الثالث بلا نسبة في خريدة القصر (قسم شعراء المغرب والأندلس) ٥٦١/٣ (ط . تونس) ، ٦٤٣/٢ (ط . القاهرة) ، والأبيات للعباس بن الأحنف في المحبّ والمحبوب ٥١/٢ .

(٢)

ونُسب إليه وإلى غيره : [مُخلّع البسيط]

١ - يا صاحِبي قُمْ فقد أطَلْنَا أنَحْنُ طُولَ المَدى هُجُودُ

٢ - فقالَ لي لَنْ نَقُومَ منها ما دامَ مِن فَوْقِنا الصَّعِيدُ

٣ - تذكُرُ كَمْ لَيْلَةٍ نَعِمْنا في ظِلِّها والزَّمانُ عِيدُ

٤ - ظل كأن لم يكن تقضّى وشره حاضر عتيدُ

الرواية : (٣) ورد البيت الثالث في ديوان ابن شُهَيْد برواية : « كم ليلة لَهَوْنا » .

(٤) وورد البيت الرابع فيه برواية : « كل كأن لم يكن تقضى * وشؤمه ... » .

التخريج : نور الطرف ونور الظرف ٢٦١ ، وهي لابن شهيد في ديوانه ٩٨ - ٩٩ .

(٣)

ونُسب إليه وإلى غيره : [الخفيف]

١ - وَعَدَ البَدْرُ بالزِّيارَةِ لَيْلاً فإذا ما وَفَى قَضَيْتُ نُذُوري

٢ - قُلْتُ : يَا سَيِّدي فَلِمْ تُؤثِرُ اللَّيْـ ـلَ عَلَى بَهْجَةِ النَّهارِ المُنيرِ ؟

٣ - قالَ لي : لا أُحِبُّ تَغْييرَ رَسْمِي هَكَذا الرَّسْمُ في طُلوعِ البُدورِ

الرواية : (٢) ورد البيت الثاني في مجموع شعر سعيد بن حميد برواية : « ولم تؤثر » ، وورد في أخبار أبي القاسم الزّجّاجي برواية : « النهار النضير » .

(٣) وورد البيت الثالث في محاضرات الأدباء برواية : « لا أستطيع تغيير » ، وورد في الوافي بالوفيات برواية : « قالَ ليه أُحِبُّ » .

التخريج : الوافي بالوفيات ١٥/١٩٦ هي فيه للناجم ولبعض الشعراء ، وهي لابن المعتز في أخبار أبي القاسم الزجّاجي ١١٧ ، ولم أجدها في ديوانه ، وهي لسعيد بن حميد في مجموع شعره ١٣٣ ، ولسعيد ابن إبراهيم التُّسْتَري النَّصْراني في محاضرات الأدباء ٣/٢١٣ ، والوافي بالوفيات ١٥/١٩٦ ، ومعاهد التنصيص ٢/١٦٣ .

(٤)

ونُسب إليه وإلى غيره : [المتقارب]

١ - وأسودَ في كفِّ مجدولةٍ بديعٍ لـهُ خِلقـةٌ مُنكَرهْ

٢ - إذا استودعَتْ سِرّها عندَهُ فأحسنُ ما فيهِ أنْ يُظهِرَهْ

التخريج : الحبّ والمحبوب ٤/٢٨٨ ، وهما لابن المعتز في ديوانه ٢/٥٣٠ (ط . السامرائي) .

(٥)

ونُسب إليه وإلى غيره : [الطويل]

ولا تغتَرِرْ بالليثِ عندَ خُدورِهِ فكَمْ خـادِرٍ فاجا بوثْبةِ صائلِ

التخريج : البيت له في شرح المضنون به على غير أهله ١٩ ، والصواب أنه للحسن - أو الحسين - ابن يحيى الكحاك المكي ، فهو له في دمية القصر ١/٣٦ ، والتذكرة السعدية ١٠٠ ، والوافي بالوفيات ٢٢/٧٨ - ٧٩ .

ثانيًا - ما يلزم إخراجه مما خلصت نسبته « للناجم » في مجموع شعره :

نصّ السامرائي على ما وقف عليه مختلطًا مما جمع من شعر أبي عُثمان النّاجم ، ولاحظت أن المجموع الشعري ما زال مشتملاً على بعض المقطّعات المتدافعة ، ولم أجد فيه نصًّا على هذا التدافع ، ومن ثم باتت تلك المقطّعات في المجموع الشعري على أنها خالصة النسبة لأبي عُثمان ، وليس الأمر كذلك ، وهذه المقطّعات قليلة ، بيد أن قلّتها هذه لا تمنع من الإشارة إليها كي يأخذ دارس شعر الرجل حذره منها ، وها هي ذي :

(١)

المقطَّعة رقم (١٠)، وتقع في خمسة أبيات، هي : [مجزوء الكامل]

١ - عـــلمي بـــأنّك جـــاهلٌ هـــو جُـنَّة لـك مـن غِـيابي
٢ - والصَّمتُ عنكَ وصَرْمُ حبْـ ـلي منك أبلـغُ مـن عِـتابي
٣ - وجـــوابُ مـــثلكَ أن يُقَـــا بـلَ بالسكوتِ عـن الجوابِ
٤ - مـا زلـتُ أحلُـمُ عـن كـلا ب النَّاس فعل أخي اجتنابِ
٥ - وأبيحُـهُـم صـفحَ الذنـــو بِ فكيفَ عن قلب الكلابِ ؟

الرواية : (١) ورد البيت الأول في ديوان ابن المعتز، والدر الفريد برواية : «من عقابي»، وورد في المنتخل برواية : «من عتابي».

(٢) ورد البيت الثاني في المنتخل برواية : «من عقابي»، وورد في الدر الفريد برواية : «والصبر عنك».

(٣) ورد البيت الثالث في ديوان ابن المعتز برواية : «أن تعامل»، وورد في المنتخل برواية : «إن تغافل»، وورد في الدر الفريد برواية : «أن يعامل».

(٤) ورد البيت الرابع في المنتخل برواية : «من كلاب»، وورد في الدر الفريد برواية : «أخي احتساب».

(٥) ورد البيت الخامس في المنتخل، والدر الفريد برواية : «كلب الكلاب».

التعقيب : أدرج المحقق هذه النتفة في مجموع شعر أبي عُثمان النَّاجم على أنها خالصة النسبة إليه، وليس الأمر كذلك، فهي لابن المعتز في مختارات الصاحب بن عباد من شعر ابن المعتز ٢٩٩، وعنها في ديوانه ٤٣٠/٢ نشرة : محمد بديع شريف، ولم ترد في نشرة يونس السامرائي، وهي لأبي عُثمان النَّاجم في المنتخل ٥١٦/١، ونصَّ محققه في هامشه على أنها في الدر الفريد ٨٥/٤ للنَّاجم ولابن المعتز.

(٢)

النّتفة رقم (١٥) ، وتقع في بيت واحد ، هو : [السريع]

أقصر من يأجوجَ في قَدِّه وَقُرْطُهُ أطولُ من عُوْج

الرواية : ورد البيت في يتيمة الدهر برواية : « وقرنه أطول » .

التعقيب : البيت لابن الحجّاج في يتيمة الدهر ١٠٢/٣ ، وقبله :

لا يحسنُ الإشرافُ من مقعدٍ كأنه زرقةُ فروج

لذا يلزم إخراجه مما خلُصت نسبته لأبي عُثمان النّاجم ، ووَضْعُه وأمثاله في قسم خاص بما نسب للشاعر ولغيره من الشعراء .

(٣)

المقطّعة رقم (٤٢) ، وتقع في أربعة أبيات ، هي : [مجزوء الرمل]

١ - ما دَعاني الشّوقُ إلاّ أذرَتِ العَينُ دُموعا

٢ - إنّما أبكي لأنّي صرتُ لِلمحبِّ تَبيعا

٣ - أحسَنُ النّاسِ وأولى النّـ ـاسِ بالحُسنِ جَميعا

٤ - ما أرى لي عَن حَبيبي أبَدَ الدّهرِ نُزوعا

الرواية : (١) ورد البيت الأول في ديوان العباس بن الأحنف برواية : « درت العين » .

(٢) وورد البيت الثاني فيه أيضًا برواية : « صرت للحب تبيعا » .

(٤) وورد البيت الرابع فيه كذلك برواية : « ما أراني عن حبيبي آخر الدهر ... » .

التعقيب : تم إدراج هذه المقطّعة في مجموع شعر أبي عُثمان النّاجم على أنها خالصة النسبة إليه ، وليس الأمر كذلك ، فهي للعباس بن الأحنف في ديوانه ١٧٦ بتقديم الرابع على الثالث ، لذا يلزم استبعادها مما خلُصت نسبته من شعر النّاجم .

(٤)

النّتفة رقم (٤٣) ، وتقع في بيتين ، هما : [السريع]

١ - ولحــيةٍ يحملُهــا مــائقٌ مـثلَ الشّـراعَينِ إذا أشْـرِعَا

٢ - لو غاص في البحـرِ بها غَوْصَةً صـاد بهـا حيتـانَهُ أجْمَـعَا

التعقيب : هذه النّتفة يلزم إخراجها مما خلُصت نسبته لأبي عُثمان النّاجم ؛ لأنها لابن الرومي في ديوانه ١٥٥٠/٤ ضمن مقطّعة مكونة من أربعة أبيات .

(٥)

النّتفة رقم (٥٨) ، وتقع في بيتين ، هما : [المنسرح]

١ - يأتِيكَ في جُبّةٍ مُخـرّقةٍ أطْولُ أعْمَارِ مِثْلِهَا يَوْمُ

٢ - وطيلسَـانٍ كالآلِ يلبَسُهُ عَلَى قَميصٍ كأنّـهُ غَيْمُ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في مجموعة المعاني برواية : « رأتك في » .

(٢) وورد البيت الثاني فيه أيضًا برواية : « تليسه » .

التعقيب : يلزم استبعاد هذه النّتفة مما خلُصت نسبته لأبي عُثمان النّاجم على الرغم من نسبتها إليه في الوافي بالوفيات ٢٠٩/١٥ ؛ لأنها للحمدوي في مجموع شعره المنشور في مجلة المورد ص ١٥ ، مج ٢ ، ع ٣ ، ١٩٧٣م ؛ وهي بلا نسبة في المصون في الأدب ٥٣ ، ونُسبت لابن الرومي في التذكرة الحمدونية ٤٣٥/٥ ، ومجموعة المعاني ١٠٥٣/٢ ، وليست في ديوانه .

(٦)

النّتفة رقم (٦٣) ، وتقع في بيتين ، هما : [السريع]

١ - قالوا اشْتَكتْ وجنتا وجهه قلت لهم : أحسنَ ما كانَا

٢ - حُمْرَةُ وردِ الخدِّ أعْدَتْهُما والصِّبْغُ قد يَنْفُذُ أحْيانَا

الرواية : (١) ورد البيت الأول في ريحانة الألبا برواية : « تَرْجِسًا طَرْفَه * قلتُ عَدَاءُ السُّقْمُ » ، وورد في الوافي بالوفيات برواية : « تَرْجِسًا » .

(٢) وورد البيت الثاني فيه أيضًا برواية : « قد ينفض » .

التعقيب : تم إدراج هذه النُّتفة في مجموع شعر أبي عُثمان النَّاجم اعتمادًا على بعض المصادر التي نسبتها إليه ، يضاف إليها الوافي بالوفيات ٢٠٩/١٥ ، فهي له فيه ، وعلى الرغم من ذلك ينبغي إخراجها مما خلُصت نسبته إليه ؛ لأنها لابن المعتز في ريحانة الألبا ١٠٧/١ ، وديوانه ٣٥٧/٣ بتحقيق السامرائي .

(٧)

النُّتفة رقم (٦٤) ، وتقع في بيت واحد ، هو : [الوافر]

نَعيبُ زَمانَنا وَالعَيبُ فينا وَلَو نَطَقَ الزَّمانُ بنا هَجانا

التعقيب : هذا البيت ليس خالص النسبة لأبي عُثمان النَّاجم ، فيلزم إخراجه مما خلُصت نسبته إليه ؛ لأن صدرَه صدرُ البيت الأول من مقطَّعة للشافعي برقم (٧٩) في ديوانه ص ٣٢١ ضمن ما نُسب إليه وإلى غيره ، وعَجُزه عَجُز البيت الثاني في المقطَّعة نفسها ، وانظر ما به من مصادر ، وقال المحقِّق : إن البيت لابن لَنْكك البصري في شعره برقم ٦٤ .

ثالثًا - استقصاء روايات الأبيات في المصادر :

بذل المحقِّق جهدَه في استقصاء روايات الأبيات في المصادر ، وفاته إثبات بعض الروايات من بعض المصادر التي رجع إليها ، والتي لم يرجع إليها ، كما أن هناك روايات وردت في بعض المصادر التي طبعت بعد نشر المجموع الشعري ، وهذا ثَبت بما وقفت عليه من الروايات التي لم أجد لها ذكرًا في المجموع الشعري :

النُّتفة رقم (٣) : ورد البيت الأول منها في نفحة الريحانة ٣٠٢/١ برواية : « حين تحلّت ... شبه ذي ... » .

النُّتفة رقم (٤) : ورد البيت الثاني منها في لباب الآداب للثعالبي ٩٨/٢ ، والتذكرة الفخرية ٢٢٩ برواية : « نفسي بصدق » ، وورد في

من غاب عنه المطرب ١٦٥ برواية : « نفسي ونيل رجائها » ، وورد في جمع الجواهر ١٣٤ برواية : « وصدق » .

المقطّعة رقم (٥) : ورد البيت الثاني منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٦٢ برواية : « حلول المسك في سرر الكواعب » .

المقطّعة رقم (٨) : ورد البيت الثاني منها في جمع الجواهر ١٣ برواية : « ميزت بين الغناء » .

النّتفة رقم (١٢) : ورد البيت الثاني منها في التذكرة الفخرية ٢٢٩ برواية : « فسمعنا ضحكًا » .

النّتفة رقم (١٣) : ورد البيت الأول منها في الصناعتين ٣٤٧ برواية : « ظلاًّ لقامته » .

المقطّعة رقم (١٤) : ورد البيت الرابع منها في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢/ ١٤٨ برواية : « ووشحها » .

النّتفة رقم (١٨) : ورد البيت الأول منها في المختار من شعر بشار ١٢٧ برواية : « مشمولة » ، وورد البيت الثاني فيه برواية : « من لطف ... عاطتك أم » .

المقطّعة رقم (٢٢) : ورد البيت الأول منها في جمع الجواهر ١٣٣ برواية : « عابث ومزهرها » . وورد البيت الثالث منها في التذكرة الفخرية ٢٣١ برواية : « يعبدها ... إبريقها » ، وورد في التذكرة الحمدونية برواية : « تعيدها » .

النّتفة رقم (٢٧) : ورد البيت الأول منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٨ برواية : « كما جاد » ، وورد في التذكرة الحمدونية ٩/ ٢٠ برواية : « كما زاد » .

النّتفة رقم (٣٠) : ورد البيت الأول منها في المحبّ والمحبوب ٦٤/٣ برواية : « الروض الذكي فحسنه للعين » ، وورد في ربيع الأبرار ١/ ١٤٦ برواية : « الروض النّضير » ، وورد البيت الثاني في المحبّ والمحبوب ٦٤/٣ برواية : « ونهره فيها المجره » .

النّتفة رقم (٣١) : ورد البيت الأول منها في المختار من قطب السرور ٤٠١ برواية : « شجو القماري » ، وورد البيت الثاني فيه برواية : « مُشَعْشَعَة مرّة » ، وورد البيت الثالث فيه برواية « يجاذبها فتبصره العين » ، وورد في المحبّ والمحبوب ٥٩/٤ برواية : « ينازعها ... فتهديه » .

المقطّعة رقم (٣٣) : ورد البيت الأول منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٦٠ برواية : « غناء مطرب » ، وورد البيت الثاني فيه برواية : « إلى الحضره » ، وورد البيت الثالث فيه برواية : « بهجة من » : وورد البيت الخامس فيه برواية : « لا كالتي » .

النّتفة رقم (٣٨) : ورد البيت الأول منها في الوافي بالوفيات ١٤٧/٧ برواية : « بأبي أغان علقت » ، وورد البيت الثاني في لباب الآداب للثعالبي ٩٨/٢ برواية : « فنرقص ... وتزمر » ، وورد في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٨ ، والوافي بالوفيات ١٤٧/٧ برواية : « تشدو فنزمر بالكؤوس لها ويرقص بالرؤوس » ، وورد في التذكرة الحمدونية ١٩/٩ ، والتذكرة الفخرية ٢٣١ برواية : « فنرقص ... ونزمر » .

النّتفة رقم (٤٤) : ورد البيت الثاني منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٦١ ، والتذكرة الفخرية ٢٢٨ برواية : « سامعها معجبًا » .

النّتفة رقم (٤٦) : ورد البيت الأول منها في الدر الفريد ١١٩/١ برواية :

ولي في حـامد أملٌ قديمٌ   ومَدْحٌ قد مدحت به طريف

وورد البيت الثاني منها فيه أيضًا برواية : « مديح ... به الليالي * لما جارت » ، ووردت في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٤٠٩/٣ برواية : « تشدّه ... ظريف » .

الأرجوزة رقم (٥٤) : ورد البيت الأول منها في التذكرة الحمدونية ١٠٧/٥ برواية : « طريفة أهديتها » ، وورد البيت الثاني في المصدر نفسه برواية : « يغرف في بحر » ، وورد البيت الثالث فيه أيضًا برواية : « المهجور هجران » .

النّتفة رقم (٥٥) : تنسب لعدد من الشعراء ، وينظر تخريجها وفروق روايات بعض ألفاظها في المحبّ والمحبوب ٢٢٩/١ ، وديوان ابن المعتزّ ٥٨٥/٢.

النّتفة رقم (٦٢) : ورد البيت الأول منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ برواية : « بنظراتها ... قبل تأتي » .

النّتفة رقم (٦٥) : ورد البيت الأول منها في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ برواية : « لا تقشع ... وأقشعت » ، وورد في ديوان الصّبابة ٧٧ برواية : « ما تغنت إلا تفرج ... وأقلعت » ، وورد البيت الثاني في جمع الجواهر ١٣٤ برواية : « حسنًا وطيبًا » ، وورد في ديوان الصّبابة برواية : « يفضل » .

النّتفة رقم (٦٦) : ورد البيت الثاني منها في لباب الآداب للثعالبي ٩٨/٢ برواية : « لسرورنا » .

النّتفة رقم (٦٨) : ورد البيت الثاني منها في المحبّ والمحبوب ٣٣/٤ برواية : « كلّ عنقودة ثريّاها » .

رابعًا استقصاء مصادر التخريج :

يعد استقصاء مصادر التَّخْريج أمرًا لازمًا ، يجب على جامع الشعر ومحقّقه الأخذُ به والحرص عليه ، لاستيفاء لوازم التحقيق ، وهذا الاستقصاء له أهميّته ، فهو يشير إلى مكانة الشاعر ، ويومئ إلى اتّجاهه الشعري ، ويزيد من توثيق نسبة الشعر إليه ؛ لذا بادرت إلى استقصاء مصادر تخريج شعر أبي عُثمان النَّاجم ، وإثبات ما لم يثبت في المجموع الشعري من تلك المصادر ، وهذا ما استدركته على مصادر التخريج :

النّتفة رقم (٣) : لأبي عُثمان النَّاجم في نفحة الريحانة ١/٣٠٢ .

النّتفة رقم (٤) : له في لباب الآداب ٢/٩٨ ، وجمع الجواهر ١٣٤ ، وهي دون نسبة في التذكرة الفخرية ٢٢٩ ، ونُسبت خطأ لابن كُشاجم في التذكرة الحمدونية ٩/٢٠ .

النّتفة رقم (٥) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢١٢ .

النّتفة رقم (٦) : لابن الرومي في ديوانه ١/٣٤١ .

المقطّعة رقم (٧) : له في التذكرة الحمدونية ١/١٠٣ ، والوافي بالوفيات ١٥/ ٢٠٩ .

النّتفة رقم (٨) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ .

المقطّعة رقم (١٢) : البيتان ١ ، ٢ منها دون نسبة في التذكرة الفخرية ٢٢٩ .

المقطّعة رقم (١٣) : له في التذكرة الحمدونية ٥/١٦٥ ، ودون نسبة في الصناعتين ٣٧٤ ، والثاني منها دون نسبة في بديع أسامة بن منقذ ١٠٦ .

المقطّعة رقم (١٤) : البيتان الثالث والرابع منها له في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢/١٤٨ .

المقطّعة رقم (١٧) : له في التذكرة الحمدونية ٥/ ١٦٤ .

النّتفة رقم (١٨) : له في المحبّ والمحبوب ٤/ ١٨٣ ، وبلا نسبة في المختار من شعر بشار ١٢٧ .

النّتفة رقم (٢١) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٨ .

النّتفة رقم (٢٢) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ ، وجمع الجواهر ١٣٣ ، والتذكرة الفخرية ٢٣١ ، ونُسبت خطأ لابن كُشاجم في التذكرة الحمدونية ٩/ ٢٠ .

المقطّعة رقم (٢٤) : ورد البيت الثالث منها له في التذكرة الحمدونية ٥/ ٤١٣ .

النّتفة رقم (٢٥) : له في كنايات الأدباء ٧٧ ، والغرر والعرر ٥٤ ، وهي دون نسبة في التذكرة الحمدونية ٢/ ٢٥٣ .

النّتفة رقم (٢٧) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٨ ، وهي دون نسبة في التذكرة الفخرية ٢٢٩ ، ونُسبت خطأ لابن كُشاجم في التذكرة الحمدونية ٩/ ٢٠ .

النّتفة رقم (٣٠) : له في المحبّ والمحبوب ٣/ ٦٤ ، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار ١٤٣-١٤٤ .

المقطّعة رقم (٣١) : له في المختار من قطب السرور ٤٠١ ، والثالث منها لابن الرومي وعبد الصمد بن المعذّل في المحبّ والمحبوب في ٤/ ٥٩ ، ولم أجده في ديوانيهما .

النّتفة رقم (٣٣) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٦٠ .

المقطّعة رقم (٣٦) : وردت الأشطر ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ له في التذكرة الحمدونية ٦/ ١٧٥ ، وقال البكري في سمط اللآلي : إنها لمحمد بن سعد المصري النّاجم ١/ ٥٢٥ ، وأرجح نسبتها لأبي عُثمان النّاجم .

التّحفة رقم (٣٨) : له في لباب الآداب للثعالبي ٩٨/٢ ، ونور الطرف ونور الظرف ٢٥ ، والتذكرة الفخرية ٢٣١ ، والوافي بالوفيات ١٤٧/٧ ، ونُسبت خطأ لابن كُشاجم في التذكرة الحمدونية ١٩/٩ .

التّحفة رقم (٤٤) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٦١ .

التّحفة رقم (٤٦) : له في الدر الفريد ١١٩/١ ، والثاني منها له فيه ١٠٦/٥ ، وهي له في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٤٠٩/٣ .

التّحفة رقم (٤٩) : له في سمط اللآلي ٦١٩/١ .

التّحفة رقم (٥٠) : له في الديارات للشابُشْتي ٩٥ ، ونور الطرف ونور الظرف ٢٦٠ .

الأرجوزة رقم (٥٤) : وردت الأشطر ١٠ ، ١٢ ، ١٤ له في الغرر والعرر ٤٥٩ ، ووردت مجموعة من أشطرها في التذكرة الحمدونية ١٠٧/٥ .

التّحفة رقم (٥٥) : حول نسبتها اختلاف كبير ؛ فهي تنسب لأبي عُثمان النّاجم ، وابن المعتز ، وذكر المحقق ذلك . قلت : تُنسب أيضًا إلى أبي بكر ابن السراج ، وينظر في تخريجها : المحبّ والمحبوب ٢٢٩/١ ، وشعر ابن المعتز ٥٨٥/٢ .

التّحفة رقم (٥٦) : له في الدر الفريد ٢٠٩/١ .

المقطّعة رقم (٥٧) : ورد البيت الأول منها له في يتيمة الدهر ٨٣/٤ ، والصناعتين ٣٧٤ .

التّحفة رقم (٦٢) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ .

التّحفة رقم (٦٥) : له في نور الطرف ونور الظرف ٢٥٩ ، وهي دون نسبة في ديوان الصَّبابة ٢٧٧ ، ونُسبت خطأ لابن كُشاجم في التذكرة الحمدونية ٢٠/٩ .

النّتفة رقم (٦٦) : له في لباب الآداب للثعالبي ٢/ ٩٨ .

النّتفة رقم (٦٨) : له في المحبّ والمحبوب ٤/ ١٣٣ .

تلك هي الملحوظات التي عنّت لي في مجموع شعر أبي عُثمان النّاجم ، وهي لا تقلّل أبدًا من الجهد المشكور الذي بذله يونس السامرائي في حينه . آمل أن يُفيد منها كل من يقف عليها ، وأن يكون لها أثر في طبعة لاحقة لهذا المجموع الشعري .

* * *

المصادر والمراجع

١ - أخبار أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) - تحقيق : عبد الحسين المبارك - دار الرشيد - بغداد - ١٩٨٠ م .

٢ - البديع في نقد الشعر : لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤ هـ) - تحقيق : د. أحمد بدوي ، وآخر - مصطفى الحلبي - ١٩٦٠م .

٣ - التذكرة الحمدونية : لابن حمدون (ت ٥٦٢ هـ) - تحقيق : إحسان عباس ، وآخر - دار صادر - ط ١ - ١٩٩١ م .

٤ - تذكرة السعدية في الأشعار العربية : محمد العبيدي (ق ٨ هـ) - تحقيق : د. عبد الله الجبوري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ - ٢٠٠١ م .

٥ - التذكرة الفخرية : لبهاء الدين الإربلي (ت ٦٩٢ هـ) - تحقيق : د. حاتم الضامن ، وآخر - عالم الكتب - ط ١ - ١٩٨٧ م .

٦ - التشبيهات : لابن أبي عون (ت ٣٢٢ هـ) - بعناية : محمد خان - جامعة كمبردج - ١٣١٩هـ .

٧ - جمع الجواهر في الملح والنوادر : للحصري القيرواني (ت ٤١٣ هـ) - تحقيق : علي البجاوي - دار الجيل - ١٩٨٧ م .

٨ - حدائق الأنوار وبدائع الأشعار : لجنيد بن محمود (ت بعد ٧٩٠ هـ) - تحقيق : هلال ناجي - دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٩٩٥ م .

٩ - خريدة القصر وجريدة العصر : لعماد الدين الكاتب الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) - قسم شعراء المغرب والأندلس - ج ١ - تحقيق : محمد المرزوقي وآخرين ، ج ٢ ، ٣ تحقيق : آذر تاش آذر نوش ، وتنقيح : محمد المرزوقي ، ورفيقيه - الدار التونسية - ١٩٧٣ م ، وطبعة أخرى بتحقيق : د. عمر الدسوقي ، وعلي عبد العظيم - مؤسسة الرسالة - مصر - ١٩١٤م .

١٠ - الخزل والدأل بين الدور والدارات والديرة : لياقوت الحموي - تحقيق : محمد أديب جمران ، ويحيى زكريا - وزارة الثقافة - سوريا - ١٩٨٨ م .

١١ - الدر الفريد وبيت القصيد : لمحمد بن أيدمر (ق ٨ هـ) - مخطوط أشرف على طباعته مصوراً : فؤاد سزكين - معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية - فرانكفورت - ١٩٨٩ م .

١٢ - دمية القصر وعصرة أهل العصر - للباخرزي (ت ٤٦٧ هـ) - تحقيق : عبد الفتاح الحلو - دار الفكر العربي - مطبعة المدني - القاهرة - ١٩٧١ م .

١٣ - الديارات : للشابشتي (ت ٣٨٨ هـ) - تحقيق : كوركيس عواد - دار الرائد العربي - بيروت - ط ٣ - ١٩٨١ م .

١٤ - ديوان (شعر) الحمدوي : جمع وتحقيق : أحمد النجدي - مجلة المورد - بغداد - مج ٢ - ع ٣ - ١٩٧٣ م .

١٥ - ديوان ابن الرومي (ت ٢٨٣ هـ) : تحقيق فريق من الباحثين بإشراف : حسين نصار - الهيئة المصرية للكتاب - نشر على سنوات متعددة .

١٦ - ديوان (شعر) سعيد بن حميد : جمع وتحقيق : يونس السامرائي - ضمن كتاب : رسائل سعيد ابن حميد وأشعاره - مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٩٧١ م .

١٧ - ديوان (شعر) الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) : جمع وتحقيق ودراسة : د. مجاهد بهجت - بغداد - ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

١٨ - ديوان ابن شهيد الأندلسي (ت ٤٢٦هـ) - جمع وتحقيق : يعقوب زكي - دار الكاتب العربي - القاهرة - د . ت .

١٩ - ديوان الصبابة : لابن أبي حجلة التلمساني (ت ٧٧٦ هـ) - تحقيق : د. محمد زغلول سلام - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٨٧م .

٢٠ - ديوان العباس بن الأحنف (ت ١٩٢ هـ) : شرح وتحقيق د. عاتكة الخزرجي - دار الكتب المصرية - ١٩٥٤م .

٢١ - ديوان (شعر) عبد الصمد بن المعذل (ت ٢٤٠ هـ) - تحقيق : د. زهير غازي زاهد - بغداد - ١٩٧٠ م .

٢٢ - ديوان ابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) : ١ - تحقيق د. يونس السامرائي - عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٧ م .
٢ - تحقيق محمد بديع شريف - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٨ م .

٢٣ - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : لابن بسام (ت ٥٤٣ هـ) - تحقيق : إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ١٩٧٩ م .

٢٤ - ربيع الأبرار وفصوص الأخبار : للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق ودراسة : عبد المجيد دياب - ج ١ - ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٢ م .

٢٥ - الروض المعطار في خبر الأقطار : لمحمد الحميري - تحقيق : د. إحسان عباس - مكتبة لبنان - ط ٢ - ١٩٨٤ م .

٢٦ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا : للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) - تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو - دار إحياء الكتاب العربي - عيسى الحلبي - القاهرة - ط ١ - ١٩٦٧ م .

٢٧ - سمط اللآلي في شرح أمالي القالي : لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) - تحقيق العلامة : عبد العزيز الميمني (ت ١٩٧٨ م) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٩٧٧م .

٢٨ - شرح المضنون به على غير أهله : الاختيار لعز الدين الزنجاني (كان حيًّا ٦٥٤ هـ) ، والشرح لعبيد الله بن الكافي (ت ٧٢٤ هـ) - دار مكتبة البيان - بغداد ، دار صعب - بيروت - د . ت .

٢٩ - شعراء عباسيون - جمع وتحقيق : د : يونس السامرائي - عالم الكتب - ط ١ - ١٩٨٧ م .

٣٠ - الصناعتان : الكتابة والشعر - لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) - تحقيق : علي البجاوي ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - ط ٢ - ١٩٧١ م .

٣١ - غرر الخصائص الواضحة ، ودرر النقائص الفاضحة : لبرهان الدين الكتبي (ت ٧١٨ هـ) - دار صعب - بيروت - د . ت .

٣٢ - كنايات الأدباء وإشارات البلغاء : لأحمد الجرجاني (ت ٤٨٢ هـ) - تحقيق : محمود القطان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٣م .

٣٣ - لباب الآداب : لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) - تحقيق : قحطان التميمي - بغداد - ١٩٨٨ م .

٣٤ - مجموعة المعاني : لمجهول - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٩٩٢ م .

٣٥ - محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء : للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) - تحقيق : رياض مراد - دار صادر - بيروت - ط ١ - ٢٠٠٤ م .

٣٦ - المحب والمحبوب والمشموم والمشروب : للسرى الرفّاء (ت ٣٦٢ هـ) - تحقيق : ماجد الذهبي ، وآخر ، دمشق ١٩٨٦م .

٣٧ - المختار من شعر بشار : للخالديين - وشرحه للتجيبي البرقي - اعتنى به ونشره : السيد محمد بدر الدين العلوي - مطبعة الاعتماد - ١٩٣٤ م .

٣٨ - المختار من شعر عبد الله بن المعتز : اختيار الصاحب بن عباد - تحقيق : عبد الحافظ خليف - مكتبة الآداب - القاهرة - ط ١ - ٢٠٠٥ م .

٣٩ - المختار من قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور : لإبراهيم بن القاسم القيرواني (ت ٤٢٥ هـ) اختيار : على المسعودي - تحقيق : عبد الحفيظ منصور - تونس - ١٩٧٦ م .

٤٠ - المصون في الأدب : لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - ط ٢ - ١٩٨٢ م .

٤١ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : لعبد الرحيم العباسي (ت ٩٦٣ هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - عالم الكتب - بيروت - ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٧ م .

٤٢ - المنتحل : لأبي منصور الثعالبي - صححه : أحمد أبو علي - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - د . ت .

٤٣ - المنتخل : لأبي الفضل الميكالي (ت ٤٣٦ هـ) - تحقيق : يحيى الجبوري - دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ٢٠٠٠م .

٤٤ - من غاب عنه المطرب : للثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) - تحقيق : النبوي شعلان - مكتبة الخانجي - ط ١ - ١٩٨٤ م .

٤٥ - الموسوعة الشعرية الإلكترونية : المجمع الثقافي - أبو ظبي .

٤٦ - نفحة الريحانة ورشحة طلا الحانة : للمحبي (١١١١ هـ) - تحقيق : عبد الفتاح الحلو - طبعة عيسى الحلبي ١٩٩٧ م .

٤٧ - نور الطرف ونور الظرف : الحصري القيرواني (ت ٤١٣ هـ) - تحقيق : لينة أبي صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٩٩٦م .

٤٨ - الوافي بالوفيات : للصفدي (ت ٧٦٤ هـ) - تحقيق لفيف من المحققين - دار نشر فرانز شتاينر - فيسبادن - نشر على سنوات متعددة .

٤٩ - يتيمة الدهر : لأبي منصور الثعالبي - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - المكتبة التجارية . مصر - ط ٢ - ١٩٥٦م .

* * *

كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب

بتحقيق ميكلوش موراني



تامر عبد المنعم الجبالي (*)

في آخر عام ٢٠٠٢ خرجت النشرة الأولى - وهي الوحيدة حتى الآن - لجزء من مُوَطَّأ الإمام ابن وَهْب المصري (ت ١٩٧هـ)، بعنوان: « كتاب المُحارَبَة من المُوَطَّأ » ، بتحقيق المستشرق الدكتور ميكلوش موراني، وصدرتْ عن دار الغرب الإسلامي؛ فسعِد بهذه النشرة المشتغلون بالتُّراث، ولا سيما تراث المذهب المالكي. وكنتُ ممن سَعِد بها؛ فعكفتُ عليها مستفيدًا، ثم بدا لي أن أشارك المحقّق في تقويم النَّص وتصحيحه ، وزادني جرأة أنه طلب من القرّاء المبادرة إلى تصحيح أخطاء نشرته[1] .

أولاً : عنوان الكتاب

كما مرّ جاء عنوان الكتاب: « كتاب المُحارَبَة من المُوَطَّأ » ، وقد تابَعَ المحقّقُ غِلافَ النُّسْخة في هذه التَّسْمية . ومعلوم أن المسلمين لم يعرفوا صفحة العنوان في أول عهدهم بصناعة الكتاب، ومع هذا فقد كانوا يتركون الصفحة الأولى بيضاء، « وكان الناسخون الذين يقومون بنسخ الكتب عن أصولها يضيفون عنوان الكتاب واسم مؤلّفه على الصفحة الأولى في بعض الأحيان، وكان بعضهم ينسخ الكتب كما هي دون أن يضيف إليها شيئًا، وبعد فترة من الزمن يأتي مَن يُضيف العناوين بخطّ مخالف لخطّ النُّسْخة ومتأخر عنه كما الحال في كثير

(*) باحث في التراث الحديثي .

(١) (ص١٤/س١١) .

من المخطوطات القديمة »[1].

ومتابعة العنوان المثبت على غِلاف المخطوط دون تثبُّت - من الأخطاء الشائعة؛ لذلك ينبغي للمحقق أن يتثبّت من صحة العنوان بكل وسيلة ممكنة. وإذا طبّقنا ذلك على كتابنا، وأمعنّا النّظَر، وجدنا المخطوط يحتوي على عدّة أبواب، وهي:

« ما جاء في المحارِب والقاطع للسّبيل - ما جاء في قتل الحَرُوريَّة - باب في قتل القدَريّة - باب في المرتد عن الإسلام - باب في المرأة ترتد عن الإسلام - باب الزّنادقة - باب في سبِّ النبيِّ ﷺ والوُلاة - باب في قتل السُّحّار - باب في ضرب العبيد وجراحاتهم ».

وجُلّ هذه الأبواب لا تدخل في كتاب المحاربة، عند المالكيّة وغيرهم[2]، بل بعض المالكية لم يجعلوا أحكام المحاربين في كتاب مستقل، إنما وضعوها في باب من كتاب الحدود، والأبواب الواردة في النُّسْخة أقرب إلى أن تكون ضمن كتاب الحدود؛ فكان الأَوْلَى أن يُسمَّى الكتاب: « قطعة من الموطأ، لعبد الله بن وَهْب »، أو « بعض أبواب الموطأ، لعبد الله بن وَهْب ».

ثانيًا: النسخة المعتمدة

اعتمد المحقّق نسخة فريدة من القَيْروان، والغريب أن هناك أجزاء أخرى من موطأ ابن وَهْب في المكتبة نفسها بالقَيْروان، ولا يوجد مسوّغ علمي لطبع جزء من الكتاب مع وجود أجزاء غيره تحت يد المحقّق، وقد نصَّ الدكتور موراني على وجود هذا الجزء الآخر فقال (ص ١٧١ س ١٠ ، ١١ في ترجمة اللَّيْث): « له

(١) الدكتور عبد الستار الحَلْوَجي، « المخطوط العربي » (ص١٥٧).

(٢) أفدته من الشيخ عبد الرحمن الفقيه الغامدي.

كتاب مسائل في الفقه، ذكره ابن وَهْب في كتاب القضاء في البيوع من مُوطّئه (مخطوط القَيْروان) » اهـ !

وكذلك لم يصف المحقّق النُّسْخة التي اعتمد عليها وصفًا ماديًّا، فلم يُشِرْ إلى الخروم التي في النُّسْخة، وهذه الخروم توجد في الورقة رقم (١٥ أ ، ١٦ أ)[1]. وأيضًا النُّسْخة عليها ترقيم يبدأ برقم (١٦٥٣ على الورقة الأولى) ، وينتهي برقم (١٦٩٢)، فكان ينبغي تفسير دلالة هذه الأرقام. وهل كان المخطوط ضمن مجموع، أم لا ؟ فقد يستنتج الباحث أمورًا مهمّة لم يتوصّلْ إليها المحقق من خلال هذا الوصف.

وأما كَوْنُ النُّسْخة وحيدة وفريدة فهذا يحتاج مَزيدَ تحرير . ومعلوم أن نَشْر أي كتاب على نسخة واحدة لا يجوز عند المتثبّتين من أهل التحقيق والضّبْط إلا في حالات معينة، وبشروط مخصوصة في تحقيق هذا النوع. وهذه الحالات المعيّنة إذا توافرت في كتابٍ ما، فلزامًا على المحقّق أن يُبيّن ذلك تبيينًا مُفصّلاً في دراسته للكتاب، وإن لم يكن له دراسة - كما في نشرة المستشرق موراني - فيبيّنه في المقدّمة، فيذكر مثلاً أن النُّسْخة لا أختَ لها في مكتبات العالم، أو غير ذلك. ولكن المحقّق لم يفعل، في حين إن بعض الفهارس ذُكر فيها بعض الكتب لابن وَهْب.

وأنا أعلم أن جميع مخطوطات ابن وَهْب معروفة عند الدكتور موراني ، ولكن هذا لا يَهُمُّ القرّاء ألبتةَ، الذي يهمهم أن يبيّن لهم ما علاقة هذا الكتاب بتلك الكتب المذكورة في الفهارس. وإن كانت غيرَ كتابه، فلا بدّ أن يوضّح ذلك، حتى يعلم القارئ أن المحقّق تحرّى الدقّة .

---

(١) انظر: (ص ٢٥ و ٢٦) من النشرة .

أما عن الشروط المخصوصة في تحقيق النُّسخ التي لا أختَ لها، فأعرِّج على أهمّها، وهو:

مقابلة نصوص الكتاب مع نُقُول المتأخّرين عنه. وهذه المسألة مهمّة جدًّا؛ لأنّ هذه النُّقُول تقوم مقام النُّسَخ المساعدة في ضبط النصّ. وفي هذه الحالة يجب أن يُراعيَ المحقّق أي اختلاف بين النُّقُول والنّصّ الأصلي، فسيجد أحيانًا زيادة، أو نقصًا عند بعض المتأخّرين، وربما وجد المحقّقُ النقلَ موافقًا للأصل، وبالتتبُّع الدقيق للقراءات المختلفة يتبيّن للمحقّق أن النُّسَخ التي اعتمد عليها فلان وفلان من المتأخّرين فيها زيادة على الأصل الذي معه، أو نقص منه.

وفي أثناء ذلك العمل يجب على المحقّق أن يثبت كل الفروق بين الأصل ونُقُول المتأخّرين، حتى يصل إلى:

١- تقييم النُّسْخة (الأصل)، ومعرفة مدى ضبطها.

٢- إقامة النصّ، إذا كان الأصل ليس في الدرجة العليا من الضّبْط.

ويستطيع الباحثون عندها أن يتتبّعوا المحقّق إن أخطأ في ترجيحاته؛ لأن الهدف هو الوصول إلى الحقّ.

ولا يفوتُني أن أنبّه على أمر مهمٍّ، وهو: أن المقارنات التي قام بها المحقّق بين نصوص الأصل ونصوص «المدوّنة»، أو «النوادر والزيادات» لابن أبي زَيْد، لا تكفي؛ لأمرين:

الأول: أنه لم يكن أمينًا في إثبات الفروق بدقّة، وسيأتي بيانُ ذلك في الفِقرات التالية. وانظر على سبيل المثال الفِقرتين رقمي [٥١، ٥٢].

والثاني: أن نشرة «المدوّنة» التي اعتمد عليها غير محقّقة تحقيقًا علميًّا، ولا نعرف الأصول التي أُخرِجتْ عليها، وقد ذكر (ص٩٨، حاشية ٢٣٠) سقطًا وقف عليه في «المدوّنة».

وإنما نبهتُ على ذلك حتى لا يُظَن أن كثرة مقابلاته بـ « المدونة » أو « النوادر والزيادات »، يَدفع عنه التقصير في تطبيق هذه القاعدة.

وكل ما سبق في مسألة المقابلة مع نُقُول المتأخرين، يقوم المحقّق بمثله مع مصادر المؤلّف، في ما ينقله عمَّن تقدّمه من المؤلّفين.

وكل ما ذكرتُ لم يقم به المحقّق ؛ مما أدّى إلى عدم ضبط النشرة كما كان ينبغي، ويدلُّ على هذا الإخلالُ في ضَبْط النَّصِّ (المتون والأسانيد)، وسوف أنبّه على ذلك في محالّه .

ثالثاً : تاريخ النسخة

رجّح المحقّق أن النُّسْخة كُتبت في بداية القرن الثالث الهجري . وهذا فيه نظر؛ لأن البراهين التي ذكرها ملخّصها أن هناك سماعاتٍ قديمة على النُّسْخة لرُواة الجزء . ومعلوم أن الناسخين، ولا سيما طلبة العلم ، كانوا ينسخون السّماعات والإجازات والتّعليقات المثبَتة على الأصل، وهذا الأمر له أمثلة لا حصر لها، ففي كثير من الأحيان ينص الناسخ على أنه وجد سماعات على الأصل ثم يقول: « وهذه صورتها » ، ثم يقوم بنقلها . ولذلك فإنّ مسألة تأريخ النُّسْخة تحتاج مزيد تحرير. كما أننا لا نستطيع الجزم بالتاريخ دون دراسة القطعة الأخرى من الكتاب التي ذكرها المحقّق .(ص١٧١).

أما قوله في وصف الخطّ : « كوفي قديم من طراز قيرواني » ا هـ ، فغير صحيح، والصحيح أنه (خط مغربي رديء، وفي مواضع رديء جدًا)، حتى إن الناسخ لا يطّرد في رسم الحرف الواحد على هيئة واحدة (وذلك في بعض الحروف) ، والنُّسْخة أيضًا فيها تصحيفات كثيرة، سوف يأتي بيانها.

أما كَوْنُ النُّسْخة كُتِبت على الرَّقّ، فهذا لا يعني القِدَم كما قد يُظن؛ فقد ظلّ أهل المغرب يكتبون على الرُّقوق حتى القرن التاسع وربما العاشر، وأهل المغرب يعرفون ذلك، يقول فرانسوا ديروش: فلم يعد الرَّقُّ يستخدم تدريجيًا إلا في المغرب الإسلامي، حيث ظلّ نُسّاخ المخطوطات أوفياء له بالرغم من تراجع عددها، حتى القرن الثامن الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وربما أيضًا حتى القرن التاسع الهجري[1].

وعودة إلى تاريخ النُّسْخة، فإنَّ الأمر يحتاج الوقوف على النُّسْخة كاملة: إن مظاهر النُّسْخة ترجّح كونها ليست قديمة، ومن ذلك في صورة الورقة (١٠أ) من المخطوط (ص٢١) نجد: «باب في قتل القدرية» كتب في سطرٍ منفرد، في وسط السطر، بين دائرتين عن اليمين، ودائرة عن الشمال. والشيء نفسه في آخر سطر في الورقة «باب في المرتدّ عن الإسلام»، وأيضًا «باب في سبّ النبيّ ﷺ والوُلاة» في الورقة (١٥أ / ص٢٥)، و «باب في ضرب العبيد وجراحاتهم» (ق١٦ب/ ص٢٧). وهذه الطريقة في الترقيم والتنسيق كانت نادرة الاستخدام في المخطوطات القديمة، ولو زعم زاعم أنها غير موجودة ألبتةَ لما بالغ.

رابعًا: النص المحقق

لم أستثنِ الأخطاء الطباعية، وهي كثيرة؛ لأن المحقّق نصّ نصًّا صريحًا على أنه قام بتحقيق النُّسْخة، وكتبها على الحاسوب بنفسه فأخرجت على الصورة التي يجدها القارئ (ص١٤/س١)، إلى أن قال (ص١٤/س٨): «وإذا بقي في هذا الكتاب وإخراجه شيءٌ من الأخطاء فهي تقصيرٌ منّي، فلا تُعَدُّ خطأً طباعيًا كما قد يظنّ بعضهم عند قراءة النصّ المحقّق، بل أنا أتحمّل العبء الأكبر

(١) المدخل إلى علم الكتاب العربي المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، نقله إلى العربية د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥، (ص ٧٨).

والمسؤولية الكبرى لكل (كذا) ما وقع في هذا الكتاب من الأخطاء والتقصير... » اهـ .

وقد نبّهت على أهم الأخطاء التي تَضُرُّ بالمتن المحقّق ، وتُحيل المعنى .

١ - نجد على غِلاف النَّشْرة اسم المؤلِّف كُتب بخطٍّ تَعْليق بهذا الضَّبْط : « عَبد الله بن وَهَبْ بن مُسْلِم القُرَشِيّ » ، أي إنه ضبط كلمة (وَهَبْ) بفتح الواو والهاء، وتسكين الباء. وكذلك ضبطها على الغِلاف الداخلي للنشرة. وهذا الضبط غير صحيح، وصوابه (وَهْب) بفتح الواو وتسكين الهاء وخفض الباء . ولم أقف على خلاف في هذا الضبط.

٢ - يُتوقّف في ضبطه للمتون؛ لأن الأصل غير مشكول، حتى بعض الكلمات التي ضُبطت في الأصل لم يضبطها، مثل كلمة (سَمَل) في كل المواضع من المخطوط ضُبطت بفتح السين، ولم يضبطها !

في حين إننا نجده قد ضبط كلمة (الوَرِق) في الأثر رقم (١) (ص٦ س٨) بفتح الراء، فصارت: الوَرَق .

وأيضًا في الأثر رقم (٢٦) (ص١٨ س١١) قال : (ومَنْ أطلع المسلمون عليه قبل ذلك ...) اهـ . وهذا خطأ، والصحيح : (ومَنْ اطّلع المسلمون ...).

وقال (ص٨١ س١ - ٢): عن بجالة بن عَبْدَة. اهـ. وفي الهامش: كتبها: عبْدة . والصحيح: بَجَالة بن عَبَدَة .

٣ - قال (ص ٥ مقدمة، س٦): فلسنا في الحاجة إلى التعريف عليه. اهـ.

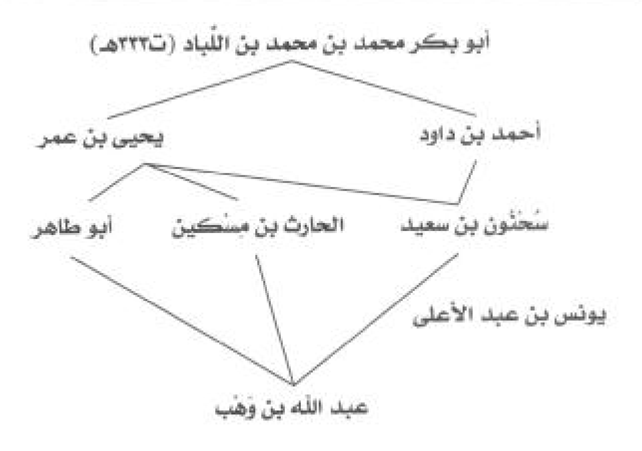
قلت: أما قوله (فلسنا في الحاجة)، فغلَطٌ، والصحيح أن يقول: (فلسنا في حاجة)، وله أيضًا أن يقول: (فلسنا بحاجةٍ). وقوله: (التعريف عليه) ليس من كلام العرب في شيء، بل هو لحن مشهور في لغة العامّة، فيقولون: (أعرّفك على فلان، أو عرّفني على فلان)، والأوْلى أن يقول: التعريف به؛ فلا يجوز تعدية الفعل (تعرف) بحرف الجر (على) .

٤ - نصَّ المحقِّق على أن راوي النُّسْخة هو: يونس بن عبد الأعلى، لكن ما كُتب على النُّسْخة هو: يونس بن عبد العلي [صورة المخطوط (ص١٧ مقدمة)]، ولم ينبِّه على ذلك، ولم يُخْبِرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. ولا شك أن تتبع هذه الأخطاء يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى ضبط النُّسْخة والناسخ، وعدم تنبيه المحقِّق على ذلك يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى أمانته !

أما كون النُّسْخة من رواية يونس بن عبد الأعلى فهذا يحتاج مزيدَ تحرير، بل هو أقرب إلى الخطأ، وقد نبهتُ قبلُ أنَّ من القواعد الأولية : أن على المحقِّق ألاَّ يثق ثقة تامَّة بالمعلومات المكتوبة على غِلاف المخطوط، وفي كتابنا هذا نجد أن الغِلاف قد كُتب عليه ما صورته: كتاب المحاربة من موطأ عبد الله بن وَهْب، رواية يونس بن عبد العلي الصَّدفي. اهـ.

وإذا دقَّقْنا النَّظر في أسانيد النُّسْخة نجد أنها من رواية أبي بكر محمد بن محمد، قال: حدثني يحيى قال: حدثني سُحْنُون والحارث بن مِسْكين وأبو الطَّاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح، وأيضًا من رواية أبي بكر عن أحمد بن داود عن سُحْنُون، كلُّهم عن ابن وَهْب. فلا نجد ذكرًا ليونس بن عبد الأعلى، فالنُّسْخة ليست من روايته كما توهم المحقِّق. وتصحيف الناسخ اسم يونس بن الأعلى - مع شهرته - إلى يونس بن عبد العلي، يدلُّ على عدم ضبطه، وعدم اشتغاله بالعلم.

وقد رسم الدكتور موراني خارطة الإسناد (ص١٣ مقدمة) هكذا :



ويظهر - كما في هذه الخارطة - أن الكتاب مرويّ من طريق : سُحْنُون ، والحارث، وأبي طاهر، ثلاثتُهم عن عبد الله بن وَهْب، وثلاثتُهم ممن يروي عن ابن وَهْب، أما ذِكْر يونس بن عبد الأعلى فليس له محلٌّ، غير أنه ذُكر على الغِلاف، وهذا الذكر لا يقتضي أنه صحيح، وكتابة اسم يونس بن عبد الأعلى على جانب الخارطة بهذه الصورة ليس له معنى، ولعل المحقّق نفسه لا يعلم وجهًا لوضع اسم يونس على جانب الخارطة بهذه الصورة !

٥ - قال (ص٦ س٤): « وأبو طاهر أحمد بن عمرو بن سرح » اهـ.

قلت: صوابه: أبو الطّاهر أحمد بن عمرو السَّرْح. وأنبّه على أن كلمة (سَرْح) كتبت في الأصل كما أثبتَها، بدون (ال) [ص١٨ مقدمة، س٢]، فتابَع المحقّقُ الأصلَ على الخطأ؛ وذلك لتقصيره في مقابلة الأصل مع النُّقُول، والمصادر الأخرى. ومما يدلُّ على الغفلة أن المحقّق خرّج الرواية رقم (٥٤، ص٣٤ و ٣٥/ الحاشية ٥٨) من سنن النسائي، فقال: « برواية أحمد بن عمرو بن السَّرْح أبي الطّاهر ».

وهذا الخطأ مما يبين قلّة ضبط النُّسْخة.

٦ - (ص٦، س٦) عند كلمة (صح) عقد حاشية، قال فيها: « أضيفت هذه الروايات في بداية الكتاب بعد البسملة وعلى هامش الورقة الأولى بخطٍّ مغاير » . اهـ.

قلت: كلمة (صح) لا ينبغي أن تُثبَت في متن الكتاب المطبوع كما فعل، وفعله هذا عجيب جدًّا! إنما يكتبها الناسخ علامة على انتهاء اللَّحق. فالمحقّق اشتبه عليه اللَّحق بالإضافة.

قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): « ويكتب آخره [أي اللَّحق]: (صح)، وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح: (رجع)، وبعضهم يكتب: (انتهى اللحق) »[1] .

٧ - (ص٦، س٨) ضَبَطَ كلمة (الوَرِق) بفتح الراء، وهذا غلط ظاهر، والصحيح بكسر الراء، أي الفضّة .

٨ - قال (ص٧، س٣): « وسمعت سفيان بن سعيد الثوري » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة، س٧): (سفيان الثوري) وكتب فوق كلمة (الثوري): (ابن سعيد) بخطٍّ مغاير لا يكاد يظهر، فهي قطعًا إضافة على النُّسْخة، لا يصِحُّ إثباتها في المتن. والمحقّق أثبتها ولم ينبّه !

٩ - قال (ص٨، س٦ ، ٧): « زيد بن أسلم. ٨- قال: وقال لي مالك » اهـ .

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة ، س٢١): بعد (زيد بن أسلم) دائرة صغيرة « O » إشارة إلى انتهاء الأثر، ثم: (قال لي مالك) اهـ، بدون (قال و).

(١) الإلماع (١٤٤/١)، وينظر: المنهل الروي (٩٥/١)، والنكت للزركشي (٥٨٨/٢)، وفتح المغيث (٣/ ٨٩)، وتدريب الراوي (٨١/٢).

١٠ - قال (ص٩، س٢): « ابن وَهْب: وقال عبد العزيز » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة س٢٤): (وقال عبد العزيز) بدون: (ابن وَهْب).

١١ - قال (ص١٤، س٧): « عن محمد بن عَجْلان » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س٧): (محمد بن العَجْلان)، وهو خطأ، ولم ينبّه، ولم يُخْبرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. وتتبُّع هذه الأخطاء يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى ضبط النُّسْخة، وعدم تنبيه المحقّق يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى أمانته.

١٢ - قال (ص١٥، س١٠): « وذلك لأنها لو عُفيت لمن أصابها » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س٢٠): (وذلك لأنها لو غفرت لمن أصابها).

١٣ - (ص١٥) ذكر في الحاشية بيانات طبعة كتاب « الناسخ والمنسوخ » لابن شاهين، ثم ذكرها في قائمة المصادر والمراجع (ص١٩٢)، وهذا تسويد للكتاب.

١٤ - قال (ص١٦، س١): « فحمل أصحاب الحدود التّنجي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩مقدمة س٢٠): « لحمل أصحاب الحدود التّنجّي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر »، فيكون المعنى أن: التنجّي يحمل أصحابَ الحدود على الخروج إلى أرض الكفر حتى لا تقام عليهم الحدود. أما الفاء فقد غيَّرتْ المعنى !

١٥ - قال (ص١٦، س٥): « سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحيّ وأنس بن عياض » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة) السطر قبل الأخير: كلمة (الجُمَحي) فوق كلمة (وأنس) بخطٍّ معاير، فأثبتها ولم يُشِرْ. أما (ص١٤، س١٠): بعد نهاية الآية فعقد حاشية (رقم ١٦) قال فيها: أضيفت في هذا الموضع بقية الآية إلى آخرها فوق السطر بخط آخر. اهـ. المحقّق مضطرب في إثبات الإضافات، وهو لا يفرّق بين اللّحَق الذي يضاف، والتعليق الذي لا يضاف. راجع صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س١٠ والسطر قبل الأخير).

١٦ - قال (ص٢٠ س٦): « وإن أخذه الإمام مِن قبل توبته ويَروعه، رأى فيه رأيه ... » اهـ.

قلت: قوله: (ويَروعه) لعلها: « ورجوعه ».

١٧ - نجد (ص٢٣، س٩): « إلا أن يأتي أحدٌ يطلبه » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س١٦) « إلا أن يأتي أحدًا يطلبه » اهـ. فأصلحها المحقّق دون التنبيه. وهذا الأمر يتكرّر، وكأن المحقّق لا يريد أن يُظهر أخطاء النُّسْخة.

١٨ - قال (ص٢٣، س٩): « إلا أن يأتي أحدٌ يطلبه بدمٍ أو مالٍ » اهـ. ثم عقد حاشية برقم(٣٢)، وقال فيها: (بدم أو مال: أضافه الناسخ على الهامش) اهـ.

قلت: ولم يذكر أنها أضيفت بخطِّ الناسخ، وأن الناسخ أخرج لَحقًا لتلك الزيادة، وكتب بعدها (صح)، انظر المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س١٦). وكأن المحقّق لا يميِّز بين اللّحق، والتعليق، كما مرّ.

١٩ - قال (ص٢٤، س٢): « فإن السلطان يأخذه بحقّه منه » اهـ.

قلت: وهذه القراءة خطأ محضٌ، وتُحيل المعنى، والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س٢٠): (فإن السلطان يأخذ له بحقّه منه).

٢٠ - (ص٢٤) بعد النص رقم (٣٥) وقبل النص (٣٦) عدة كلمات غير واضحة فوق السطر (رقم ٢١) في المخطوط [ص٢٠ مقدمة]، لم ينبّه عليها. كما نبّه على مُمَاثِل في الحاشية (رقم٨١، ص٤٤).

٢١ - قال (ص٣٤، حاشية٥٦): « انظر المدوّنة، ٣/٤-٥ برواية سُحْنُون ابن سعيد عن ابن وَهْب عن محمد بن عمرو ...إلخ. وقارن بما جاء عند عبد الرزاق ١٠/١٦٠، برواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب: « ولا راصد بطريق »؛ مسند ابن حنبل، ١/٢٢٤: « ولا رصَدَ بطريق »؛ ابن عدي، ٦/٢٢٠٩: « ولا راصد بطريق ». » اهـ.

اولاً: أنبّه على أن الرواية المذكورة عنده في المتن المحقّق هي من طريق: (ابن وَهْب عن محمد بن عمرو عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب قال: قال رسول الله ﷺ ...)، هكذا معضَلاً[1].

ثانيًا: قوله: « مسند ابن حنبل ١/٢٢٤ »، فيه تقصير؛ لأن الإمام أحمد أخرجه في عدّة مواضع من المسند وهي (٢/١٨٣ و ١٨٥ و ٢١٧ و ٢٢٤)، وأيضًا لم يخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - معضَلاً، مثل رواية ابن وَهْب، وإنما أخرجه موصولاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعًا، وقد صحّحه الشيخ شعيب الأرناؤوط. ولم ينبّه المحقّق على أن رواية المسند متّصلة.

(١) الحديث المعضل: هو الذي يسقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي. انظر: تدريب الراوي (١/٢١١).

ثالثًا: ذِكْره أن لفظ المسند: (ولا رصْدَ بطريق)، تحريف وعدم أمانة في النقل؛ لأنه ضبطها بسكون الصاد، وفي كل طبعات المسند جاءت الكلمة بفتح الصاد، (رَصَدَ) أي إنها فِعْل. أما كلمة (راصد) فلم تأتِ إلاّ في الروايات المعضَلة، والإسناد المتصل الذي جاءت فيه إسناد «الكامل» لابن عَدي. وأما تخريج الرواية من «الكامل» فيدل على عدم فَهم المحقّق لما يقوم به؛ لأن «الكامل» مَظنّة الأحاديث الضّعيفة.

٢٢ - قال (ص٣٩) السطر الأخير: «يخرجون على خَيْرِ فُرْقة مِنَ النّاس» اهـ. هكذا ضبطها بضم الفاء، وقد تتبعتُ كل ألفاظ الحديث فوجدتُ أن الروايات اختلفت في (خَير فِرقة) على أقوال:

منهـا: «يخرجـون على حينِ فُرْقة مِنَ النّـاس»، وهي رواية البخـاري (٣٦١٠)، وغيره.

ومنها: «يخرجون على حينِ فترة مِنَ النّاس»، وهي رواية الطبري والبغـوي، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [التوبة ٥٨].

ومنها: «يخرجون على خَيْرِ فِرْقة مِنَ النّاس»، قال الحافظ ابن حجر (الفتح ٦/٦١٩): وفي رواية الكُشْمِيهَني «على خَيْرِ» بخاء معجمة وراء، أي أفضل، و«فِرقة» بكسر الفاء، أي: طائفة، وهي رواية الإسماعيلي. اهـ.

ولم يُشِرْ إلى الخلاف في اللفظ، مع أنه خرّج الحديث، وأبى إلا أن يحرّفها بضم الفاء! وهذا التحريف يؤخذ عليه في مسألة عدم مقابَلة الأصل مع النُّقُول المتأخِّرة والمصادر الأخرى التي تُعَدُّ نُسَخًا مساعدة.

٢٣ - (ص٤٦) الحاشية (٨٥): ترجم لعَوْن بن عبد الله، مع ذِكر مصادره

في خمسة أسطر، وهذا تسويدٌ للكتاب؛ لأنه ترجم له في فهرس الأعلام المترجم لهم (ص١٦٩). وأحال في مصادر الترجمة على: تهذيب الكمال (٤٥١/٢٢)، والصحيح (٤٥٣/٢٢) . وذكر سنة وفاة عون هكذا : (ت ١١٠-١٢٠هـ)، وفي فهرس الأعلام قال (ت ١١٣هـ). ولم يُشِرْ إلى الخلاف .

وعند ذكره مصادر ترجمة « عَوْن بن عبد الله » بدأ بالأحدث، فذكر أولاً الحافظ ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ)، ثم الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ)، ثم شيخه الحافظ المزّي المتوفّى (٧٤٢هـ)، ثم أبا نعيم المتوفّى (٤٣٠هـ)، ثم ابن عساكر المتوفّى (٥٧١هـ) .

وكذلك في الحاشية نفسها في ترجمة يحيى بن يحيى، ذكر أولاً ابن عساكر المتوفّى (٥٧١هـ)، ثم المزّي المتوفّى (٧٤٢هـ)، ثم أبا زكريا الأزدي المتوفّى (٣٣٤هـ) .

ومعلوم أن ترتيب المراجع يجب أن يكون بحسب وَفَيَات مؤلِّفيها .

٢٤ - قال (ص٤٧ ، الحاشية٨٦): « عبد الله: أضيف فوق السطر » اهـ.

قلت : صدق، ولكنه لم يُشِرْ إلى أنها كُتبت بخطٍّ مغاير، صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٢). فالأولى عدم إدخالها في النّص .

ثم قال في الحاشية (٨٧) في الصفحة نفسها: « فقال: أضيف فوق السطر » اهـ.

قلت : صدق ، ولكن لم يُشِرْ إلى أنها بخط الناسخ . صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٣) .

ثم قال في الحاشية (٨٨) الصفحة نفسها : « ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ : أضيف فوق السطر بخطٍّ آخر » اهـ.

قلت : هذا غير صحيح، وإنما بالخطّ نفسه. صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٤).

قلت: وهو في كل ذلك يثبت في المتن كل ما يجده، سواء كان بخطّ الناسخ أو لا.

٢٥ - (ص٤٧، س٤) كَتَبَ البسملة وآيتين من سورة الكافرون داخل الأقواس الخاصة بالآيات، وكذلك فعل في الهامش، وفي فهرس الآيات. ومعلوم أن البسملة تكتب خارج الأقواس إلا في الفاتحة، فهي آيةٌ فيها .

٢٦- (ص٤٨، س٨ ، ٩): ذكر ثلاث آيات من سورة الصافات دون أن يفصل بين الآيات؛ وذلك لأنه لا يكتب الآيات برسم المصحف. وهذا عيب ولا يصحُّ. وانظر الحاشية (رقم٩٣) وفهرس الآيات (ص١١٣) .

٢٧ - قال (ص٤٩، س٥): « استشارني عمر بن عبد العزيز فقال لي » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢١ مقدمة، س٢١): « استشارني عمر بن عبد العزيز فيهم فقال لي ». فأسقط كلمة (فيهم) .

٢٨ - (ص٥٥، هامش١١٤) قال: « بقيصر، فأرسل أبو بكر الصديق إلى امرأته: كتبه الناسخ مرّتين خطأ، ثم حذفه » اهـ.

قلت: هذا التعليق يدخل في تسويد الكتاب، ولا مسوّغ لذكره. غير أنه يفيدنا نحن في مسألة مدى ضبط الناسخ.

٢٩ - قال (ص٥٦، س٨): « أما كل ذرية » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٦): « وأما كل ذرية » بزيادة الواو.

٣٠ - قال في الحاشية (١١٦) (ص٥٦): « قال أبو بكر: معناه لم يبلغوا السنّ، يعني المعاتبة » اهـ.

قلت: (ص٢٢ مقدمة بهامش المخطوط): « قال أبو بكر: معنا لم يبلغوا السنّ، يعني ... ». فكلمة (معنا) زاد عليها المحقق حرف الهاء . وسبب ذلك أنه لم يفهم مقصود الناسخ، وأنه قصد بها: (معنى) بالرسم الحديث.

٣١ - قال (ص٥٦، س٩ و١٠): « فقد نقضوا عن مَن دخل في الإسلام أدخلوهم » اهـ.

قلت: لم أفهم وضع كلمة (أدخلوهم)، وبالرجوع إلى صورة المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٩) نجد أن الصواب: « بدخولهم ». والآن إذا أعدْنا قراءة السطور من (٨ إلى ١٣) (ص ٥٦) نجد المعنى مستقيمًا .

وأيضًا من القواعد الإملائيّة المقرَّرة حَذْفُ النون من كلمة (عن) إذا جاء بعدها كلمة (مَن) ، وإدغامها فيها (عمّن).

٣٢ - قال (ص٥٧، س٤ و٥): « ثم تكلّمه عثمان فيه فآمَنَه » اهـ.

قلت: (ص٢٢ مقدمة، س١٨): « ثم كلّمه عثمان فيه فأمّنه ». وأيضًا ضبط كلمة: « فآمَنَه » ضبطًا مُحرَّفًا وهو: « فآمَنَه » بهمزة ممدودة، وميم مفتوحة دون تشديد . والمتن الصحيح: « ثم كلّمه عثمان فيه فأمَّنَه رسول الله ». والكلمة ليست مضبوطة في الأصل !

٣٣ - قال (ص٥٧، س٦): « فقال: يا رسول الله » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س١٩): « فقال لرسول الله » . وكذلك الكلمة نفسها (ص٥٧ س٧) وهي في المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٢٠) .

٣٤ - قال (ص٥٧ ، الحاشية١١٩) : « ألم ترَ : في الأصل : ألم ترى » اهـ.

قلت : عبارة « ألم ترى » محرَّفة. انظر (ص٢٢ مقدمة ، س٢٠) تجد أن صوابها : « ألم ترني » .

٣٥ - قال (ص٥٨ ، س٨) : « غدره » اهـ.

قلت : الصواب « غدرة » .

٣٦ - قال (ص٥٩ ، س٥) : « فلما ولي » اهـ ، هكذا بالياء المنقوطة.

قلت : في المخطوطة (ص٢٣مقدمة ، س١٢) كُتبت هكذا : (ولا) ، وهذا يعني أنها (ولّىٰ).

٣٧ - قال (ص٥٩ ، الحاشية١٢٥) : « فخلّى سبيله ، فكفر ، ثم أتي به ، فأسلم : أضيف فوق السطر بخطٍّ آخر » اهـ.

قلت : ليس بخطٍّ آخر ، إنما بالخطِّ نفسه ، ولكنه خطٌّ صغير ؛ لأنه كُتِبَ بين السطرين. انظر (ص٢٣ مقدمة ، س٩) .

٣٨ - قال (ص٥٩ ، الحاشية١٢٧) : « النبي ﷺ : أضافه الناسخ على الهامش » اهـ.

قلت : هذا تخليطٌ ، إنما انتهى السطر على الناسخ عند كلمة (قال) ، فأكمل الكتابة في الهامش على امتداد السطر بدون فاصل. وتعليق المحقِّق يُشعر أنها زيادة على النُّسْخة ، وليست أصيلة (انظر : ص٢٣ مقدمة ، س١٣). ومما يؤكد أن ذلك تخليطٌ من المحقِّـق ، أن ذلك الأمـر تكرّر في (ص٢٤ مقدمة س١٢) ، فقد انتهى السطر على الناسخ عند (عُتْبة بن مسعود) ، ثم أكمل بعدها (أن عبد الله بن) في الهامش ، وفي السطر التالي (مسعود) ، ولم يُشِرْ المحقِّق إلى ذلك (ص٦٤ س٧) كما فعل في الحالة الأولى !

٣٩ - قال (ص٥٩ ، س٣) : « قال : وسألت مالكًا » اهـ.

قلت : الصحيح : « قال : فسألت مالكًا » ، انظر : (ص٢٣ مقدمة ، س٢٠) .

٤٠ - قال (ص٦٥ ، س٢) : عبد الله بن وَهْب . اهـ. ولم يُشر إلى أن (بن وَهْب) أُضيفت فوق السطر ، وتُشبه أن تكون بخطٍّ مغاير.

٤١ - قال (ص٦٥ ، س٣) : عن الحارثة بن مُضَرِّب اهـ.

قلت : في صورة المخطوط (ص٢٤ مقدمة س٢٠) : « الحارث بن مُضَرِّب » ، وليس (الحارثة). وقد خرَّج الحديث في الحاشية (رقم ١٤٥) فعزاه إلى البيهقي في « السُّنن الكبرى » ، ثم قال : برواية أبي عَوانة عن أبي إسحاق عن الحارثة بن مضرب اهـ.

قلت : في البيهقي (٧٧/٦) و(٢٠٦/٨) اسم الرَّاوي : حارثة ، وهو الصحيح. وقد صحَّح الاسم خطأً ، ولم يُشِرْ ؛ لأن الراويَ اسمُه حارثة بن مُضَرِّب بدون (ال). وهذا الخطأ في النُّسْخة ، مع إخوتِه ، يبين لنا قلَّةَ ضبط الأصل الذي اعتمد عليه المحقِّق ، ويبين لنا تقصير المحقِّق في خدمة النص .

٤٢ - قال (ص٦٥ ، الحاشية١٤٤) : مضرِّب : صحَّحه الناسخ على الهامش : « مُضَرِّب » اهـ.

قلت : قوله (صحَّحه الناسخ) غَلَطٌ ، بل الناسخ يؤكِّد صحَّة الرواية ، فضبطها في الهامش ، ثم قال : (صح) وذلك لأن ضبطها في الأصل لم يكن تامًّا ، بل كان هكذا (مُضَرِّب). (انظر : ٢٤مقدمة س٢٠) ، وكأن المحقِّق لم يفهم كلمة (صحَّ) ، كما سبق في غير موضع .

٤٣ - (ص٧٤ ، س١٤) كلمة (عقيل) مَشْكولة في الأصل بفتح العين (ص٢٥ مقدمة س١٠) ، ولم يضبطها في النصِّ المحقَّق .

٤٤ - (ص٧٦، س٥ ، ٦): فهَمَمْتُ بقتله أو قطع يده أو لسانه أو جلْده اهـ.

قلت: هكذا ضبط (جلده) بسكون اللام! فكان ينبغي له أن يضبطها بفتح الجيم (جَلْدِهِ)؛ حتى لا تشتبه بمكسورة الجيم (جِلْده). بل كان ينبغي له أن يضبط جميعَ المتون، كما هو معلوم!

٤٥ - (ص٧٦، س٩): كتب (أو أَعْفُ عنه) اهـ.

قلت: (اعف) بهمزة وصل؛ لأنها فعل أمر من فعل ثلاثي غير مهموز!

٤٦ - (ص٨٠، س٧): واشتمل جندب على سيفه اهـ.

قلت: الصواب كما في الأصل (ص٢٦ مقدمة س٢): (فاشتمل)، بالفاء.

٤٧ - قال (ص٨٠، الحاشية١٧٦): (مع: أضافه الناسخ فوق السطر) اهـ.

قلت: بالخطّ نفسه، وأضيفت أيضًا بخطٍّ مغاير في الهامش. والتعليق من أصله غير مُهِمٍّ؛ لأن الناسخ أضافها بين السطرين غالبًا لسَبْق قلَمِه، وهذا يفيد في معرفة مدى ضبط الناسخ.

٤٨ - قال (ص٨٢ س٧): ويستر الكفر اهـ.

قلت: في الأصل (ص٢٦: س٢٠): «ويسر الكفر».

٤٩ - (ص٨٢ السطر الأخير وص٨٣): عن ابن شهاب أنه سُئل عن مَن سَحَر من أهل العهد أعليه قَتْلٌ اهـ.

قلت: كلمة (عن) تصحّفت عليه، والصحيح كما في الأصل (ص٢٦ مقدمة س٢١): عن ابن شهاب أنه سُئل أعَلَىٰ مَن سَحَر من أهل العهد أعليه قَتْلٌ اهـ. ثم كُتب بالهامش أمام هذا السطر كلمة (عن)، بدون إخراج لحق، وبدون كتابة كلمة (صح)، وبخطٍّ مغاير (ولم يُشر إليها). فأثبتها وهي غير مَرْوِيّة، ولم يُنبّه.

ولو أنه استعان بالمصادر في تقويم النصّ، لعَلِم أن الصحيح (أَعَلَى مَن سَحَر)، كما في صحيح البخاري، في الموضع الذي ذكره في الحاشية رقم (١٨٢)، وهو (الفتح ٦/٢٧٧)، [وانظر الفِقْرة رقم (٥١) في ما يلي].

٥٠ - (ص٨٣، س٢): فلم يقتل مَن صنعه وكان من أهل الكتاب اهـ.

قلت: في الأصل (ص٢٦ س٢٣): فلم يقتل مَن صنعه منهم وكان من أهل الكتاب اهـ. فأسقط كلمة: (منهم)، وقد كتبت فوق السطر بالخطّ نفسه، وكأنها سبق قلم من الناسخ.

٥١ - يقول في (ص٨٣، الحاشية١٨٢): ويقول ابن حجر في تعليقه: « وقال ابن شهاب... إلخ »، وصَله ابن وَهْب في « جامِعِه » هكذا: فتح الباري، ٦/٢٧٧، س ٤. ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى « الجامع » لابن وَهْب ولم يذكر « المُوَطّأ »، غير أنها وقعت في « المُوَطّأ » لابن وَهْب. اهـ كلام المحقّق.

قلت: أما نقله عن الحافظ ابن حجر، فغير أمين، وهاك لفظ الحافظ: « وقوله: «وقال ابن وَهْب ... إلخ» وصَله ابن وَهْب في جامِعِه هكذا ». اهـ.

ثم قال المحقّق تعقيبًا على ذلك، وكأنه يستدرك على الحافظ رحمه الله: ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى الجامع لابن وَهْب ولم يذكر المُوَطّأ، غير أنها وقعت في الموطأ لابن وَهْب اهـ.

أقول: الجهل باصطلاحات أهل الحديث أوقع المحقّق في الخطأ، وذلك أن الإمام البخاري - رحمه الله - قال في « الصحيح »: « وقال ابن وَهْب: أخبرني يونس عن ابن شهاب سُئل: أعَلَى مَن سَحَر من أهل العهد قَتْلٌ؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قد صُنِع له ذلك، فلم يقتل من صَنَعه، وكان من أهل الكتاب »،

ثم جاء الحافظ في « الفتح » معلّقًا على ذلك فقال: « وقوله: (وقال ابن وَهْب ... إلخ) وَصَلَهُ ابن وَهْب في جَامِعِه هَكَذا » .

وينبغي هنا أن نذكر تعريف الحافظ للحديث المتّصل أو الموصول أو المؤتصل - بالفك والهمزة، وهي عبارة الإمام الشافعي رحمه الله [(١)]- قال في « النُّزْهة »: « والمتّصل: ما سَلِم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه » اهـ.

وبالنّظر إلى الرواية التي ادّعى المحقّق أنها وقعت في « المُوَطَّأ » لابن وَهْب، نجد أنها رواية غير متّصلة، وإسنادها ظاهر الانقطاع؛ وذلك أن ابن شهاب الزُّهْري لم يسمع من النبي ﷺ ، فضلاً عن قوله: بلغنا، فهي كافية للحكم بالانقطاع؛ لذلك لا يتنزّل كلام الحافظ على رواية « المُوَطَّأ » !

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الدكتور موراني لم ير «الجامع» لابن وَهْب بتمامه، فليس له أن يستدرك على الحافظ عَزْوَه الأثرَ للجامع.

٥٢ - وفي الحاشية نفسها (ص٨٣ ، الحاشية١٨٢) تحريفٌ في النقل عن كتاب «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد، فقد قال المحقّق: « من كتاب محمد بن سُحْنُون قال: وقال ابن المسيِّب وابن شهاب ... بلغنا أن النبي ﷺ صُنِع له ذلك مَن صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله، وكذلك قال مالك: إلا أن يُدخِل بسحره على المسلمين ضررًا » اهـ.

ويُفهم من ذلك أن ابن المسيِّب وابن شهاب قالا: بلغنا ... إلخ. ولكن هذا غير صحيح، وسأنقل من مصدره كتاب « النوادر والزيادات » لابن أبي زَيْد (١٤/٥٣٥ ، س١٦ - ١٩)، ونلاحظ ما سأضعه مكان النقاط الثلاث التي وضعها المحقّق:

---

(١) فتح المغيث (١/١٢٢).

« وقال ابن المسيّب وابن شهاب: [يقتل الساحر. قيل لابن شهاب: فَمَن سحر من أهل العهد؟ قال:] بلغنا أن النبي ﷺ صُنع له ذلك مَن صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله. وكذلك قال مالك: إلا أن يُدخِل بسحره على المسلمين ضررًا » اهـ.

وكما نرى فقد نسب كلامًا لغير قائله، وحتى لا يستخفُّ أحد بقدر قليل من التحريف، أحبُّ أن أنقل كلمة نفيسة للعلامة الندوي ؛ يقول: « وكثير من هؤلاء المستشرقين يدسّون في كتابتهم مقدارًا خاصًا من (السُّمّ) ويحترسون في ذلك، فلا يزيد على النسبة المعيّنة لديهم، حتى لا يستوحش القارئ، ولا يُثير ذلك فيه الحذر، ولا يضعف ثقته بنزاهة المؤلِّف ... »[(1)].

٥٣ – قال (ص٨٦، س٤): « ونرى أن يضمن السجن حتّى يَدِيَ الجزاءَ والصَّغار » اهـ.

أقول: هذا الكلام لا معنى له، وقد تصحّف عليه. والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص٢٧ مقدمة، السطر قبل الأخير): « حتى يذوق الجزية والصَّغار ».

٥٤ – قال (ص٨٩ س٥): (أعتق عبد الله بن عمر وليدةً لبعض بيّنةٍ جلدها جلدًا شديدًا وليس بها حمل) انتهى تحريفه.

والصحيح: لبعض بَنِيه، أي بعض ولده ﷺ.

٥٥ – قال (ص٨٩ السطر الأخير): (وإن مُثِّلَ به أو قتله بسلاح فذلك الذي يعاقبه) اهـ.

وهذا من التحريفات أيضًا، والصحيح: (وإن مَثَّلَ به)، أما مَثُلَ فيقولون: مَثُلَ الرجل، أي قام مُنْتَصِبًا !

---

(١) الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين (ص ١٧).

٥٦ - قال (ص٩١ السطر الأخير): (وأخبرني الحارث بن نَبْهان عن محمد ابن سعيد ...) اهـ.

مع أنه قال في فهرس التراجم (ص١٣٤ - ترجمة الحارث بن نَبْهان): (كان أحد الرُّواة لابن وَهْب في كتاب المُحَارَبَة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مِسْكين في روايته في الكتاب) اهـ.

قلت: لم يسقطه في الموضع السابق ! وهذا دليل قوي على أن ما ذهب إليه في تفسير الرمز (لم ح) من أنه يعني أن الحارث بن مِسْكين أسقط الأسماء التي عليها هذه العلامة - غير صحيح، وأنه مبني على الظن الخالص !

٥٧ - (ص١٠٦ س١٠): « قال مالك: وإن جرح عبْدًا يهوديًا أو نصرانيًا » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٨ مقدمة، س١٨): « قال مالك: وإن جرح عبد يهوديًا أو نصرانيًا » اهـ.

وهو الصواب نحْويًا، وهـو المعنى الصحيح الذي يُوجبه السياق، ولكنه أبى إلا أن يُحرِّف، ويدخل اللَّحْن على الإمام مالك. ونلاحظ أنه ضَيَّع الفاعل، والعجيب أنه عَقَدَ حاشية لهذا الأثر برقم (٢٥٤، ص ١٠٧)، وقال: « أنظر المُوَطّأ، رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي، ٨٦٤/٢ ؛ رواية أبي مصعب، ٢٤٠/٢ » اهـ.

اولاً: صواب رسم (انظر) بهمزة وصل.

ثانيًا: بالرجوع إلى « المُوَطّأ » في المواضع التي أحالنا عليها، نجد: « قال مالك في العبد المسلم يَجرحُ اليهوديَّ أو النصرانيَّ ... إلخ » اهـ، والشـاهد أن العبد المسلم هو الفاعل، والعجيب أنه وقف على ذلك، ثم أبى إلا أن يُحرِّف النص.

٥٨ - (ص١٠٧ س٢ ، ٣) : « ما أصاب من جرْح جُرِحَ به انسانًا أو شيئًا اختلسه من انسان » اهـ.

قلت: شَكَلَ كلمة (جُرِحَ) الثانية شَكلاً غير صحيح، والصواب: « من جرْح جَرَحَ به إنسانًا » وليس الفعل مبنيًا للمجهول، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (العبد)، و(إنسان) مفعول به .

أما قوله: (انسانًا ، انسان)، فهو غلط وصوابه: إنسان، بهمزة قطع .

٥٩ - (ص١٠٧ س٤): « أو سرقة سرقه لا قَطْعَ فيها » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٨مقدمة، س٢٣): « أو سرقة سرقها لا قَطْعَ فيها ».

٦٠ - ص١٠٨ س٤): « وعليه ديون الناس » اهـ.

قلت: الصواب في المخطوط (ص٢٨مقدمة، س٢٩): « وعليه ديون للناس » .

٦١ - (ص١٠٨ ، هامش: ٢٥٥): « على الهامش تعليق لأبي بكر بن اللباد لا تُقرأ إلا بعضه » اهـ.

قلت: الصواب أن يقال: « لا يُقرأ إلا بعضه » .

٦٢ - ينضمُّ إلى أخطاء النُّسْخة ما ذكره في ترجمة يزيدَ بن أبي حبيب فقال: « وفي الفقرة ٩٧ يروي عنه ابن وَهْب مباشرة، وهذا خطأ » . اهـ.

أقول: لم ينبِّه على هذا الخطأ في موضعه من الكتاب (ص٦٢ س٤)؛ لأن هذا يدلُّ على سَقْط في النُّسْخة؛ ومما يؤكِّد هذا السَّقْط أن ابن وَهْب يقول: أخبرني يزيد. وفي ذلك إشارة إلى عدم ضبط النُّسْخة .

خامسًا : الفهارس

تتكون فهارس النشرة من: فهرس الأعلام المترجَم لهم، وفهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية (المرفوعة فقط) وعددها (١٧ حديثًا)، في حين إن الكتاب به من النصوص (١٩٩) نصًا، ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع وأقوال للأئمة.

فالنشرة في حاجة ماسّة إلى فهرس للآثار (موقوف ومقطوع، وأقوال الأئمة)؛ إذ هي أغلب نصوص النشرة (١٨٢ نصًا من جملة ١٩٩)، وفهرس للأماكن، وفهرس للفِرَق، وفهرس للمسائل الفقهية ... إلخ.

أما فهرس الأعلام المترجَم لهم: فلا أراه إلا تسويدًا للكتاب، وليس فيه أية فائدة، فقد شَغلت بعض التَّراجم أكثر من صفحة، كترجمة عبد العزيز الماجِشُون (ص١٥٩ ، ١٦٠) ! مع العلم أن رجال أسانيد ابن وَهْب أغلَبُهم من رجال الكتب الستّة؛ ويسهل الوقوف على تراجمهم، فلا يوجد مسوّغ علمي لنقل نتفٍ من أقوال العلماء ورصّها رصًّا ! زِد على ذلك التخبُّطَ في النقل، وعدم الإلمام بمراتب علماء الجرح والتعديل ومراتب أقوالهم، وقد أساء الدكتور موراني إلى نفسه إذ تكلم في ما لا يُحسن؛ فأتى في هذا الفهرس بالعجائب[1].

١- ذكر في فهرس الأبناء (ابن شهاب) وقال: انظر: الزُّهْري. اهـ، فظننت أنه صنع فهرسًا للألقاب، وظنّي لم يكن صحيحًا، فوجدته في حرف الزاي في فهرس الأسماء ذكر الزُّهْري ! مع العلم أن اسمه: محمد بن مسلم. انظر (ص١٤١).

٢- قال في ترجمة ابن قُسَيط، وأنقلها بنصِّها، قال: «كان فقيهًا ثقة، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. وكان كثير الحديث» اهـ.

(١) لذلك لا أستطيع التوقف مع كل ما يُنتقد، إنما سأورد نُبذًا من ذلك يُستدل بها على ما لم أذكره.

وعندما قرأتُ هذه العبارة قلتُ في نفسي: مَن تراه من علماء الجرح والتعديل يقولها. فلم أجد جوابًا. ولما رجعت إلى ترجمة الرجل، وجدتُ هذه العبارة في « تهذيب الكمال »، وسياقها كالآتي: « قال إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق: حدثني يزيد بن عبد الله بن قُسَيط وكان فقيهًا ثقةً، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. قال الواقدي وكاتبُه محمد بن سعد ومحمد ابن عبد الله بن نُمَيْر وعمرو بن علي والترمذي: مات سنة اثنتين وعشرين ومئة. زاد ابن سعد: بالمدينة، وكان ثقة كثير الحديث » اهـ.

ومحمد بن إسحاق وكذلك ابن سعد لا يُكترث بأقوالهم في الرجال إذا كان عندنا قولٌ للإمام أحمد أو أبي حاتم أو أبي زُرْعة أو ابن مَعين، فما بالُنا إذا خالفا هؤلاء الأئمة المعتبرين! وعلى كلٍّ فابن قُسَيط قال فيه الإمام أحمد: إن صاحِبَنا ليس عندنا بذلك، يعني: يزيد بن عبد الله بن قُسَيط[1]، كما نقل ابن حجر عن ابن حِبَّان أنه قال: ربما أخطأ. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي. اهـ. فالدكتور موراني ليس لدية أولوية في نقل أقوال العلماء!

٣- ويقول في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي: ثقة، لَيِّن الحديث. فالرجل حاطب ليل!

وهذا كلامٌ متناقضٌ - عند مَن يعرف اصطلاحات الجرح والتعديل - فإن لَيِّن الحديث تعني: ضعيفًا، وهذا الوصف ضدٌّ وصفه أنه ثقة. والأدهى قوله (حاطب ليل)؛ ولم أقف على نصٍّ من أحد العلماء في الراوي يصفه فيه بهذا الوصف، فلعلَّ هذا الوصف من استنتاج الدكتور موراني، وهذا عجيب! فقولهم (حاطب ليل) تعني أن الراوي لا يميز عمن يروي ثقاتٍ أم ضعفاء، ولا يميز ما يتحمّله من الأحاديث، وهو ضرب من الضعف، بل الضعف الشديد

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٢١٥).

والغفلة. في حين إن الراويَ المذكور أكثر العلماء على توثيقه، أو وصفه بأنه مقارِب الحديث (وتعني أن أحاديثه أقرب إلى الصحّة)، والوحيد الذي ليّنه هو الفَسَوي، وتكلّم فيه ابن حِبان، وردّ كلامه ابن عدي[1]، وابن عبد الهادي[2]، والسخاوي[3]... وهكذا ينقل الدكتور موراني أقوال العلماء، وهكذا يجمع بينها !!

٤- (ص١٥٩) قال في ترجمة عبد الرحمن بن محمد: « يروي عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب، ويروي عن أبيه عن جدّه عند ابن وَهْب » اهـ.

قلت: لم يروِ عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب. وأيضًا: يروي عن أبيه عن جدّه في هذا الكتاب. انظر (ص٦١ س٤).

٥- يقول في ترجمة المثنّى (ص١٧٢): اختلفوا فيه؛ قال بعضهم إنه كان ضعيفًا، وقال آخرون يُكتب حديثه ولا يترك. اهـ.

قلت: يبدو أن المحقّق فهم من قولهم: يكتب حديثه، أن ذلك يعني توثيقًا مطلقًا للراوي. وحتى يتبين المعيار الذي يستخدمه في نقله أقوال العلماء نرجع إلى « تهذيب التهذيب » فنجد:

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدّثان عنه. اهـ (يقول كاتبه: وهما يحيى القَطّان وعبد الرحمن بن مَهْدي، وكانا لا يُحدّثان عن الضعفاء).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يُساوي حديثُه شيئًا، مُضْطَرِبُ الحديث.

قال إسحاق بن منصور عن ابن مَعين: ضعيف. وكذا قال معاوية بن صالح

(١) الكامل (٤٠١/٣).

(٢) تنقيح التحقيق (١٠٤/٣ - ١٠٥).

(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١٥١/٢ - ١٥٢).

عن ابن مَعين، وزاد: يكتب حديثه ولا يترك. (يقول كاتبه: وثّقه يحيى في رواية الدُّوري).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زُرعة عنه فقالا: لَيِّنُ الحديث. قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يَرْوِ عنه أحد، وهو ضعيف الحديث.

قال الترمذي: يُضَعَّفُ في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: مَتْروك الحديث.

قال ابن المَديني: سمعت يحيى بن سعيد، وذُكر عنده مثنّى بن الصباح، فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاطٌ في عطاء. اهـ.

قلت: ويفسّر ابن عدي هذا الكلام فيقول: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعّفه الأئمة المتقدّمون، والضعف على حديثه بَيِّن.

فهذا هو المعيار في نقل أقوال العلماء والترجيح بينها!

٦- قال (ص١٣٠ س٢، ٣ - في ترجمة أنس بن مالك ﷺ) ما نصُّه: «وذكره ابن خلفون الأندلسي في كتابه أسماء شيوخ مالك مخطوط Escorial، (ق١٦ب - ١٧أ)» اهـ.

قلت: كتاب «أسماء شيوخ الإمام مالك» لابن خلفون مطبوع على النُّسْخة التي ذكرها، بتحقيق وتعليق وتقديم محمد زينهم عزب، في مكتبة الثقافة الدينية بمصر. وبالرجوع إلى الموضع الذي عزا إليه المستشرق، نجد أن الموضع الذي ذكره يوافق (ص٧١ و٧٢ - ترجمة حُمَيْد الطويل)، وكل ما في الأمر أن ابن خلفون يذكر الخلاف في سماع حُمَيْد من أنس ﷺ. والرواية الوحيدة لأنس ابن مالك في النصّ المحقّق من طريق أبي قِلابة عن أنس (ص١٢، س٦)، وليست من طريق حُمَيْد؛ فلم يظهر لي سبب إقحام ابن خلفون وكتابه في سياق الكلام!

٧- قال في ترجمة مَسْلَمة بن علي (ص١٧٦): «أسقط الحارث بن مِسْكِين اسمه في الأسانيد عند روايته للكتاب بسبب ضعفه» اهـ.

وقال في ترجمة الحارث بن نبهان (ص١٣٤): «كان أحد الرُّواة لابن وَهْب في كتاب المحاربة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مِسْكِين في روايته للكتاب» اهـ.

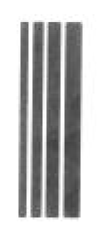
وقال في ترجمة ابن سمعان (ص ١٢١ و١٢٢): «أما الحارث بن مِسْكِين تلميذ ابن وَهْب وراوي كتاب المحاربة عنه، فقد أسقط اسمه في أسانيد الكتاب، ولم يذكره، ولم يقرأ اسمه عند روايته لهذا الكتاب» اهـ.

وقال في ترجمة يزيدَ بن عياض (ص ١٨٣): «أمر أبو زُرعة أن يُضْرَب على حديثه (المِزّي، ٣٢/٢٢٤). هذا ولم يذكر الحارث بن مِسْكِين، أحد رواة كتاب المحاربة، اسمه، بل ضرب عليه في أثناء روايته للكتاب بسبب ضعفه» اهـ.

وفَهِم الدكتور موراني للرمز (لم ح) أنه يعني أن الحارث أسقط تلك الأسماء - فَهْمٌ غير صحيح؛ لأنه تفسير غير صحيح لقول أبي زُرعة: (يُضْرَب على حديثه)، كما أن الحارث بن مِسْكِين، ثقة ثَبْت، لا يصحُّ قَدْفُه إلا بدليل.

وبعد، فهذا غَيْض من فَيْض من نقدات موضوعيَّة تصوِّب صنيع محقِّق كتاب المُحَارَبَة من مُوَطَّأ عبد الله بن وَهْب.

* * *



قواعد النشر

* تنشر المجلة المواد المتعلقة بالتعريف بالمخطوطات العربية ، والنصوص المحققة ، والدراسات المباشرة حولها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .
* ألّا تكون المادة منشورة في كتاب أو مجلة ، أو غيرها من صور النشر .
* أن تكون أصيلة فكرةً وموضوعًا ، وتناوُلاً وعرضًا ، تضيف جديدًا إلى مجال المعرفة التي تنتمي إليها .
* تستهلّ المادة بمقدمة في سطور تبين قيمتها العلمية وهدفها . وتقسم إلى فقرات ، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا ، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملاً ، وكذلك ما يشكل من الكلمات .
* يلتزم في تحرير الهوامش التركيز الدقيق ، حتى لا يكون هناك فضول كلام ، وترقم هوامش كل صفحة على حدة ، ويراعى توحيد منهج الصياغة .
* تُذيَّلُ المادة بخاتمة تبين النتائج ، وفهارس عند الحاجة .
* في ثَبَتِ المصادر والمراجع يكتب اسم المصدر أو المرجع أولاً ، فاسم المؤلف ، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده ، ثم اسم البلد التي نشر فيها ، فَدَارُ النشر ، وأخيرًا تاريخ الصدور .
* ألّا تزيد المادة على ٣٥ صفحة كبيرة (١٠ آلاف كلمة) ، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات .

* أن تكون مكتوبة بخط واضح ، أو مرقونة على الآلة الكاتبة ، على أن تكون الكتابة أو الرَّقْنُ على وجه واحد من الورقة . وترسل النسخة الأصلية إلى المجلة .
* يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى ، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .
* تراعي المجلة في أولوية النشر عدة اعتبارات ، هي : تاريخ التسلم وصلاحية المادة للنشر دون إجراء تعديلات ، وتنوُّع مادة العدد ، وأسماء الباحثين - ما أمكن .
* يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه ، خلال فترة أقصاها ستة أشهر .
* تعرض المواد على مُحَكَّم أو أكثر على نحو سرِّيّ ، وللمجلة أن تأخذ بالتقرير الوارد إليها ، أو تعرض المادة مرة أخرى على مُحَكَّم آخر ، أو تتبنى قرارًا بالنشر إذا رأت خلاف ما رآه المحكَّم ، وليس عليها أن تبدي أسباب عدم النشر .
* إذا رأت المجلة أو المحكَّم إجراء تعديلات أساسية ، أو تحتاج إلى جهد ووقت ، على المادة ، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها ، وتنتظر وصولها ، فإن تأخرت تأجَّل نشرها .

* * *

مجلة
معهد المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية ، محكّمة
تُعنى بشؤون التراث العربي

قسيمة اشتراك

الاشتراك السنوي للأفراد : ١٠ دولارات أميركية
للهيئات : ٢٠ دولارًا أميركية

الاسم : ....

العنوان : ....

....

ص . ب : .... الرمز البريدي : ....

الهاتف : .... الفاكس : ....

الاشتراك المطلوب لمدة :

☐ سنة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أكثر

بواقع .... نسخة ، اعتبارًا من .... / .... / ....

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بنكية على حساب المعهد رقم ١٤/٠٩/٠٢٩٧
لدى البنك الأهلي المصري - الفرع الرئيسي - القاهرة

المراسلات : ص. ب : ٨٧ الدقي - القاهرة - ج.م.ع .

الهواتف : ٠٠٢٠٢/٣٧٦١٦٤٠٢/٣/٥ الفاكس : ٠٠٢٠٢/٣٧٦١٦٤٠١

المقر : ٢١ ش المدينة المنورة - نهاية محيي الدين أبو العز - المهندسين .

ثمن النسخة :

داخل مصر : عشرة جنيهات .

خارج مصر : خمسة دولارات أميركية .

(شاملة نفقات البريد) .

رقم الإيداع

٢٠٠٨/١٣٠٩٨

المراسلات : ص . ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج . م . ع .

الـهواتف : ٣٧٦١٦٤٠٢/٣/٥

الفاكس : ٣٧٦١٦٤٠١

المـقـــر : ٢١ ش المدينة المنورة (نهاية ش محيي الدين أبو العز) المهندسين .



JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 52 - Part 1,2, May - November 2008

The Institute of Arabic Manuscripts
Cairo - Egypt

JOURNAL
OF THE
INSTITUTE OF ARABIC
MANUSCRIPTS



JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 52 - Part 1,2, May - November 2008

The Institute of Arabic manuscripts
Cairo - Egypt